adf
AFRICA DEFENSE FO

مهمة بحرية

قوات الأمن توحد صفوفها لحماية بحر زاخر بالفرص

وتقرأون أيضاً

حوار مع رئيس أركان القوات البحرية النيجرية

تفضَّلوا بزيارتنا على ADF-MAGAZINE.COM

المجلد 15 | العدد 3

المحتويات

8 أمواج الفرص والمخاطر
الجريمة والتدخل الأجنبي يهددان الثروات البحرية لإفريقيا.

12 "إنها بحريتنا"
رئيس أركان البحرية النيجيرية يعتمد على التكنولوجيا والتعاون والانضباط لدحر الجريمة البحرية.

16 تجميع أركان العمل
مشروع «ديب بلو» النيجيري يدمج الأصول الجوية والبرية والبحرية لتأمين المجال البحري للدولة.

22 لعبة القوة
المخططات الروسية والصينية لإنشاء قواعد بحرية يمكن أن تعرِّض الأمن البحري للقارة وسيادتها للخطر.

28 التغير مع الزمن
على البحرية الغانية سلك سبل التطور وإقامة شراكات جديدة في ظل تصدر الأمن البحري للمشهد.

34 حان وقت العمل
بلدان القارة يمكنها اتخاذ تدابير استباقية لردع الصيد غير القانوني.

40 عيون في السماء
بلدان القارة تلجأ للطائرات المسيَّرة كسبيل غير مكلف لتأمين المجال البحري.

44 حماية الممرات المائية الداخلية
الأنهار والبحيرات الرئيسية مورد لا يُقدر بثمن حين نحسن استغلالها.

50 البلدان الساحلية تتكاتف
البلدان تنظم أنفسها في مجموعات إقليمية لمكافحة الجريمة البحرية.

الأقسام

4 وجهة نظر

5 رؤية أفريقية

6 أفريقيا اليوم

56 الثقافة والرياضة

58 رؤية عالمية

60 الدفاع والأمن

62 سبل الأمل

64 النمو والتقدم

66 نظرة للوراء

67 أين أنا؟

مجلة منبر الدفاع الأفريقي متوفرة الآن على الإنترنت.

تفضَّلوا بزيارتنا على
adf-magazine.com

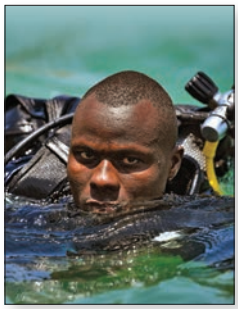

موضوع الغلاف:

غواص كيني يتدرب خلال تمرين «كوتلاس إكسبريس» لعام 2022 في مومباسا بكينيا؛ وهذه النوعية من التدريب المتخصص والتعاون الدولي اللذين اتضحا خلال التمرين من الأهمية بمكان للأمن البحري.

رقيب بحري أول جاستن ستامبيرج/البحرية الأمريكية

في ظل تطلع قادة العالم إلى تحفيز النمو الاقتصادي، يتجه الكثيرون إلى ما يُسمى بالاقتصاد الأزرق؛ وتوشك البلدان الإفريقية على الاستفادة من هذا التركيز على التجارة البحرية والأمن البحري.

تضم القارة 38 دولة ساحلية وتقع عند تقاطع طرق التجارة الرئيسية التي تربط أوروبا وآسيا والأمريكتين، ومن المتوقع أن يتضاعف اقتصاد البحار والمحيطات في إفريقيا بحلول عام 2030 مقارنة بعام 2010 وأن يوفر فرص عمل لملايين آخرين.

إلَّا أنَّ هذا النمو غير مضمون؛ فالقرصنة والسطو المسلح بحراً يعرقلان التجارة، والصيد غير القانوني ينهب موارد طبيعية نفيسة، والتلوث يدمر النظم البيئية البحرية ويخيف السائحين فيبعدهم.

يلم رجال الأمن بهذه المخاطر الجسام وقد أخذوا يحرزون بعض الانتصارات، إذ انخفضت هجمات القراصنة في عام 2021 لأدنى مستوياتها منذ 27 عاماً، وتراجعت بأكثر من النصف في خليج غينيا، الذي كان أسوأ بؤرة للقرصنة في العالم، بل تقلصت أكثر من ذلك بكثير في خليج عدن وقبالة سواحل الصومال بتسجيل هجوم واحد فحسب.

وقد تحقق هذا النجاح بفضل التعاون الوثيق بين البلدان الساحلية والشركاء الدوليين، وتستثمر البلدان في أدوات الوعي بالمجال البحري لتكوين صورة أفضل عن السفن العاملة قبالة سواحلها، كما تتبادل المعلومات لكيلا تتمكن السفن من عبور الحدود البحرية لتفادي الإمساك بها أو استغلال المواطن التي يضعف فيها تنفيذ القانون، ويبادر البعض بتحديث القوانين حرصاً على محاكمة القراصنة فور القبض عليهم.

على بلدان القارة تطبيق هذا المستوى من العزم والتصميم على تهديدات أخرى؛ فالصيد غير القانوني يكلف القارة مليارات الدولارات سنوياً، ولا تكف سفن الصيد الأجنبية الكبيرة عن تدمير مصايد الأسماك بممارسات ضارة وغير مستدامة، وسيتطلب التصدي لذلك الاستعانة بأحدث تقنيات المراقبة وتشديد القوانين. وبالمثل، عاد الاتجار بالمخدرات في غرب إفريقيا إلى مستويات لم تشهدها المنطقة منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وتواجه البلدان الساحلية التي يستهدفها هؤلاء التجار تزايد مستويات العنف والفساد والإدمان، وسيتطلب التصدي لهذا الوضع تبادل المعلومات الاستخبارية على الصعيد الدولي، والتعاون بين الجيش والشرطة والمؤسسات الحكومية على الصعيد المحلي.

وليس أيٌّ من ذلك بالعمل الهيِّن! فلئن أرادت القوات البحرية في القارة دحر التهديدات البحرية، فلزاماً عليها أن تلتزم بالتدريب المستمر، والتفوق التكنولوجي، والحفاظ على أساطيلها وتوسيعها. لكن النتائج تستحق الجهود المبذولة! فتأمين البحار يفتح الباب أمام استثمارات جديدة، وحماية النظم البيئية البحرية اليوم يبث الأمل في الغد.

أعضاء القيادة الأمريكية لقارة أفريقيا

مشاة البحرية السنغالية يستعدون للإبرار بقارب مداهمة مطاطي قتالي على الشاطئ في داكار خلال تدريب على الإبرار البرمائي.

جندي أول إيثان رويرت جونز/مشاة البحرية الأمريكية

adf
AFRICA DEFENSE FORUM

الأمن البحري

المجلد 15، العدد 3

القيادة العسكرية الأمريكية لقارة أفريقيا

للاتصال بنا

U.S. AFRICA COMMAND

Attn: J3/Africa Defense Forum
Unit 29951
APO-AE 09751 USA

ADF.Editor@ADF-Magazine.com

HEADQUARTERS
U.S. AFRICA COMMAND

Attn: J3/Africa Defense Forum
Geb 3315, Zimmer 53
Plieninger Strasse 289
70567 Stuttgart, Germany

منبر الدفاع الإفريقي هو مجلة ربع سنوية عسكرية مهنية تقوم بنشرها القيادة الأمريكية لقارة أفريقيا لتوفر منتدى دولياً للعسكريين الأفريقيين. إن الآراء المعروضة في المجلة لا تمثل بالضرورة السياسات أو وجهات النظر الخاصة بالقيادة الأمريكية أو أي وكالة أخرى تابعة لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن اختيار المقالات يتم كتابتها من قِبَل أسرة منبر الدفاع الأفريقي، حسب الحاجة. وكان وزير الدفاع قد قرر أن نشر مثل هذه المجلة هو أمر ضروريّ لمواصلة الأعمال المتعلقة بالشؤون العامّة وفقاً لمتطلبات القانون الخاص بوزارة الدفاع الأمريكية.

على الأمم حشد روح التعاون لتهدئة البحار

ألقى اللواء بحري عمر ويد، رئيس أركان البحرية السنغالية، كلمة خلال الحفل الختامي لتمرين «أوبنغامي إكسبريس» متعدد الجنسيات في العاصمة السنغالية داكار يوم 18 آذار/مارس 2022. تُرجمت الكلمة من اللغة الفرنسية التي أُلقيت بها، واضطررنا إلى صياغتها باسلوب يحافظ على المساحة والوضوح.

يسعدني أن ألتقي بكم من جديد في صباح هذا اليوم لحضور الحفل الختامي لتمرين «أوبنغامي إكسبريس». حين شاركت نحو 18 دولة من خليج غينيا، ناهيك عن شركائنا، في نسخة هذا العام من التمرين، فإنَّ هذا خير شاهد على التزام أوطاننا برفع مستوى الأمن البحري في خليج غينيا.

يعد تمرين «أوبنغامي إكسبريس» حدثاً مهماً للبحرية الوطنية السنغالية، ولكافة الأساطيل البحرية في خليج غينيا وللمنطقة دون الإقليمية. فقد أعاننا على التعرف على أساليب العمل واختبارها وتقييمها، واختبار قدرات رجال القوات البحرية وتقييم مستواهم؛ ويمثل بذلك مؤشراً مناسباً يقيس التقدم الذي نحرزه في النهوض بمهامنا البحرية وتنفيذها.

نولي تمرين «أوبنغامي إكسبريس» اهتماماً خاصاً؛ فهو يعيننا على تحقيق عنصر التوافق العملياتي بين مختلف القوات البحرية في المنطقة دون الإقليمية وخليج غينيا. ولذا يسعدني أن أشيد بمثل هذا الجهد لإجراء أنشطة تدريبية وتمارين على نطاق دون إقليمي بدعم من شركائنا الأمريكيين والأوروبيين والبرازيليين.

لقد مكنتنا مختلف السيناريوهات التي أجريناها من تطوير قدرات مراكز التنسيق، وكذلك قدرات التخطيط للعمليات البحرية وتنفيذها، وقدرات قيادة الوحدات البحرية والفرق التي تقوم بزيارات السفن، والعمل بالطائرات. وأكدت على سبل تبادل المعلومات؛ وأعتقد أنَّ هذا ركيزة أساسية علينا أن نتعاون على أساسها في المنطقة دون الإقليمية.

وعلى الرغم من هذه التحسن، فمن الواضح أنه لم تزل أمامنا رحلة طويلة، وهذا ما يعترف به الجميع. فلم يزل علينا مواصلة العمل، ولهذا السبب نحتاج مرة أخرى إلى حشد الروح المشتركة بين الوزارات بالفعل، وحشد الموارد الكافية في أوطاننا لرفع قدرتنا على التعاون، والمساهمة في الجهود اللازمة لتأمين مياهنا ومجالاتنا البحرية.

يمكننا أن نرى هذا على الصعيد الوطني: فقد سبقت الإشارة لعدة تحسينات خلال هذا اللقاء فيما يتعلق بالعتاد والتدريب والجهود المشتركة بين الوزارات، فأعانت على إنشاء الهيئات المناسبة، بهدف شحذ الهمة للتعاون والتآزر داخل أوطاننا.

أود أن أخص بالشكر القائد العسكري للقيادة الأمريكية لقارة إفريقيا على إجراء سلسلة تمارين «إكسبريس» منذ عام 2011 بمشاركة شركائنا الأوروبيين والبرازيليين. كما أود أن أتقدم بالتهنئة لجميع المشاركين الذين شدوا رحالهم إلينا لتبادل خبراتهم في تنفيذ مهام الأمن البحري تحت إشراف أوطاننا، فقد ساهم ما أبديتموه من تفاني في العمل والتزام نموذجي وروح العمل الجماعي في نجاح هذا التمرين. وأثبتم هنا أنَّ التعاون بين القوات البحرية لجميع البلدان لهو خير وسيلة دفاعية لإحباط مختلف التهديدات البحرية، فالأحداث الجارية في منطقتنا دون الإقليمية تتطلب منا أن نعمل معاً وأن نتمتع بعلو الهمة والجاهزية للعمليات على الأصعدة كافة.

أيها الضباط وضباط الصف وأمناء العهدة والبحارة، لم يتبقَّ لي سوى أن أنقل إليكم أطيب تمنياتي وأنتم تعودون لأوطانكم، وآمل أن تعود إنجازات هذا التمرين بالخير على تنفيذ العمليات في قابل الأيام.

سرية حملة الرايات السنغالية تقف انتباه في مقر قيادة البحرية في داكار خلال فعاليات تمرين «أوبنغامي إكسبريس» لعام 2022.

الصور بعدسة رقيب بحري من الدرجة الثانية بيتر تيسيك/ البحرية الأمريكية

آكلات نمل حرشفية مهددة

بالانقراض تحظى بفرصة جديدة في عيادة بجنوب إفريقيا

وكالة الأنباء الفرنسية

غرفة المستشفى مكيَّفة لتغدو وكأنها جحر آكل نمل حرشفي، ويتغذى المريض «لومبي» بحقنة تحتوي على عصير غني بالبروتين، ويتناول جرعة يومية من الدواء، وتفحص الطبيبة علاماته الحيوية.

يُعالج لومبي من نوع من طفيليات الدم بعد إنقاذه من تجار في محافظة ليمبوبو الواقعة شمال جنوب إفريقيا.

ويُعالج بصحبة العديد من آكلات النمل الحرشفية الأخرى في «مستشفى جوهانسبرج البيطري للحياة البرية» الذي تأسس في عام 2016 لعلاج الحياة البرية الأصلية وإعادة تأهيلها.

وقد صودرت من صيَّادين جائرين في جنوب إفريقيا ودول جوارها كموزمبيق وناميبيا وزيمبابوي.

ويكون العديد منها في حالة مزرية عند إنقاذها، ويكثر احتياجها إلى رعاية طبية بعد تركها في الأشولة وصناديق السيارات لأسابيع دون مأكل أو مشرب.

قالت الدكتورة نيكي رايت، أخصائية إعادة تأهيل الحياة البرية التي تعالج لومبي: "إنها أشبه بوحدة عناية مركزة لآكلات النمل الحرشفية."

تودع آكلات النمل الحرشفية في مكان سري خلال فترة العلاج، وقد يستغرق الأمر من أسابيع إلى شهور قبل أن تصبح جاهزة لإطلاق سراحها.

الدكتورة نيكي رايت، أخصائية إعادة تأهيل الحياة البرية، تعطي جرعة دواء عن طريق الفم لآكل نمل حرشفي أُنقِذَ من تجار الحياة البرية. وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

ويعطيها الأطباء البيطريون العلاجات العادية المستخدمة لثدييات أخرى كالقطط والكلاب، وكثيراً ما تثبت فعاليتها.

قالت الطبيبة البيطرية كيلسي سكينر بعد إعطاء لومبي جرعته اليومية من الأدوية: "إنها مجرد وثبة إيمانية في كل مرة تحاول فيها شيئاً ما."

تتصف هذه الثدييات التي تأكل الحشرات وتعلو أجسادها الحراشف بحبها للعزلة والحياة الليلية. وتقول سكينر: "إنها أشبه بالبشر، وتتميز بتفرد شخصياتها، فبعضها خجول، ولا تريد أن يلمسها أحد. وبعضها يحب الانطلاق وتكثر من اللعب في الوحل."

يُعتقد أنَّ آكلات النمل الحرشفية أكثر الثدييات التي تتعرَّض للاتجار على وجه الأرض؛ فهي نفيسة بسبب حراشفها – المكونة من الكيراتين كأظافر الإنسان – التي تُستخدم في آسيا لخصائصها الطبية المفترضة.

ولا توجد إلَّا في البرية في آسيا وإفريقيا، وتتراجع أعدادها تحت ضغط الصيد الجائر، وتُصنف بعض أنواعها في قوائم الحيوانات المهددة بالانقراض، ولا أحد يعرف الأعداد المتبقية منها.

يعد إطلاق سراحها في البرية عملية شديدة الأهمية لضمان بقاء هذه الثدييات المهددة بالانقراض على قيد الحياة بعد المبالغ الطائلة التي أُنفقت على علاجها وإعادة تأهيلها.

ولا يمكن إطلاق سراحها إلَّا في منطقة آمنة نسبياً، كالمحميات الطبيعية الخاصة جيدة التأمين، لتجنب وقوعها في براثن الصيَّادين الجائرين مرة أخرى.

كما يجب اختيار الموئل المناسب لها، فتقول رايت: "علينا التأكد التام من أنها تجد الطعام المناسب، وتجد الجحور؛ وإلَّا ستموت."

ساحل العاج تشيد جداراً حول غابة لحمايتها من زحف المدينة

وكالة الأنباء الفرنسية

يعكف البنَّاؤون في أبيدجان بساحل العاج على تشييد حاجز حول غابة أساسية تقع وسط المدينة لحماية المساحات الخضراء المهددة بالاندثار من التوسع العمراني.

وغاية المشروع إنشاء سياج من الطوب الأسمنتي بطول 10 كيلومترات على طول حافة «حديقة بانكو الوطنية» للحيلولة دون ابتلاعها.

وتعد هذه المحمية الطبيعية واحدة من غابتين طبيعيتين فقط على مستوى العالم كُتبت لهما النجاة في قلب المدينة الكبرى؛ والثانية هي «حديقة تيجوكا الوطنية» في ريو دي جانيرو بالبرازيل.

قال عالم البيئة الإيفواري توم تالماس لاسمي إنَّ هذا الجدار شديد الأهمية في دولة فقدت مساحة شاسعة من الغابات خلال الـ 50 عاماً الماضية.

وذكر أنَّ المحمية الطبيعية التي تبلغ مساحتها 3,474 هكتاراً [نحو 8,584 فداناً] تعد موئلاً لنحو "30 نوعاً من النباتات المعرَّضة لخطر الانقراض في غرب إفريقيا." بيد أنَّ النمو السكاني والتوسع العمراني تسببا في تآكل حدودها في غضون ست سنوات.

يقول الأهالي إنَّ القاطنين على طول حدودها يتسللون إليها باستمرار لقطع أشجارها للاحتطاب أو اصطياد الحيوانات لتناول لحومها. كما أشعل السائقون المارون على طول طرفها الغربي النيران فيها بأعقاب سجائرهم.

كشف الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة أنَّ ساحل العاج فقدت ما يصل إلى 80٪ من غاباتها الطبيعية خلال 50 عاماً فحسب بسبب الزراعة وحرائق الغابات والاستغلال غير القانوني للغابات والتعدين الحرفي.

وذكر مكتب المتنزهات والمحميات بساحل العاج أنَّ الدولة خصصت 2 مليون هكتار [نحو 5 ملايين فدان] من الغابات في شكل 14 محمية طبيعية منفصلة، وذلك من أصل 3 ملايين هكتار [نحو 7.4 فدان] من الغابات التي تركتها الدولة على حالها. ويختفي 300,000 هكتار [نحو 740,000 فدان] من الأشجار سنوياً.

يشيِّد المكتب الحاجز حول الحدود الغربية والشمالية لغابة أبيدجان بتمويل حكومي وياباني للمساعدة على وقف هذا النزيف.

وقال السيد أداما توندوساما، رئيس المكتب: "تمتص غابة بانكو ثاني أكسيد الكربون وتخرج الأكسجين الحيوي لسكان أبيدجان البالغ تعدادهم 6 ملايين نسمة؛ وقد شيدنا هذا السياج الخرساني لتجنب اندثار هذه الرئة الخضراء بسبب إزالة الغابات."

وقال المقدم فوسيني كوليبالي، المسؤول عن الحديقة، إنَّ الحفاظ على المحمية يساعد كذلك على تنظيم هطول الأمطار وإعادة ملء احتياطيات المياه الجوفية التي تغذي المدينة المجاورة بمياه الشرب.

عمال يشيدون سياجاً حول «حديقة بانكو الوطنية» في أبيدجان بساحل العاج لحمايتها من الزحف العمراني. وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

مهندس معماري بوركينابي

يفوز بجائزة كبرى

أسرة منبر الدفاع الإفريقي

فاز المهندس المعماري البوركينابي ديبيدو فرانسيس كيري بـ «جائزة بريتزكر للهندسة المعمارية» لعام 2022، ليصبح أول مهندس معماري إفريقي يفوز بهذه الجائزة الدولية المرموقة.

المهندس المعماري ديبيدو فرانسيس كيري، من مواليد قرية غاندو ببوركينا فاسو، يصبح أول إفريقي يفوز بجائزة بريتزكر للهندسة المعمارية المرموقة.

ذكر تقرير لموقع «آرتش ديلي» أنَّ كيري يعمل في الغالب في بيئات مليئة بالتحديات باستخدام خامات محلية تخدم مجتمعات بأكملها.

وجاء في البيان الرسمي لجائزة بريتزكر: "من خلال المباني التي تتجلَّى فيها عناصر الجمال والتواضع والجرأة والإبداع، ومن خلال التكامل الذي يتجلَّى في أعماله المعمارية ولمساته الساحرة، فإنَّ كيري أهل لحمل رسالة هذه الجائزة."

كان كيري في منتصف آذار/مارس 2022 في مدينة بورتو نوفو ببنين، حيث كانت شركته، واسمها «كيري للهندسة المعمارية»، تشيد مبنىً برلمانياً جديداً مستوحىً من شجرة البلافر، وقال للإذاعة الوطنية العامة: "وهي شجرة يجتمع الناس تحتها لاتخاذ القرارات والاحتفال."

وذكرت الإذاعة أنَّ كيري كان يفكر في واحة حين صمم «مدرسة نابا بلم غوما الثانوية» و«مدرسة غاندو الابتدائية» في وطنه بوركينا فاسو؛ وقرية غاندو مسقط رأس كيري.

وتصميماته عبارة عن مزيج متناغم من الجانب العملي وتحقيق الغرض واستخدام الخامات المحلية، وكشف إعلان الجائزة أنَّ «مدرسة غاندو الابتدائية»، على سبيل المثال، تتصف بخلط الطين الأصلي والأسمنت لتصنيع الطوب الذي يحتوي على "كتلة حرارية مناخية حيوية." وهذا يساعد الطوب على الاحتفاظ بالهواء البارد بالداخل بينما يتدفق الهواء الأدفأ عبر سقف من الطوب وسطح عريض متدلٍ. والنتيجة: تهوية بدون تكييف آلي في ظروف مناخية قاسية.

ساعدت ابتكارات كيري المدرسة على زيادة نسبة الملتحقين بها من 120 إلى 700 طالب وطالبة.

وذكر إعلان الجائزة أنَّ كيري قال: "آمل أن أغير النموذج السائد، وأن أحض الناس على الحلم والمخاطرة؛ فالغنى لا يرغبك في إهدار الخامات، والفقر لا يثنيك عن الإجادة؛ فالكل يستحق الجودة، والكل يستحق الرفاهية، والكل يستحق الراحة."

أمواج الفرص والمخاطر

أسرة منبر الدفاع الإفريقي

تحاول بلدان القارة في ظل خروجها من الجائحة إنعاش نموها الاقتصادي حيثما أمكنها ذلك؛ ومن المجالات التي توليها تركيزها هو «الاقتصاد الأزرق» المكون من الأعمال التي يعتمد ازدهارها على المياه، ويشمل هذا القطاع الطاقة والسياحة وصيد الأسماك، ومن المتوقع أن يتضاعف حجمه خلال عام 2030 مقارنة بعام 2010، وحينها سيعمل به 40 مليون إنسان على مستوى العالم. وسواحل إفريقيا التي يبلغ طولها 47,000 كيلومتر تجعلها خير من يستفيد من هذا النمو، بيد أنَّ هذا الازدهار لا يسلم من تهديدات القرصنة والاتجار والصيد غير القانوني، وسيتعيَّن على رجال الأمن حماية مصايد القارة وطرقها التجارية وموانئها لتصبح المكاسب الاقتصادية غير المتوقعة حقيقة واقعة. توضح هذه الرسوم البيانية البشائر والتهديدات التي تكتنف اقتصاد إفريقيا الأزرق.

الاتجار بالمخدرات

لاحظت الأجهزة الأمنية في مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تزايد كميات الكوكايين المهرَّبة من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا عبر غرب إفريقيا. وبلغ هذا الوضع ذروته في عام 2007 بتهريب ما يُقدَّر بنحو 47 طناً من الكوكايين عبر المنطقة. فتعاونت قوات الأمن في غرب إفريقيا مع منظمات الشرطة الدولية لتقليص حجم هذه الكميات على مدار فترة تجاوزت عقد من الزمان. إلَّا أنَّ السلطات تحذر الآن من عودتها؛ فقد سجلت ضبطيات الكوكايين رقماً قياسياً في غرب إفريقيا من عام 2019 وحتى مطلع عام 2021، إذ يستهدف التجار الآن الموانئ والمطارات والطرق البرية التي يغيب فيها التواجد الأمني لنقل المخدرات عبر القارة. كما تتسلل كميات كبيرة من الكوكايين إلى مجتمعات غرب إفريقيا، فيشيع الإدمان والفساد والعنف.

أبرز الضبطيات من 2019 إلى 2021

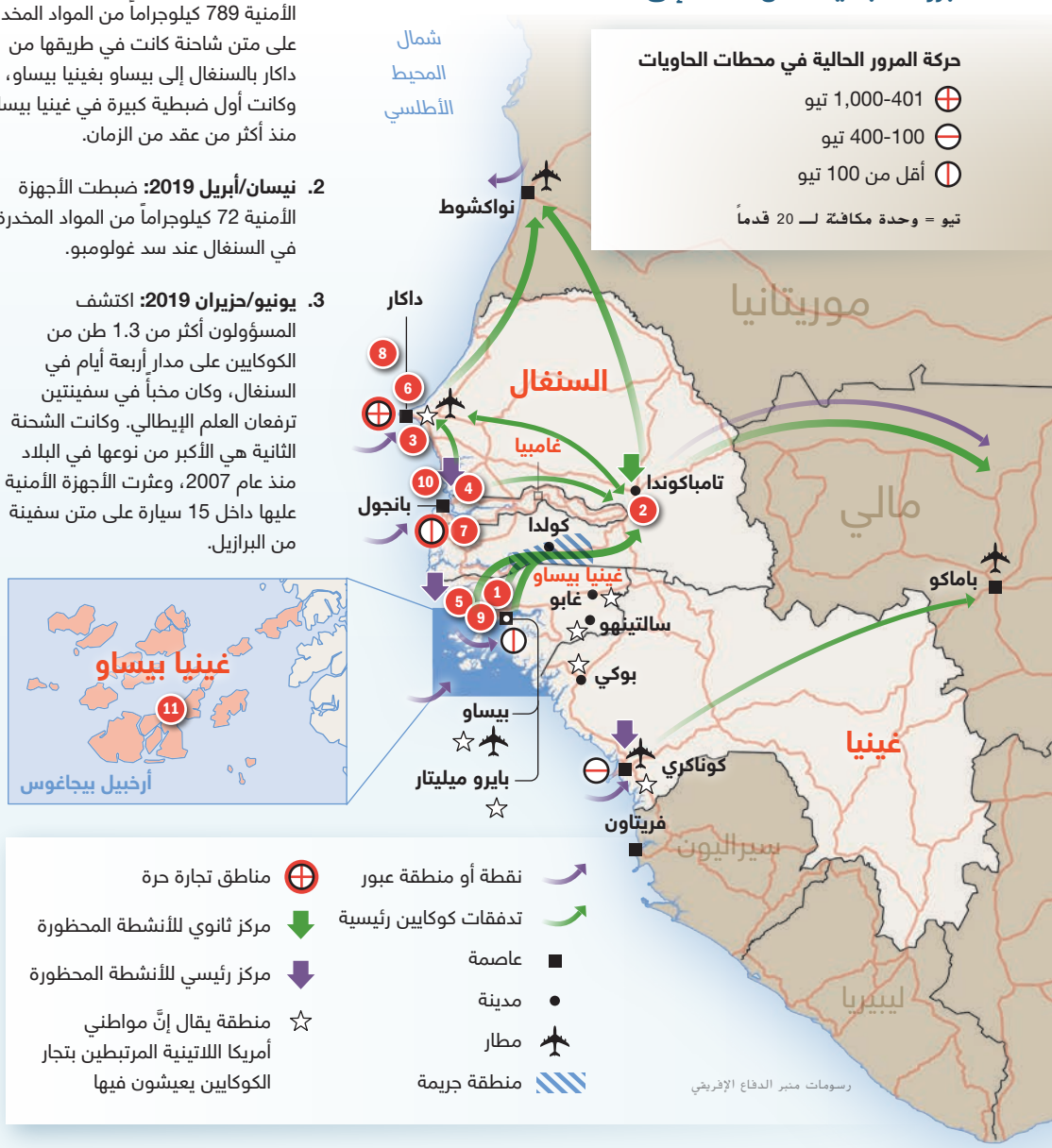

1. **آذار/مارس 2019:** ضبطت الأجهزة الأمنية 789 كيلوجراماً من المواد المخدرة على متن شاحنة كانت في طريقها من داكار بالسنغال إلى بيساو بغينيا بيساو، وكانت أول ضبطية كبيرة في غينيا بيساو منذ أكثر من عقد من الزمان.
2. **نيسان/أبريل 2019:** ضبطت الأجهزة الأمنية 72 كيلوجراماً من المواد المخدرة في السنغال عند سد غولومبو.
3. **يونيو/حزيران 2019:** اكتشف المسؤولون أكثر من 1.3 طن من الكوكايين على مدار أربعة أيام في السنغال، وكان مخبأً في سفينتين ترفعان العلم الإيطالي. وكانت الشحنة الثانية هي الأكبر من نوعها في البلاد منذ عام 2007، وعثرت الأجهزة الأمنية عليها داخل 15 سيارة على متن سفينة من البرازيل.
4. **2019:** ضبطت الأجهزة الأمنية الغامبية كمية كبيرة من الكوكايين في ميناء بانجول.
5. **2 أيلول/سبتمبر 2019:** ضبطت الأجهزة الأمنية كمية من الكوكايين في كايو وكانشونغو بغينيا بيساو.
6. **17 أيلول/سبتمبر 2019:** ضبطت الأجهزة الأمنية 4 كيلوجرامات من الكوكايين في ميناء داكار.
7. **أكتوبر/تشرين الأول 2019:** ألقت الأجهزة الأمنية الغامبية القبض على مواطنين اثنين من غينيا بيساو وبحوزتهما كبسولات من الكوكايين عند نقطة جيبورو الحدودية.
8. **6 تشرين الثاني/نوفمبر 2019:** ضبطت البحرية السنغالية 750 كيلوجراماً من الكوكايين على متن قارب صيد بعد اعتراضه.
9. **2019:** ضبطت الأجهزة الأمنية كيلوجراماً من الكوكايين في مطار بيساو بغينيا بيساو، وأسفرت الضبطية عن القبض على رئيس مصلحة الهجرة في غينيا بيساو.
10. **8 كانون الثاني/يناير 2021:** ضبطت الأجهزة الأمنية الغامبية 2.9 طن من الكوكايين داخل حاويات في ميناء بانجول.
11. وردت عدة تقارير عن وصول كميات من المواد المخدرة إلى جزر في أرخبيل بيجاغوس التابع لغينيا بيساو قبل تهريبها إلى القارة.

المصدر: المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية

القرصنة

تراجع معدَّل القرصنة على مستوى العالم والقارة في عام 2021؛ فقد انخفض عدد الحوادث بنسبة 60٪ مقارنة بالعام السابق في خليج غينيا، وهو أسوأ بؤر القرصنة في العالم. ولم تسجل نيجيريا أية حوادث اختطاف ناجحة في مياهها في عام 2021 لأول مرة خلال السنوات الأخيرة. وبالمثل، تضاءلت القرصنة في شرق إفريقيا بعدما بلغت ذروتها منذ عقد من الزمان، فلم تقع سوى حادثة قرصنة واحدة في حوض الصومال أو خليج عدن في عام 2021. يعد استمرار الأمن في المياه الساحلية للقارة أمراً حيوياً للتجارة والسياحة البحرية.

تراجع عدد الحوادث

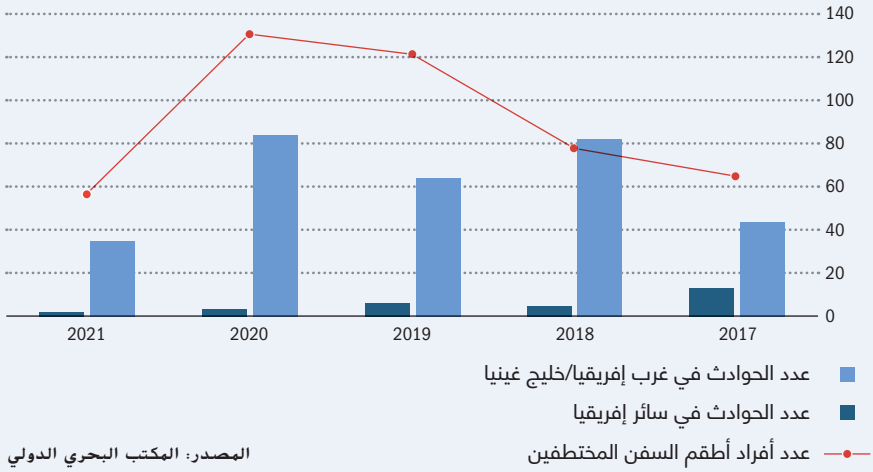

المصدر: المكتب البحري الدولي

حوادث الاختطاف في خليج غينيا في عام 2021

التاريخ	الدولة	المكان	نوع السفينة	أفراد الطاقم المختطفون
23 كانون الثاني/يناير	ساو تومي وبرينسيبي	98 م.ب شمال غرب جزيرة ساو تومي	سفينة حاويات	15
8 شباط/فبراير	الغابون	83 م.ب غرب وجنوب غرب بورت جنتيل	سفينة صيد	10
11 آذار/مارس	بنين	212 م.ب جنوب كوتونو	ناقلة كيماويات	15
19 أيّار/مايو	غانا	66 م.ب جنوب تيما	سفينة صيد	5
31 أيّار/مايو	بنين	104 م.ب جنوب كوتونو	سفينة صيد	5
5 أيلول/سبتمبر	الغابون	في مرسى أويندو الداخلي	سفينة إمداد بحري	1
13 كانون الأول/ديسمبر	غينيا الاستوائية	46 م.ب جنوب غرب لوبا	سفينة حاويات	6

م.ب = ميل بحري

المصدر: المكتب البحري الدولي

ضبطيات الكوكايين في غرب إفريقيا بالعام

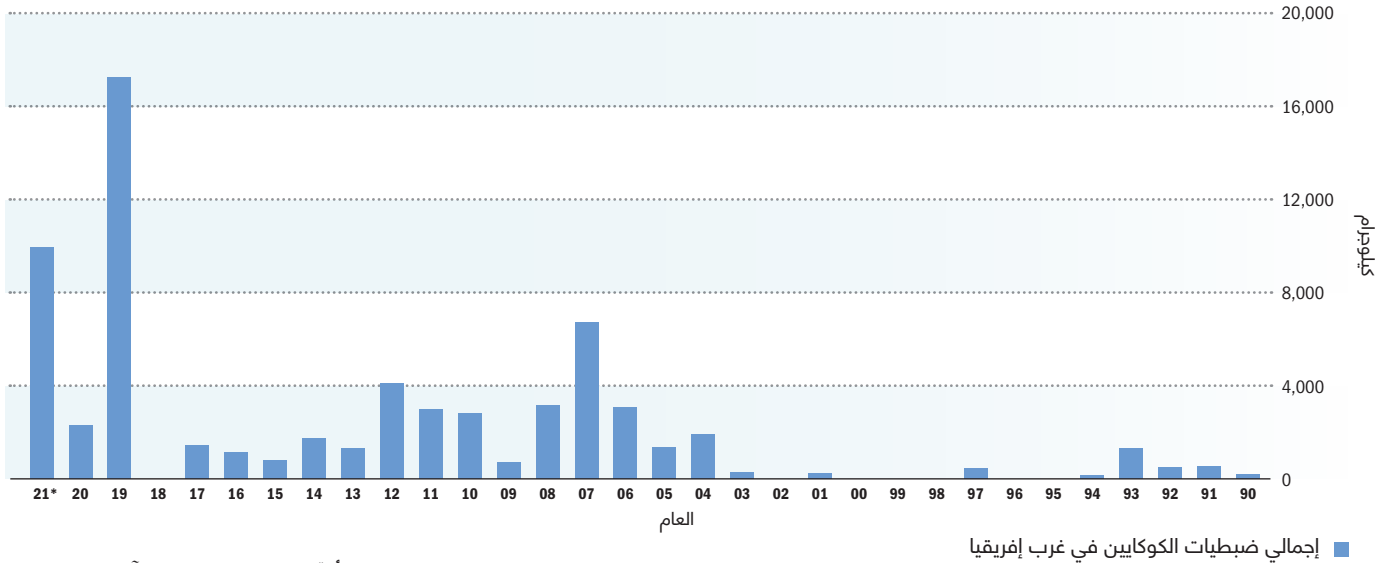

*أرقام عام 2021 حتى شهر آذار/مارس فقط.

المصدر: المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية

رجل إطفاء تابع للحكومة الاتحادية يحمل خرطوم إطفاء خلال إخماد حريق ناجم عن قطع خط أنابيب على أيدي لصوص النَّفط في لاغوس بنيجيريا

وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

سرقة النَّفط

تقع المياه الساحلية بالقرب من بقاع كثيرة من القارة فوق احتياطيات هائلة من النَّفط والغاز الطبيعي، وتمتلك إفريقيا ما يُقدَّر بنحو 203 مليار برميل من موارد النَّفط القابلة للاستخراج. وشكلت بين عامي 2009 و2014 نسبة 30٪ من اكتشافات النَّفط والغاز على مستوى العالم. بيد أنَّ غياب الأمن والسرقة يهددان هذه الثروة الطبيعية؛ إذ أعاق المجرمون إنتاج النَّفط والغاز بالعمليات الصغيرة لتزويد السفن بالوقود والهجمات المنظمة على السفن وغيرهما، مما كلف الاقتصادات الوطنية مليارات الدولارات. وتنظر بلدان عدة إلى حماية البنية التحتية لقطاع الطاقة على أنها مصلحة وطنية حيوية.

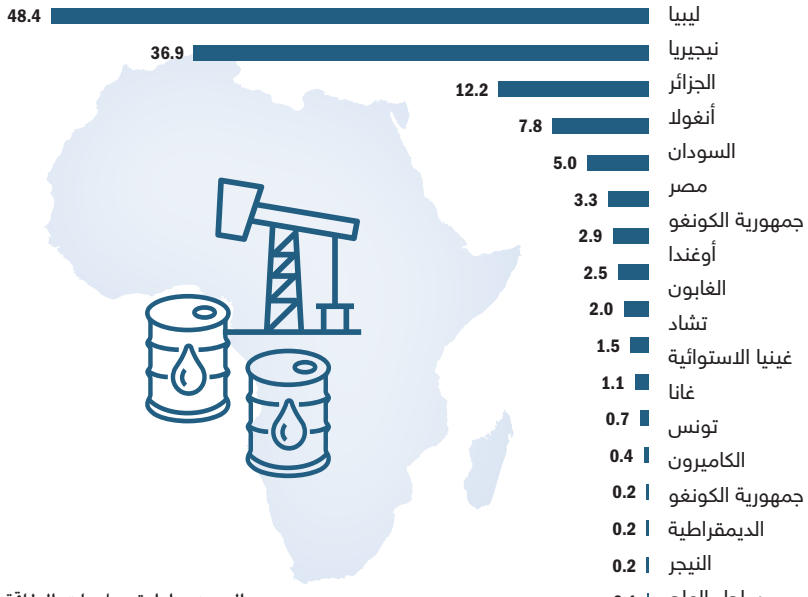

المصدر: إدارة معلومات الطاقة

بالأرقام

200,000 برميل من النَّفط تُهدر يومياً في نيجيريا بسبب استغلال خطوط الأنابيب بشكل غير قانوني.

ما يصل إلى **80**% من النَّفط لا يصل إلى المحطات بسبب السرقة على طول شبكات النقل في نيجيريا.

133 مليار دولار من الوقود تتعرَّض للسرقة أو الغش على مستوى العالم سنوياً.

4.8 مليار دولار تُهدر سنوياً في نيجيريا بسبب سرقة النَّفط.

30% من الوقود المكرر في نيجيريا يُهرَّب إلى دول الجوار للبيع.

ثلثا جميع إمدادات الطاقة على مستوى العالم تُنقل بحراً.

المصادر: شركة البترول الوطنية النيجيرية، بيزنس إنسايدر أفريكا، تراكيت، ستيبل سيز

الاقتصاد الأزرق

تطل 38 دولة على البحار والمحيطات، ولذا تمتلك إفريقيا إمكانات جبارة لتوسيع القطاعات التي يتكون منها الاقتصاد الأزرق. فقد أولى الاتحاد الإفريقي في «الاستراتيجية البحرية المتكاملة لعام 2050» الأولوية لحماية هذه الأعمال وتوسيعها. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية في الاستثمار في الموانئ الإفريقية إذ أنها بصفة عامة غير مستغلة الاستغلال الأمثل وتستغرق وقتاً أطول من الموانئ في بقاع أخرى من العالم لتجهيز الشحنات. إلَّا أنَّ إمكانات تحريك النمو الاقتصادي تواجه مجموعة من التهديدات كالتدهور البيئي والاستغلال الأجنبي وغياب الأمن المحلي.

موظف يسير في محطة دوراليه للحاويات بجيبوتي.
وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

قوة اقتصادية

إفريقيا تمتلك أكثر من **100** ميناء.

90% من واردات القارة وصادراتها تُنقل بحراً.

السفن المملوكة لإفريقيا لا تشكل سوى **1.2**% من الأسطول العالمي.

10 ملايين نسمة يعتمدون على الصيد في سلسلة توريد الأسماك لتوفير دخلهم.

200 مليون نسمة في القارة يعتمدون على الأسماك كوجبة رئيسية في نظامهم الغذائي.

مصايد الأسماك تدر **24 مليار** دولار للاقتصادات الوطنية.

الصيد غير القانوني يكلف القارة أكثر من **مليار دولار** سنوياً.

المصادر: معهد الدراسات الأمنية، الاتحاد الإفريقي

قطاعات اقتصاد البحار والمحيطات بالنسبة المئوية

بلغت قيمة اقتصاد البحار والمحيطات 1.5 تريليون دولار في عام 2010، أي ما يعادل 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ومن المتوقع أن يتضاعف حجم اقتصاد البحار والمحيطات العالمي إلى 3 تريليون دولار بين عامي 2010 و2030.

السياحة البحرية والساحلية **%26**

النَّفط والغاز البحريان **%21**

أنشطة الموانئ **%16**

المعدات البحرية **%10**

تصنيع الأسماك **%9**

الرياح البحرية **%8**

النقل المائي **%4**

بناء السفن وإصلاحها **%3**

مصايد الصيد الصناعي **%2**

الاستزراع البحري الصناعي **%1>**

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

"إنها بحريتنا"

رئيس أركان البحرية النيجيرية يعتمد على التكنولوجيا والتعاون والانضباط لدحر الجريمة البحرية

البحرية النيجيرية

يخدم **الفريق بحري أوال زبيرو جامبو** في صفوف البحرية النيجيرية منذ ما ينوف على 30 عاماً؛ وحفلت مسيرته المهنية بالمشاركة في التخطيط الاستراتيجي والاستخبارات والتدريب في أروقة القوات البحرية، كما عمل ملحقاً دفاعياً حيناً من الدهر. وشغل في عام 2017 منصب المنسق الأمني للجنة الإغاثة الرئاسية لشمال شرق نيجيريا، وأصبح كبير ضباط الأركان في قيادة التدريب البحري بمقر قيادة القوات البحرية. وعُيِّن في عام 2018 مديراً للمشتريات في إدارة الفضاء بوزارة الدفاع، وأضحى في كانون الثاني/يناير 2021 الرئيس الـ 21 لأركان القوات البحرية. اضطررنا إلى تعديل هذه المقابلة حفاظاً على المساحة والوضوح.

منبر الدفاع الإفريقي: تراجعت حوادث القرصنة في المياه النيجيرية في عام 2021 لأدنى مستوياتها منذ 27 عاماً؛ فكيف تفسر هذا التراجع؟

جامبو: من المعروف أنَّ المجال البحري للدولة يعج بالعناصر الإجرامية ومخرِّبي الاقتصاد الذين يتمتعون بحرية الحركة والعمل، وهذه الحرية أعاقت ممارسة الأنشطة الاقتصادية المشروعة، وهذا ما ترك بالطبع صورة سلبية ملازمة للدولة. فيفيد المكتب البحري الدولي أنَّ 135 حادثة اختطاف سُجلت على مستوى العالم في عام 2020، منها 130 حادثة في خليج غينيا. وهذا ما حمل البحرية النيجيرية على اتخاذ تدابير جذرية لوقف هذا الاتجاه المؤسف. وكان مسار العمل الأول بالنسبة لي يتمثل في التكثيف من تواجد البحرية النيجيرية للسيطرة على المجال البحري من خلال الدوريات الجريئة لنزع تلك الحرية من مخرِّبي الاقتصاد هؤلاء. ولذا عملت سفن البحرية النيجيرية لمدة 32,665 ساعة خلال العام الماضي مقارنة بـ 25,932 ساعة مسجلة في عام 2020. وترتب على ذلك في نهاية المطاف أن تراجعت الأنشطة الإجرامية في المجال البحري للدولة بدرجة كبيرة. وأود أن أقول إنَّ الفضل الأول في ذلك يرجع إلى الدعم الفريد لسيادة الرئيس محمد بخاري، القائد الأعلى للقوات المسلحة للجمهورية الاتحادية. ومن خلال إعادة الهيكلة الجريئة لميزانية البحرية النيجيرية، أضفنا أكثر من 100 منصة، كسفن

وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

الفريق بحري أوال زبيرو جامبو، رئيس أركان القوات البحرية

القيادة، وزوارق الدورية السريعة، وزوارق الدورية الشاطئية، والأصول الجوية، بالإضافة إلى بناء زورق دفاعي بحري محلياً.

منبر الدفاع الإفريقي: ما خطتك لمنع القرصنة من العودة إلى سيرتها الأولى؟

جامبو: لا شك أنَّ الحفاظ على تراجع مستويات القرصنة يقتضي من القوات البحرية أن يكون لديها أسطول قادر على تنفيذ العمليات بكفاءة وفعالية مع دعم قوي بسبل الإمداد والتموين. وهذا يتضمن تطوير المنشآت في قاعدة «نيفال دوكيارد ليميتد» بلاغوس وقاعدة «نيفال شيبيارد» ببورت هاركورت، فضلاً عن مجموعات صيانة الأسطول ووحدات دعم الأسطول وكلية الهندسة الخاصة بنا بولاية دلتا. وعلاوة على ذلك، حرصت البحرية على تجديد وتطوير مدرسة التدريب المهني المحتضرة في قاعدة «نيفال دوكيارد» بلاغوس لزيادة تمكين البحرية من تلبية احتياجاتها من الكوادر الفنية واحتياجات الصناعات البحرية التي نضبت. وأخيراً، يجب ألَّا يفوتني تسليط الضوء على مساهمات الضباط والرتب المنتشرين على مختلف السفن والقواعد الساحلية، فهم يستفيدون من التدريب المهني في مختلف التخصصات، وثمة جهود متنوعة لتحسين ظروف المعيشة والبنية التحتية في قواعدنا ومدارسنا ومستشفياتنا. وقد برهن الأفراد على تجدد تركيزهم بما يتفق مع شعاري: "إنها بحريتنا." أي أنَّ هذا واجبنا، ولن يؤدي واجبنا سوانا؛ فليؤدِ كلٌ واجبه.

البحرية النيجيرية

"وكان مسار العمل الأول بالنسبة لي يتمثل في التكثيف من تواجد البحرية النيجيرية للسيطرة على المجال البحري من خلال الدوريات الجريئة." — الفريق بحري أوال زبيرو جامبو

الفريق جامبو يزور مركز البحرية النيجيرية لتكنولوجيا التدريب التعليمي في الإيني بولاية أوسون في شباط/فبراير 2022.

منبر الدفاع الإفريقي: حرصت نيجيريا على رفع مستوى وعيها بالمجال البحري من خلال استخدام نظام «عين الصقر» للمراقبة والاستخبارات، وهذا يتضمن رادارات وكاميرات وأجهزة استشعار ومراقبة عبر الأقمار الصناعية لسواحل الدولة وما يصل إلى 200 ميل بحري باتجاه البحر؛ فهل لك أن تشرح لنا كيف يعمل هذا النظام؟

جامبو: أود أن أقول إنَّ نظام «عين الصقر» يعد أحدث بنية تحتية للوعي بالمجال البحري والمراقبة، إذ يتضمن أجهزة استشعار موزعة على مواقع استراتيجية لتغطية المياه الإقليمية والمنطقة الاقتصادية الخالصة للدولة. وتغطي هذه الأجهزة الحدود البحرية للدولة بأكملها، بل تمتد عبر الحدود البحرية لدول جوارنا في خليج غينيا. ويعين نظام «عين الصقر» البحرية على مراقبة أنشطة السفن داخل المجال البحري للدولة وحوله وقت حدوثها، فلا يتوقف عن تعقب السفن لتحديد ما ينخرط منها في أنشطة غير قانونية، ثمَّ نرسل سفننا لاعتراضها. ونجحنا خلال الفترة الممتدة بين حزيران/يونيو 2020 ونيسان/أبريل 2022 في تعقب نحو 7,826 سفينة مع توقيف بعضها باستخدام نظام الوعي بالمجال البحري. وكان لهذا النظام دور فعال في توقيف سفينتين تجاريتين: السفينة «تشاياني ناري» والسفينة «كارتريا». فقد تعقبنا هاتين السفينتين ودأبنا على مراقبتهما من مينائي مغادرتهما في البرازيل بعد ورود تقارير من الإنتربول تفيد بأنهما ضالعتان في تهريب الكوكايين إلى نيجيريا. كما أوقفنا السفينة «موتور تانكر كوين أوف بيس» يوم 15 آذار/مارس 2022، إذ كانت تحمل أكثر من 3 ملايين

لتر من النَّفط الخام المسروق من نيجيريا. ويجدر بي الإشارة إلى أننا راقبنا الحركة المشبوهة لهذه السفينة لمدة شهر باستخدام نظام «عين الصقر» قبل توقيفها. ولذا فإنَّ هذا النظام من الأدوات الواقعية التي ترفع كفاءتنا، وبما يكفل لنا أن تكون دورياتنا قائمة على الاستخبارات وموجهة نحو النتائج ومجدية من حيث التكلفة.

منبر الدفاع الإفريقي: يكلف الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم غرب إفريقيا *2.3* مليار دولار سنوياً وساهم في حرمان المواطنين من 300,000 فرصة عمل. وتحدث الكثير من أنشطة الصيد غير القانوني على أيدي سفن الصيد الأجنبية الكبيرة؛ فما استراتيجيتك لتضييق الخناق على هذا النشاط الهدَّام؟

جامبو: تتعاون البحرية النيجيرية مع الأجهزة الحكومية المختصة للمساعدة على إنفاذ القوانين المتعلقة بالصيد داخل البيئة البحرية للدولة، ولا سيما إدارة الثروة السمكية التابعة لوزارة الزراعة. وشكلت البحرية فرقة عمل في عام 2016 باسم عملية «تساري تيكو»، وهي منوط بها مكافحة الجرائم البحرية لخلق بيئة مواتية للشحن الآمن، وإنتاج النَّفط والغاز، والأنشطة الاقتصادية الأخرى. كما تتصدى فرقة العمل للصيد غير القانوني داخل البيئة البحرية لنيجيريا، إذ تمتلك نيجيريا بعضاً من أفضل أنواع الروبيان [الجمبري] في العالم، حول شبه جزيرة باكاسي المشتركة بيننا وبين جمهورية الكاميرون. ويسعدني أن أقول إنَّ سفن البحرية النيجيرية تستجوب سفن الصيد داخل المجال البحري بغض النظر عن حجمها للتأكد من شرعيتها. تأتي معظم السفن الإجرامية مع سفن الصيد الصناعي حيث يجري تصنيع كل شيء وتعبئته للبيع خارج أراضينا في غضون ساعات من صيده. ولذا فهي قضية خطيرة أشد الخطر على مستوى العالم. ولا أريد أن أذكر كبار المنخرطين في هذا الصيد غير القانوني، لكنني على يقين من أننا نعرفها، ولن أذكر أي دولة بعينها لدواعي دبلوماسية.

منبر الدفاع الإفريقي: حدَّثت نيجيريا إطارها القانوني البحري من خلال «قانون مكافحة القرصنة والجرائم البحرية الأخرى» لعام 2019، ويُعمل به منذ ذلك الحين لإدانة القراصنة المقبوض عليهم في المياه النيجيرية؛ فما مدى أهمية تحديث القوانين، وهل تأمل أن تحذو بلدان أخرى في غرب إفريقيا حذوكم؟

جامبو: يعد الإطار القانوني ركيزة أساسية للنجاح في مكافحة الجريمة البحرية، وتشترك جملة من أجهزة إنفاذ القانون في محاكمة المخالفات البحرية، ولكلٍ منها قواعد مختلفة عن غيرها توجهها في إجراء العمليات. وقد وقفنا على هذه الثغرة، وأدركنا ضرورة مراجعة وتجديد وإعداد وثيقة موحدة. وبالتالي، فإنَّ سن «قانون مكافحة القرصنة والجرائم البحرية الأخرى» قد عزز تعاون البحرية مع أجهزة تنفيذ القانون الأخرى لتجريم المخالفات البحرية ومحاكمة مرتكبيها. كما ساهم في تبسيط وتنسيق إجراءات الأجهزة ذات الصلة بالمجال البحري فيما يتعلق بالتعامل مع الأدلة والمشتبه في ارتكابهم جرائم. ومن الإدانات البارزة قضية القرصنة التي تصدَّرت المشهد في تموز/يوليو الماضي [2021] وحُكم فيها على 10 قراصنة بالسجن 12 سنة وغرامات مالية. إلَّا أنَّ معظم بلدان خليج غينيا ليس لديها قوانين لمحاكمة القراصنة، في حين أنَّ بعضها يكتفي بمحاكمة مواطنيها. وقد سافرت إلى غانا في تموز/يوليو 2021 لحضور ندوة ومعرض بحري دولي. وخلال الحوار الجانبي مع قادة بحرية الإيكواس [المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا] والإكاس [المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا]، قدمت النموذج الأساسي للقانون، وهم يعملون بالفعل على إعادة صياغته بما يتناسب مع خصوصيات بيئتهم لاعتماده. وزار الاتحاد الأوروبي مقر قيادة البحرية منذ أسابيع، وقدمنا لهم هذا في إطار استفساراتهم. فأخذوا ذلك النموذج بهدف وضع إطار قانوني يتفق مع خصوصياتهم في أوروبا. لا يوجد إطار قانوني في بعض بلدان خليج غينيا للتصدي لغياب الأمن البحري، لا سيما حين يضلع أجانب في هذه الجرائم. وتحقيقاً لهذه الغاية، فقد كنا أبرز من نادى بأن تعتمد بلدان خليج غينيا هذه القوانين بما يراعي واقع أوضاعها.

منبر الدفاع الإفريقي: لقد أكدت على أهمية الأخلاق في البحرية، وحذرت القادة في خطاب ألقيته في عام 2022 من فرض «عقوبات صارمة» على الانتهاكات. فمنذ أن توليت رئاسة أركان البحرية، ما الذي فعلته لنشر ثقافة المساءلة والتخلص من التجاوزات في البحرية؟

جامبو: لا نغالي في التأكيد على أهمية الأخلاق والمساءلة في البحرية النيجيرية، فقد أمرت قادتي بالتعرف على توجيهاتي الاستراتيجية وقوانين البحرية الأخرى ذات الصلة التي تحدد مسؤولياتهم، وحذرتهم من فرض عقوبات على أي عمل لا يراعي قيم الانضباط أو فيه تواطؤ مع العناصر الإجرامية خلال تأدية واجباتهم. وبناءً عليه يُقيَّمون تقييمات دورية وتُخصص لهم مؤشرات أداء رئيسية للتعرف على كفاءتهم وفعاليتهم. كما توجد استراتيجيات مطبقة للاستخدام الرشيد والمشروع للموارد المخصصة، وقد تُوجت هذه الجهود وغيرها بتراجع الجرائم داخل المجال البحري للدولة بدرجة ملحوظة. فأود أن أقول إنَّ الجميع يؤدَّب على الالتزام تأديباً، ويعرفون توقعات قيادة البحرية، وعلى المستوى الاستراتيجي الأعلى، قيادة الدولة.

منبر الدفاع الإفريقي: ما آمالك وأهدافك لمستقبل البحرية النيجيرية والأمن البحري في المنطقة عامةً؟

جامبو: تتحمل البحرية النيجيرية دستورياً مسؤولية حماية وحدة أراضي الدولة بحراً، ويتضح مشروعي لتأمين هذا المجال البحري في رؤيتي التي تقول: "الاستفادة من مختلف عوامل الموقع الوطني والتكنولوجيا والتدريب والعمل الجماعي والتآزر لشحذ همة البحرية النيجيرية والنهوض بها لتصبح قوة بحرية عالية الهمة وعلى أهبة الاستعداد." ينصب التركيز على الحفاظ على وجود البحرية بحراً وتعزيز قدرتنا على القيام بدوريات مجدية من حيث التكلفة وموجهة نحو النتائج من خلال الاستفادة من إمكانيات أجهزة الوعي بالمجال البحري. ونريد إقامة شراكات متينة وتعاونية، في الداخل والخارج، مع الأطراف المعنية بالمجال البحري. وستعزز هذه التدابير الجهود المبذولة لتسخير مكتسبات الأمن البحري بما يخدم الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية وما فيه الخير لأبناء نيجيريا ورخاء الوطن. ❑

تجميع أركان العمل

مشروع «ديب بلو» النيجيري يدمج الأصول الجوية والبرية والبحرية لتأمين المجال البحري للدولة

أسرة منبر الدفاع الإفريقي | الصور بعدسة النيماسا

حين أوشك عام 2021 على الرحيل، أظهرت المياه التي كانت محفوفة بالمخاطر قبالة سواحل نيجيريا بوادر هدوء غير معهود، والواقع أنَّ منطقة خليج غينيا قاطبة أظهرت انخفاضاً مطرداً في هجمات القراصنة وحوادث السطو المسلح.

فقد تراجعت الحوادث الفعلية والفاشلة من السنغال شمالاً إلى أنغولا جنوباً: من 82 حادثة في عام 2018 إلى 35 حادثة فحسب في عام 2021. كما كان الوضع يبشر بالخير بالنسبة لنيجيريا التي لطالما كانت صاحبة قدر من أخطر المياه الإقليمية في غرب إفريقيا.

أفاد المكتب البحري الدولي أنَّ عدد الحوادث الفعلية والفاشلة قبالة سواحل نيجيريا تراجع أشد تراجع: من 48 حادثة في عام 2018 إلى ست حوادث فحسب في عام 2021.

إلَّا أنَّ التراخي والتكاسل لم يعرف إلى نيجيريا سبيلاً؛ فقال الدكتور بشير يوسف جاموه، المدير العام والرئيس التنفيذي للوكالة النيجيرية للإدارة والسلامة البحرية (النيماسا)، لمنبر الدفاع الإفريقي: "لا تأخذنا سِنَة ولا نوم." الحق أنَّ نيجيريا يقظة أشد اليقظة.

في ظل استمرار تهديد الجريمة البحرية الدولية، كالقرصنة وسرقة النَّفط والاتجار بالمخدرات والصيد غير القانوني، فإنَّ نيجيريا ترد بمشروع «البنية التحتية المتكاملة لحماية الأمن القومي والممرات المائية» الشهير بمشروع «ديب بلو».

يدرك المشروع الصلات القائمة بين العناصر الإجرامية المتمركزة براً وبحراً، فيربط الأصول الجوية والبرية والبحرية المنسَّقة معاً لتكوين رؤية شاملة للمجال البحري.

ويقول جاموه: "أرسل وجود مشروع «ديب بلو» إشارات جيدة جداً لهؤلاء المجرمين ليعرفوا أننا على أهبة الاستعداد الآن لهم."

محاور المشروع

إنَّ المعدات والأفراد المخصصين لمشروع «ديب بلو» الذي تبلغ تكلفته 195 مليون دولار أمريكي من الأهمية بمكان؛ إذ ستعمل الأصول الجوية والبرية والبحرية معاً لجمع المعلومات وتوحيدها وتحليلها وتبادلها لرفع كفاءة وفعالية الأمن البحري.

يعتمد المشروع على التعاون المدني والعسكري، ومثال ذلك أنَّ النيماسا عبارة عن هيئة مدنية تركز على عدة ملفات، كأمن السفن التجارية، وتنظيم العمل البحري، والوقاية من التلوث ومكافحته، وتسجيل الشحن، وتدريب البحارة واعتمادهم.

وتتولى البحرية النيجيرية مسؤولية تأمين المياه الإقليمية وحمايتها، ولهذا السبب تتولى تشغيل أصول «ديب بلو» البحرية بكوادرها. وهذا ما يفعله أفراد القوات الجوية بالنسبة للأصول الجوية.

وبما أنَّ جاموه يشغل منصب المدير العام للنيماسا، فإنه يتولى إدارة المشروع، وتوفر الوكالة سبل الإمداد والتموين والدعم الإداري.

يتكون المحور الجوي من طائرتين نفاثتين من

من اليسار: السيد كايودي فايمي، حاكم ولاية إيكيتي؛ والرئيس محمد بخاري؛ والسيد فيمي غباجابياميلا، رئيس مجلس النواب؛ والسيد بشير صالحي، وزير الدفاع؛ والسيد بشير جاموه، مدير عام وكالة النيماسا؛ والمهندس شيبويكي روتيمي، وزير النقل؛ يتفقدون واحدة من عدة طائرات مسيَّرة من المقرر استخدامها في مشروع «ديب بلو».

مروحيتان وقوارب اعتراض سريعة تستعرض القدرات الجوية والبحرية في إطار مشروع «ديب بلو».

طائرتان نفاثتان من طراز «سيسنا سي جي 3 سايتيشن» تشكل جوهر المحور الجوي لمشروع «ديب بلو».

المحور الجوي يتضمن ثلاث مروحيات للمهام الخاصة.

طراز «سيسنا سي جي 3 سايتيشن» المخصصة للمهام الخاصة مزودتين برادار متعدد الأوضاع، ونظام اتصالات عبر الأقمار الصناعية، ومحطة عمل إلكترونية، وطاقم يتكون من 10 أفراد. كما يضم ثلاث مروحيات وأربع مجموعات من ثلاث طائرات مسيَّرة. وعلى الصعيد البحري، سينشر «ديب بلو» سفينتي مهام خاصة – «دي بي لاغوس» و«دي بي أبوجا» – و17 قارب اعتراض. وأخيراً، تتكون المعدات البرية من 16 عربة مدرَّعة و600 من عناصر القوات الخاصة البحرية.

وذكر جاموه أنَّ المشروع تسلم جميع المعدات حتى مطلع أيَّار/مايو 2022، ما عدا 10 قوارب اعتراض وثماني عربات مدرَّعة. وكان من المتوقع أن ينتهي أفراد القوات الجوية من التدريب بنهاية أيَّار/مايو، وقد انتهى جميع أفراد القوات الخاصة البحرية المتمركزين براً وبحراً وعددهم 600 فرد من التدريب. وتوقعت النيماسا أن يصبح مشروع «ديب بلو» كامل التجهيز والتشغيل بحلول منتصف حزيران/يونيو 2022.

ومن مكونات المحور البري مركز القيادة والتحكم والاتصالات والكمبيوتر والاستخبارات. ويقول جاموه: "وذاك هو العقل المدبر لمشروع «ديب بلو»." ففيما يراقب العاملون براً وبحراً وجواً المجال البحري، فإنهم يجمعون البيانات التي تنتقل إلى هذا المركز عن طريق القمر الصناعي. ويشمل طاقم المركز عناصر من كوادر النيماسا والبحرية والجيش والشرطة والدفاع المدني والقوات الجوية.

ويقول جاموه: "إنَّ الرجال الذين يديرون المركز يتحكمون الآن في بيانات المعلومات ويرسلونها إلى القنوات المناسبة؛ ويعمل المركز مع نظام الأقمار الصناعية وينسق كافة العمليات في غرفة العمليات، وتحتوي غرفة العمليات هذه على أجهزة الكمبيوتر، وعلى نظام التحكم وعلى نظام الاتصالات اللذين يمكنهما الإرسال إلى العمليات البرية والجوية والبحرية."

ومثال ذلك أنَّ إحدى طائرات الدورية يمكنها ملاحظة مشكلة في البحر، فتنقل المعلومات إلى المركز، فتأتيها قوارب اعتراض للتحقيق فيها. وفي الوقت ذاته، ينسق المركز مع الأجهزة الأخرى، كالمكتب البحري الدولي، لتبادل البيانات وتنسيق سبل المساعدة في المناطق التي لا تستطيع أصول «ديب بلو» بلوغها.

القانون يفرض النظام

لا شك في قيمة المعدات والتكنولوجيا، بيد أنَّ الأمن البحري لا يقتصر على

الأفراد والأدوات والاستخبارات والطائرات والسفن؛ فالرغبة في إحداث تأثير دائم تستدعي دعم الأصول بقوانين ناجعة تساعد دولاً مثل نيجيريا على أن تؤدي عمليات القبض على المخالفين إلى محاكمات فعالة في المحكمة، وإلى السجن إذا لزم الأمر.

ولهذا السبب يتجسد قدرٌ من نجاح نيجيريا في «قانون مكافحة القرصنة والجرائم البحرية الأخرى» الذي وقع عليه الرئيس محمد بخاري في حزيران/يونيو 2019. فقد أُجبرت بلدان عدة في الماضي على إطلاق سراح القراصنة واللصوص بعد القبض عليهم لأنها لم يكن لديها قوانين ناجعة لمحاكمتهم بموجبها.

وقال جاموه لمنبر الدفاع الإفريقي إنَّ القانون دخل حيز التنفيذ، ونجحت نيجيريا منذ تفعيله في محاكمة 20 مجرماً بموجبه، وصدرت في حقهم جميعاً أحكاماً بالسجن.

في الواقع، استُخدم القانون أولاً لمحاكمة 10 قراصنة محاكمة ناجحة في قضية السفينة «هايلوفينج 11»، وهي سفينة ترفع العلم الصيني تعرَّضت لهجوم في المياه الإيفوارية يوم 15 أيَّار/مايو 2020. وأطفأ القراصنة نظام التعريف الآلي بها، والذي يرسل إشارات بموقعها، مما اضطر الأجهزة الأمنية إلى تحديد موقعها بالطرق التقليدية.

وخلال مرور السفينة عبر المياه الغانية والتوغولية والبنينية، تبادلت السلطات المعلومات حتى وصلت المياه الإقليمية النيجيرية. وعندئذ أبحرت السفينة «نجورو» التابعة للبحرية النيجيرية بمحازاتها على مسيرة نحو 140 ميلاً بحرياً جنوبي لاغوس، وصعد رجال البحرية على متنها وأخضعوا القراصنة.

وكشف تقرير نشرته مجلة «ماريتايم إكزكتيف» يوم 23 تموز/يوليو 2021 أنَّ الـ 10 القراصنة حُكم عليهم بالسجن لمدة 12 سنة مع دفع غرامات.

قال الدكتور إيان رالبي، الخبير البحري والرئيس التنفيذي لشركة «آي آر كونسيليوم»: "لقد غيَّر ذاك القانون بالذات معادلة المخاطرة والمكافأة للقرصنة في نيجيريا." كما شرعت بلدان أخرى في المنطقة لديها قوانين مماثلة في محاكمة قضاياها، مما أدى إلى تغيير ديناميكية التشكيلات العصابية المنظمة في المنطقة.

وقال رالبي لمنبر الدفاع الإفريقي لم يكد يوجد في الماضي خوف من الوقوع في قبضة الأجهزة الأمنية، ناهيك عن المحاكمة؛ أمَّا الآن: "فإذا بخطر – لا يقتصر عليك، بل يطول شبكتك برمتها – بأنك قد تقع في مأزق على ما اقترفت يداك، وتتحمل عواقب وخيمة كأن تلبث في السجن حيناً طويلاً من الدهر، وهذا يغير قدرة القراصنة على المخاطرة. ولذا أعتقد أنَّ الجمع بين شراء العتاد ومحاكمة القراصنة كان له عظيم الأثر."

«منهج الثواب والعقاب»

شتان بين إمكانية العقوبة والفرصة المغرية لتجنب المحاكمة؛ وهذا ما يسميه جاموه: "منهج الثواب والعقاب."

يشكل مشروع «ديب بلو» وقانون مكافحة القرصنة عنصر «العقاب»، ويتكون عنصر «الثواب» من جهد مبذول لتوفير الفرص للشباب الذين ربما لو تُركوا لأغواهم الغاوون بالانضمام إلى الشبكات البحرية غير المشروعة التي تنخرط في القرصنة أو السرقة أو الصيد غير القانوني.

سفينتا المهام الخاصة «دي بي لاغوس» و«دي بي أبوجا» ستقومان بدوريات في المياه النيجيرية.

هذه بعض العربات المدرَّعة التي تشكل المحور البري لمشروع «ديب بلو» وعددها 17 عربة مدرَّعة.

السيد بشير يوسف جاموه، المدير العام والرئيس التنفيذي للوكالة النيجيرية للإدارة والسلامة البحرية (النيماسا)، قال إنَّ نيجيريا "لا تأخذها سِنَة ولا نوم" حين يتعلق الأمر بالأمن البحري.

فقد اختارت نيجيريا 200 شاب في تشرين الأول/أكتوبر 2021 لابتعاثهم للتدرب في مؤسسات بحرية في الهند واليونان والفلبين والمملكة المتحدة. ويأتي هذا الجهد في إطار المرحلة الثالثة من «برنامج تنمية البحارة النيجيريين»، نقلاً عن موقع «آيويتنس نيوز» الإخباري النيجيري.

وذكر جاموه في مقاله في صحيفة «الجارديان» النيجيرية أنَّ البرنامج، الذي تديره النيماسا، تأسس في عام 2008 لتدريب الشباب الذين تتراوح أعمارهم من 17 إلى 22 عاماً على المهارات العملية والنظرية في مؤسسات بحرية في جنبات العالم لإعداد نخبة من البحارة الأكفاء.

وقال لمنبر الدفاع الإفريقي: "يكمن الهدف من ذلك في إبعاد الأطفال، هؤلاء الأطفال العاطلين عن العمل، عن الشوارع.. حتى يجيدوا شيئاً بدلاً من أن ينظروا إلى العمل البحري كمصدر لكسب ثروة غير مشروعة."

وذكر أنه من المقرر تدريب العائدين منهم إلى نيجيريا للمساعدة على "إعادة وضع البلاد في طريق الاقتصاد الأزرق الذي تؤازره «النيماسا» التي غايتها تنويع الاقتصاد الوطني."

التحلِّي باليقظة

على الرغم من حالة الهدوء النسبي التي سادت خليج غينيا في عام 2021، أكدت حادثة واحدة وقعت في عام 2022 على ضرورة عدم التخلِّي عن اليقظة في مجال الأمن البحري. فقد صعد حفنة من القراصنة في مطلع نيسان/أبريل على متن سفينة الشحن «آرتش جابريل» على مسيرة 278 ميلاً جنوب لومي في توغو، خلال توقفها عن العمل، ولعلها كانت تنتظر إبرام عقدها التالي. وكان ذلك أول هجوم من نوعه بالصعود على متن السفن في المنطقة منذ أكثر من ثلاثة أشهر.

وذكرت مجلة «ماريتايم إجزاكاتيف» أنَّ أفراد الطاقم احتموا داخل حصن السفينة، ثمَّ غادر القراصنة السفينة المسجلة في جزر مارشال بعد عدة ساعات. وقامت إحدى السفن التابعة للبحرية الإيطالية بتأمينها ورافقتها إلى المياه النيجيرية، حيث رافقتها سفينة أخرى إلى لاغوس.

من المتوقع أن يكون لدى نيجيريا جميع المعدات والأفراد والتدريب اللازم في إطار مشروع «ديب بلو» بحلول النصف الثاني من عام 2022، ومن المتوقع للمشروع أن يرفع مستوى الأمن في المياه الإقليمية النيجيرية، بيد أنَّ الخبراء

مركز القيادة والتحكم والاتصالات والكمبيوتر والاستخبارات يعد العقل المدبر لمشروع «ديب بلو».

حذروا من التراخي والتكاسل.

قال السيد مايكل هوليت، مدير المكتب البحري الدولي، لمنبر الدفاع الإفريقي في رسالة عبر البريد الإلكتروني: "يرحب المكتب بكافة المبادرات المخصصة لتعزيز الأمن البحري في المنطقة؛ ومشروع «ديب بلو» مبادرة طيبة، ولكن يلزمه تولي زمام القيادة والتواصل والتعاون مع المبادرات الإقليمية الأخرى لتأمين مياه خليج غينيا للبحارة الأبرياء والتجارة."

تدرك السلطات النيجيرية أنَّ تزايد قدرتها يمكن أن يدفع المجرمين البحريين إلى مياه دول الجوار، كبنين أو الكاميرون؛ وقد حدث ذلك من قبل، ولذا التقت البحرية البنينية والنيجيرية في «عملية الازدهار» في عام 2013، وسمح هذا الجهد الثنائي انطلاقاً من مقره في كوتونو للسفن النيجيرية بدخول مياه بنين لفرض الأمن البحري.

قال العميد بحري بونيفيس كونان، القائم بأعمال مدير مركز الأمن البحري الإقليمي لغرب إفريقيا سابقاً في أبيدجان بساحل العاج، لمنبر الدفاع الإفريقي عبر البريد الإلكتروني، إنَّ دول الجوار "يمكنها الاستفادة من إنجازات نيجيريا من خلال تبادل المعلومات والممارسات المثلى والتعاون."

تعين «مدونة ياوندي لقواعد السلوك» على ذلك، وهذه المدونة موقعة في عام 2013، وأنشأت مناطق بحرية على طول سواحل غرب إفريقيا؛ ونيجيريا جزء من المنطقة «ه» مع كلٍ من بنين والنيجر وتوغو. وذكر كونان أنَّ مذكرة التفاهم التي وقعتها تلك البلدان في 2018 يجري العمل بها الآن، مما يسمح بتسيير دوريات مشتركة في مياهها.

وقال إنَّ الاتفاق الثنائي بين الكاميرون ونيجيريا سيساعد أيضاً، وكذلك الإجراءات القانونية المماثلة في ربوع المنطقة.

وذكر جاموه أنَّ نيجيريا هي الأخرى ستحاول تحسين مستوى المعرفة والتعاون في ربوع المنطقة من خلال إنشاء مركز تدريب إقليمي للأمن والسلامة البحريَين من المقرر افتتاحه في لاغوس في عام 2022 وسينتقل في النهاية إلى ولاية دلتا. وسيحاول المركز دراسة معالم الأمن البحري للتعرف على العناصر المشتركة للجريمة الإقليمية ومساعدة البلدان على إعداد استجابات فعالة، وأضاف أنَّ مصالح نيجيريا لا تقتصر على أمن مياهها الإقليمية، بل تشمل أمن دول جوارها.

فيقول: "حرية نيجيريا تتوقف على حرية غانا، وحرية توغو تتوقف على حرية نيجيريا." ❑

رسومات منبر الدفاع الإفريقي

المخططات الروسية والصينية لإنشاء قواعد بحرية يمكن أن تعرِّض الأمن البحري للقارة وسيادتها للخطر

أسرة منبر الدفاع الإفريقي

الفريق أول السوداني محمد حمدان دقلو، الشهير بحميدتي، يلتقي بالسيد سيرجي لافروف، وزير الخارجية الروسي، في موسكو فيما كانت ناقلات الجنود المدرَّعة والدبابات الروسية تتوغل في الأراضي الأوكرانية وعلى متنها ما يزيد على 100,000 مجند.

وصل حميدتي، نائب رئيس المجلس السيادي السوداني، وعددٌ من القيادات الوطنية الأخرى بغية تعزيز التعاون بين البلدين؛ فأحدهما يخوض حرباً وحشية ضد المدنيين، والآخر أعاق مؤخراً مسيرة التحول نحو الحكم الديمقراطي من خلال انقلاب.

وخلال الزيارة التي دامت ثمانية أيام، أفادت وسائل الإعلام أنَّ حميدتي جدَّد احتمالية تمكين روسيا من إنشاء قاعدة بحرية على ساحل البحر الأحمر شمال بورتسودان، مما يمنح الرئيس فلاديمير بوتين وجوداً بحرياً مميزاً في إفريقيا في منطقة مزدحمة واستراتيجية أكثر فأكثر.

وعلى الجانب الآخر من القارة، وفي خليج غينيا، تتعاون الحكومة الصينية منذ عقود من الزمان مع غينيا الاستوائية، من خلال مشاريع البنية التحتية في المقام الأول؛ ويبدو أنها تعمل الآن على إنشاء قاعدة بحرية دائمة، على الأرجح في ميناء باتا بتلك الدولة.

يضم ميناء باتا رصيفين تجاريين، يستطيع أيٌّ منهما استقبال أي سفينة من بحرية جيش التحرير الشعبي الصيني، نقلاً عن مقال نشره مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في كانون الأول/ديسمبر 2021.

والميناء مصمم للاستخدامات الصينية خصيصاً، ويوجد على مقربة منه محطة نفط تسهل إعادة التزود بالوقود، كما أنَّ مساحة المستودعات تسهل أعمال إعادة الإمداد. والواقع أنَّ «الشركة الأولى لهندسة المرافئ»، إحدى شركات «الشركة الصينية لإنشاءات الاتصالات»، هي التي أنشأت الميناء في عام 2014، وتولت «شركة الصين للطرق والكباري» أعمال التجديد والتطوير لاحقاً، وكان المشروع ممولاً من «بنك الصين للاستيراد والتصدير».

بل إنَّ الصين أنشأت محطة الطاقة الكهرومائية التي تمد الميناء بمعظم احتياجاته من الطاقة.

وجاء في تقرير المركز: "حرصت الصين على تعزيز العلاقات الدفاعية والأمنية مع غينيا الاستوائية: بصورة مباشرة من خلال المشاريع الثنائية، وبصورة غير مباشرة من خلال تكثيف أنشطتها في خليج غينيا. وبدأت بحرية جيش التحرير الشعبي في عام 2014 اتصالات خاصة بالموانئ مع دول الخليج وأطلقت أول تدريباتها على مكافحة القرصنة مع القوات البحرية المحلية. وانخرطت الصين من عام 2014 إلى عام 2019 في 39 برنامجاً تبادلياً عسكرياً مع نظرائها في دول الخليج، اشتمل الكثير منها على قيام سفن تابعة لبحرية جيش التحرير الشعبي بعمليات مكافحة القرصنة."

ومن شأن إنشاء قاعدة بحرية للصين على ساحل غرب إفريقيا تعزيز قاعدتها العسكرية التي أنشأتها في جيبوتي في عام 2017. وفي جيبوتي، انضمت الصين إلى فرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والسعودية وإسبانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في إنشاء قواعد على طول الممر الاستراتيجي الممتد بين السويس والبحر الأحمر وخليج عدن.

تثير الجهود الروسية والصينية لتعزيز وجودهما البحري على طول سواحل القارة تساؤلات جدية حول كيفية سيطرة تلك البلدان على مناطقها الاقتصادية الخالصة، لا سيما فيما يتعلق بقطاع الصيد واستخراج الموارد الطبيعية والمخاوف المالية الأخرى. ولذا سيتعين على الحكومات الوطنية النظر في التداعيات طويلة الأجل لمثل هذه الصفقات في ظل استمرار الجهود الرامية إلى جعل القارة نقطة الصفر بين القوى العظمى المتناحرة.

مخاطر على السيادة

توجد مخاطر كامنة في أي وقت تقوم حكومة أجنبية بتمويل وإنشاء وتشغيل أحد مشاريع البنية التحتية الكبرى في دولة أخرى. وقد صدرت عدة كتابات

القائد العسكري السوداني الفريق أول محمد حمدان دقلو (حميدتي) يعقد مؤتمراً صحفياً في مطار الخرطوم فور عودته من موسكو. وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

صيَّادون يعملون على الساحل في العاصمة السنغالية داكـــار. صور غيتي

ركاب عبَّارة يدخلون ميناء باتا في غينيا الاستوائية؛ تخطط الصين لإنشاء قاعدة بحرية في هذا المنطقة. صور غيتي

خلال السنوات الأخيرة حول كيفية استخدام الصين لمبادرة الحزام والطريق لإبرام صفقات أحادية الجانب في قطاع البنية التحتية لإنشاء مشاريع كبرى باستخدام العمالة الصينية مع تحميل البلدان المضيفة ديون تعجيزية بمليارات الدولارات. وتوجد نماذج لمشاريع الحزام والطريق هذه بالفعل في ربوع القارة وفي آسيا.

أعدَّ السيد جوناثان هيلمان، الزميل البارز بمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية سابقاً، دراسة للمركز بعنوان «النفوذ والبنية التحتية: المخاطر الاستراتيجية للمشاريع الأجنبية»، كشف فيها أنَّ صفقات إنشاء القواعد والموانئ تعرِّض البلدان للخطر على ثلاثة مستويات على الأقل.

يشكل التمويل أوسع فئة لإمكانية بسط النفوذ؛ فبوسع الدولة المُقرضة الفوز بامتيازات وتحديد شروط السداد خلال التفاوض على المشروع، ويمتلك المُقرض سلطة الثواب والعقاب خلال صرف التمويل. ويمكن استغلال الديون، التي يمكن أن تكون هائلة وخارج قدرة الدولة المضيفة على السداد، ضد مشروع البنية التحتية إذا لم يتمكن المقترض من الوفاء بشروط السداد، وبوسع بلدان أمثال الصين وروسيا بسط سلطة غير مرغوبة على المشروع عند العجز عن السداد.

وذكر هيلمان أنَّ جمع المعلومات الاستخبارية يأتي ضمن المخاطر التي تحدث في مرحلة التصميم والإنشاء. فيقول: "ومثال ذلك أنَّ عملاء الاستخبارات السوفيت أعدوا خرائط مفصلة أشد التفصيل لا تكتفي بذكر الموقع الأساسي للجسر وأبعاده، وإنما تذكر ارتفاعه فوق الماء، ومواد البناء المستخدمة، والوزن الأقصى للحمولة، وتفاصيل أخرى." ويمكن أن تتضمن المخاطر أيضاً تركيب أجهزة مراقبة.

وهذا ما حدث في مبنى مقر الاتحاد الإفريقي بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا الذي أنشأته الصين على سبيل «الهدية» للاتحاد الإفريقي. فقد علمت السلطات في عام 2017 بنقل بيانات سرية من خوادم الاتحاد الإفريقي إلى خوادم موجودة في شنغهاي في كل ليلة من منتصف الليل وحتى الساعة 2 فجراً؛ وقد نفت الصين هذه التهمة. وتبيَّن بعد ثلاث سنوات أنَّ مخترقين صينيين اخترقوا نظاماً لنسخ لقطات فيديو من أجهزة المراقبة الموجودة في مقر الاتحاد الإفريقي، نقلاً عن وكالة أنباء «رويترز».

وأخيراً، يمكن أن تتسبب الملكية والتشغيل في الحد من وصول المتناحرين إلى المناطق الاستراتيجية ومساعدة المالكين على اكتساب نفوذ إقليمي، وذلك كما ذكر هيلمان "لأنهم يملكون ويسيطرون على شبكة أوسع من أصول البنية التحتية." ويمكن أن يساعد هذا أيضاً في جمع المعلومات الاستخبارية.

فيقول: "التاريخ حافل بالبلدان التي استخدمت الموانئ التجارية في العمليات الاستخبارية، سواء للحصول على معلومات أو لإخفاء حركة البضائع أو الأفراد."

كما توفر الملكية مزايا خاصة بسبل الإمداد والتموين، وإمكانات مثل هذه المزايا ستكون جبارة بالنسبة للصين إذا نجحت في إنشاء قاعدة بحرية في غينيا الاستوائية، أو في أي مكان على طول سواحل غرب إفريقيا.

استغلال الموارد

تشتهر الصين وروسيا برعاية سفن تنخرط في ممارسات الصيد غير القانوني قبالة سواحل إفريقيا، بيد أنَّ وضع الأسطول الصيني للصيد في أعالي البحار فريد من نوعه، فلا يتضح عدد السفن التي يشتمل عليها هذا الأسطول، إلَّا أنَّ

متظاهر سوداني يلوح بعلم بلاده في كانون الثاني/يناير 2022 منددًا بانقلاب تشرين الأول/أكتوبر 2021 الذي أطاح بالحكم المدني. وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

معظم التقديرات المتحفظة تشير إلى أنه يتضمن 3,000 سفينة أو نحو ذلك.

وقد نهب هذا الأسطول بالفعل كميات هائلة من الثروة السمكية لغرب إفريقيا، وإنشاء قاعدة بحرية في غينيا الاستوائية – أو في أي مكان على سواحل خليج غينيا – سيجعل جهود إنفاذ القانون شبه مستحيلة. وذكر الدكتور إيان رالبي، خبير القانون البحري والرئيس التنفيذي لشركة «آي آر كونسيليوم» أنَّ إضافة قاعدة بحرية صينية في تلك الدولة الصغيرة الواقعة في غرب إفريقيا سيؤدي إلى تشكيل "صورة محبطة حقاً."

وقال لمنبر الدفاع الإفريقي: "الوضع كارثي بالفعل فيما يتعلق بالصيد الصيني غير القانوني في كافة بلدان غرب ووسط إفريقيا تقريباً؛ ولا أمل إذا صار لديهم [أي الصينين] أيضاً الأصول البحرية لحماية ذلك من أي تدخل."

في ظل وجود سفن صينية متمركزة في وسط سواحل الخليج، فلسوف تتعرَّض بلدان كالكاميرون والغابون وساو تومي وبرينسيبي وغيرها لضغوط شديدة للوقوف في وجه قوة بحرية عظمى إذا سعت إلى حماية سفن الصيد الخاصة بأوطانها.

لا تتوقف المشاكل المحتملة على قضية الصيد وكفى، إذ ذكر رالبي أنَّ تزايد الوجود البحري الصيني قد يضر أيضاً بالتنمية الاقتصادية في غينيا الاستوائية والمنطقة، ويمكن أن تمتد آثاره إلى السياحة البحرية والساحلية، ويمكن أن يؤثر على جهود الاقتصاد الأزرق مثل أخذ الأعشاب البحرية أو الموارد البحرية

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، يسار الصورة، يلتقي بالرئيس السوداني آنذاك عمر البشير في سوتشي بروسيا في تشرين الثاني/نوفمبر 2017. آسوشييتد برس

الأخرى لاستخدامها في صناعة الصابون ومستحضرات التجميل والأدوية.

وفي ربوع القارة، تهدد علاقة روسيا بالسودان بنهب موارد أخرى، ولا سيما الموارد الموجودة في المناطق الداخلية بإفريقيا.

علاقات السودان مع روسيا ليست جديدة، وذكر السيد محمد النعيم، وهو ناشط سوداني مقيم في لندن، لوكالة أنباء «دويتشه فيله» الألمانية أنَّ بوتين حين دعا زعماء إفريقيا لحضور مؤتمر قمة في سوتشي في عام 2017،

فرقاطة البحرية الروسية «الأدميرال جريجوروفيتش» ترسو في بورتسودان؛ ترغب روسيا في إنشاء قاعدة بحرية على سواحل السودان على البحر الأحمر. وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

قال الديكتاتور السوداني آنذاك عمر البشير: "سيغدو السودان مفتاح روسيا لإفريقيا."

وقالت السيدة خلود خير، الخبيرة في الشأن السوداني، إنَّ للسودان أهمية استراتيجية بالنسبة لروسيا لأنه "يقع عند نقطة التقاء" منطقة الساحل والقرن الإفريقي وحوض البحر الأحمر. وذكرت أنَّ مثل هذه القاعدة ستمنح الكرملين باقة من المزايا الجيوسياسية الجديدة.

وتقول خير، وهي المؤسسة والشريكة الإدارية لمؤسسة «إنسايت إستراتيجي بارتنرز» السودانية للأبحاث السياسية بالخرطوم، لمنبر الدفاع الإفريقي: "ستتواجد روسيا بفضل إنشاء قاعدة على البحر الأحمر بين ممرين حيويين دوليين؛ أحدهما قناة السويس، والآخر مضيق باب المندب بين اليمن والصومال. وستسمح لها بالتالي بالقدرة على التحكم، إن لم يكن التأثير، على قدر من التجارة التي تمر بهما، وستسمح لها أيضاً بتوسيع تجارتها، ويشمل ذلك بالطبع جلب الموارد إلى روسيا؛ كالذهب القادم من السودان، ومن جمهورية إفريقيا الوسطى ومالي وغيرهما."

تفيد الأنباء أنَّ القاعدة المقترحة ستستوعب سفن تعمل بالطاقة النووية وستكون متاحة لروسيا لمدة 25 عاماً، وتنص شروطها على إمكانية تمديد المدة. ويمكنها إعادة تزويد السفن الروسية والحليفة بالوقود. وذكرت خير أنَّ الأهم من ذلك ربما يكمن في أنها توفر منفذاً بحرياً لاستخراج الموارد المعدنية على أيدي المرتزقة الخاصة التابعة لمجموعة فاغنر الروسية.

ينشط عملاء فاغنر في إفريقيا الوسطى ومالي والسودان، وتقول خير: "فاغنر عبارة عن أصل عسكري موجود لأسباب اقتصادية." فهي تُستخدم لنقل الموارد كالذهب من البلدان غير الساحلية لدعم صندوق الحرب الخاص بالرئيس فلاديمير بوتين، ووجود قاعدة على سواحل السودان يسهل هذه المهمة أشد تسهيل.

بورتسودان تقع على البحر الأحمر. وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

تمثل موالاة روسيا التي تتزايد عزلتها مغامرة بالنسبة للسودان، فقد رأى الكرملين فرصة متجددة في السودان في ظل وجود قيادات عسكرية صاحبة قرار أمثال حميدتي وعبد الفتاح البرهان. وقالت خير إنَّ روسيا تقدم للسودان حليفاً مهماً لن يضغط عليه لمراعاة حقوق الإنسان أو إقامة حكم ديمقراطي.

ويواصل النظام العسكري إهدار المال والحرمان من تخفيف الديون والتمويل، ولذا تقدم روسيا أسواقاً للذهب وتعزز الوضع المالي للسودان، وترى خير أنَّ هذا إنما يعتبر عودة لسياسة عهد البشير.

إلَّا أنَّ الحسابات الأولية قد لا تؤتي ثمارها كما هو متوقع في ظل العزلة العالمية التي تعيشها روسيا الآن، وبات بوتين منبوذاً بسبب غزو أوكرانيا، ويريد الجيش السوداني الشرعية، لكنه يريد الاحتفاظ بالسلطة كذلك، ومن العسير التوفيق بين هاتين الرغبتين الممزوجتين بالعلاقات الروسية، وتتضرر آفاق إرساء دعائم حكم مدني دائم على إثر ذلك.

فتقول خير: "لا خير في ذلك بالنسبة للحركة المؤيدة للديمقراطية، إذ يترتب عليه تعضيد دور القيادات العسكرية نوعاً ما خارجياً بجهة راعية كروسيا التي لا ترى هي الأخرى داعياً لإحياء أي نوع من الإرادة الديمقراطية." ❑

التغيير مع الزمن

على البحرية الغانية سلك سبل التطور وإقامة شراكات جديدة في ظل تصدر الأمن البحري للمشهد

بقلم الدكتور كمال الدين علي، عقيد (متقاعد) بالبحرية الغانية والدكتور همفري أساموا أجيكوم

كانت البحرية الغانية المؤسسة الوطنية البحرية الوحيدة المسؤولة عن تأمين مياه غانا منذ استقلالها، وقد توسعت مهمتها اليوم، مثلما توسعت التهديدات الأمنية في خليج غينيا؛ إذ تشكل القرصنة والصيد غير القانوني والاتجار غير المشروع والإرهاب البحري المحتمل كلها مخاوف رئيسية للمواطنين وأرباب الأعمال والمسؤولين المنتخبين الغانيين. وما عادت البحرية وحدها في النهوض بمسؤولياتها، إذ يجب أن تعمل برفقة الوزارات الحكومية والمؤسسات الأمنية الأخرى والكيانات الخاصة للنهوض بالمهام المنوطة بها.

وإذ تسعى غانا إلى الاستفادة من «الاقتصاد الأزرق» مالياً مع حماية مواردها الطبيعية النفيسة، تبرز أسئلة رئيسية: كيف سيتطور دور البحرية الغانية بما يتفق مع ملف الأمن البحري المتوسع لديها؟ وهل تستطيع القدرات والمعدات البحرية الغانية مواكبة ذلك؟ وكيف تستطيع البحرية الغانية الاستفادة من شراء السفن الجديدة والتكنولوجيا والتدريب والشراكات الأمنية المحلية والدولية للتصدي للتهديدات؟

تأسيس، ثمَّ قلة تمويل

تأسست البحرية الغانية في عام 1959 بموجب قانون برلماني، وحدث ذلك في إطار جهود بناء الدولة بعد الاستقلال لاستكمال أركان القوات المسلحة بجانب الجيش، الذي كان موجوداً بالفعل، والقوات الجوية، التي كانت في طور التكوين. وقد وضع السيد كوامي نكروما، أول رئيس لغانا، خطة كبيرة لتأسيس قوة بحرية عالمية لإظهار الاستقلال السياسي للبلاد وتنميتها ومكانتها، وكان هذا الدافع يتماشى مع فكره للقومية الإفريقية وعدم الانحياز. وكان الهدف من إنشاء قوة بحرية قوية يتمثل في دعم رؤيته لإنشاء «القيادة الإفريقية العليا» التي كان من شأنها توحيد دفاعات بلدان القارة ومنع الصراع في جنباتها. ولكن ترتب على الإطاحة بنكروما في عام 1966 أنَّ رؤيته، وكذلك مشروع إنشاء قوة بحرية عالية وتجهيزها، لم يعودا من الأولويات الوطنية. ومثال ذلك إلغاء عقدَي شراء فرقاطتين للبحرية الغانية على الفور، وندر شراء سفن للبحرية خلال السنوات اللاحقة.

رئيس أركان البحرية الغانية يجري تفتيشاً واستعراضاً للأسطول في القيادة البحرية الغربية. البحرية الغانية

لقد تغيَّر المجال البحري الغاني بصورة هائلة منذ الاستقلال، وترتب على ذلك جملة من الصعوبات والفرص.

كانت التهديدات الناشئة عن المجال البحري قليلة نسبياً خلال العقود الأولى بعد الاستقلال، وترتب على ذلك قلة التركيز على البيئة البحرية والأمن البحري والبحرية الغانية. بيد أنَّ الوضع تغيَّر على إثر الصراعات التي شهدتها ليبيريا وسيراليون في تسعينيات القرن العشرين، وما نجم عنها من تدفق اللاجئين على الموانئ الغانية؛ إذ طرح وضع اللاجئين خطاباً مبكراً حول المجال البحري والتهديدات المحتملة القادمة من البحر. ومنذ ذلك الحين، أبرزت التطورات، كاكتشاف النَّفط والغاز البحريين في عام 2006، وعودة القرصنة، وظهور الاتجار بالمخدرات في خليج غينيا، أهمية وجود بحرية تتمتع بموارد كافية.

تزايد المسؤوليات وتجدد المنافسة

لم يكد يوجد نقاش عام حول مفهوم الأمن البحري طيلة عدة سنوات، وحتى حين كثرت القرصنة في خليج غينيا في مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لم تحظ القضية بقدر كبير من الاهتمام على صعيد السياسة الغانية. بل يبدو أنَّ الغانيين ظنوا في بعض الحالات أنهم محميين من التهديدات البحرية، ومثال ذلك أنَّ نائب وزير الداخلية الغاني أكد أنَّ الإجراءات الأمنية المتخذة على طول السواحل الغانية جعلت "عمل القراصنة شديد الخطورة." بيد أنَّ القرصنة في المياه الغانية واصلت نموها. وبحلول صيف عام 2014، أوضحت حادثتان بارزتان قبالة سواحل غانا أنَّ الدولة عليها التصدي لتحدي القرصنة.

وقد أبرزت الهجمات، فضلاً عن الصيد غير القانوني الذي تنخرط فيه سفن الصيد الأجنبية، ضرورة هيكلة إطار إدارة الأمن البحري في

فريق من القوات الخاصة الغانية يقترب من رصيف بحري خلال تمرين في نوتكبو. رقيب بحري من الدرجة الأولى فريد جراي/البحرية الأمريكية

أحد رجال البحرية الغانية يعمل على متن السفينة «كيملي» يرفع حبل الإرساء خلال الإبحار في تيما في إطار فعاليات تمرين بحري.

ضابطة صف من الدرجة الثالثة هانا فراي/البحرية الأمريكية

غانا والقدرة على التعامل مع التعقيد الناشئ للتهديدات البحرية وقدرتها على الإضرار باقتصادها.

مع أنَّ البحرية الغانية كانت ذات يوم المؤسسة البحرية الوحيدة في البلاد، فقد أثارت التهديدات المتزايدة دعوات لاتباع نهج مشترك بين مختلف أجهزة الدولة؛ فترتب على ذلك إعادة إنشاء الشرطة البحرية الغانية في عام 2011، بعد حلها في عام 1942، مع إضافة مهام جديدة إلى ركائز البحرية الغانية. تذكر البحرية الغانية أنَّ دورها وتكليفها يشملان:

- ضمان الوجود البحري في مياه غرب إفريقيا وتقديم الدعم البحري عند الضرورة.
- مراقبة المياه الإقليمية والمنطقة الاقتصادية الخالصة لغانا وتأمينها والسيطرة عليها.
- مكافحة الجريمة، كالقرصنة/السطو المسلح بحراً وتهريب المخدرات والمتهربين والأنشطة المنحرفة.
- عمليات الإغاثة في حالات الكوارث والإغاثة الإنسانية والبحث والإنقاذ.

كما تساعد سلطات الدولة الأخرى، كالهيئة البحرية الغانية وهيئة الموانئ والمرافئ الغانية، في الوفاء بالمهام المنوطة بها. وتعمل أخيراً على حماية مصايد الأسماك في البلاد وإنفاذ القوانين المعنية بالتلوث بالتعاون مع لجنة مصايد الأسماك وهيئة حماية البيئة الغانيتين.

مع أنَّ نهج الأمن البحري المشترك بين مختلف الأجهزة يعد تطوراً إيجابياً للدولة وقوتها البحرية، فقد ترتب عليه كذلك حدوث تغير في هيمنة البحرية الغانية على المجال البحري. ومثال ذلك أنه لا يزال من غير الواضح ما هي الحدود البحرية لنشر القوات البحرية الغانية والشرطة البحرية الغانية. فالشرطة البحرية تفتقر على أرض الواقع إلى القدرة على إجراء عمليات في أعماق البحار، ولكن لا ينص قانون أو سياسة على حدود دورها؛ ومن شأن ذلك خلق صدامات وصراعات بين الكيانين. وثمة قضية أخرى تتمثل في الصراع المؤسسي بين البحرية الغانية والهيئة البحرية الغانية؛ فالغالب أنَّ الهيئة يحق لها النهوض بدور مؤسسي رائد في مجال الأمن البحري في الدولة منذ سن قانون الأمن البحري الغاني في عام 2004؛ وكان هذا القانون يهدف إلى تنفيذ المدونة الدولية لأمن السفن ومرافق الموانئ في غانا. إلَّا أنَّ هذا النهج يقلق البحرية الغانية والأطراف المعنية الأخرى أشد القلق، وظلت هذه القضية عالقة لأكثر من عقد من الزمان.

وأخيراً، تعمل البحرية على زيادة التنسيق مع القطاع الخاص، إذ بدأت التعاون مع شركات النَّفط والغاز البحريين، وأبرمت اتفاقيات لحماية البنية التحتية الحيوية، ووقعت مذكرة تفاهم لمدة خمس سنوات في كانون الثاني/يناير 2022 لتأمين البنية التحتية النَّفطية و الموظفين في «حقل جوبيلي للنَّفط» الواقع على مسيرة 60 كيلومتراً من سواحلها. وسيشكل النهوض بهذه المسؤولية مع تجنب الصدام مع المدنيين ودون التقصير في الواجبات

الرئيسية الأخرى تحدياً للبحرية. ومثال ذلك أنَّ هذه المسؤولية ستضعها في مواجهة الصيَّادين الحرفيين الذين يدخلون باستمرار مناطق السلامة والمناطق الحصرية حول منشآت النَّفط والغاز البحرية لصيد الأسماك المستنزفة خلال السنوات الأخيرة، على حد قول هؤلاء الصيَّادين.

حضور متزايد

على الرغم من دخول عناصر جديدة إلى المجال البحري الغاني، فلم تزل البحرية الغانية عنصراً مهماً في إطار إدارة الأمن البحري نظراً لدورها المؤسسي وما تتمتع به من خبرات وتجارب بحرية.

يتطلب فرض الأمن البحري توفير مراقبة فعالة والوعي بالمجال البحري.

تعتمد البحرية الغانية على عدد من منصات الوعي بالمجال البحري لمراقبة السواحل الغانية والحفاظ على عملياتها. ويجدر تسليط الضوء على اثنتين من هذه المنصات؛ إذ تعتمد على نظام «سي فيشن»، وهو عبارة عن تطبيق من تطبيقات المراقبة البحرية غير السرية صممته الولايات المتحدة في عام 2012 ويستخدمه نحو 25 دولة في غرب ووسط إفريقيا، ويعتمد على بيانات أنظمة التعريف الآلي التي تُعالج لإمداد المستخدمين بصورة للسفن العاملة في منطقتهم. ومن مخاطر التعويل على أنظمة التعريف الآلي عدم الوعي ببعض التهديدات الأخرى. كما تستخدم البحرية الغانية «نظام إدارة ومعلومات حركة السفن» الذي اشترته الهيئة البحرية الغانية. يُدعم نظام الأقمار الصناعية لنظام حركة السفن من خلال تكنولوجيا ساحلية قائمة على رادارات منتشرة على طول السواحل الغانية. ولمنصات المراقبة القائمة على الرادارات الساحلية قيود، كالنطاق/المدى ووجود مناطق معتمة حيث يضعف تداخل الرادارات الساحلية. كما يتأثر النظام أشد تأثر بالظروف البحرية والأحوال الجوية.

ومن أمثلة التحديات الجلية التي تعترض جميع القوات البحرية، ومنها القوات البحرية المتقدمة، هو التكلفة العالية للسفن والقدرة على شراء منصات كافية لتغطية مناطق شاسعة. ويلاحظ معظم محللي أوضاع البحرية الغانية أنها كانت مجهزة تجهيزاً أفضل خلال العقد الأول من إنشائها، ثمَّ عانت من تراجع قدراتها خلال العقد التالي، وتجددت دماؤها في ثمانينيات وحتى تسعينيات القرن العشرين من خلال شراء سفن من طراز «أكيموتا» وطراز «سيبو». وخرجت هذه السفن من الخدمة بعد طول عملها في المياه الغانية، مما أدى إلى عودة البحرية الغانية إلى معاناتها من نقص السفن لفترة طويلة. وعلى الرغم من تبرع الولايات المتحدة بسفن لها، فلا تزال تواجه تحديات خاصة بقدراتها، وأدى اكتشاف النَّفط والغاز بكميات تجارية وتوسع مهامها إلى تزايد الاهتمام بهذه المؤسسة، مع قيام غانا بإدخال سفن جديدة في الخدمة بصورة مطردة خلال العقد المنصرم.

رجال البحرية الغانية يعملون على متن السفينة «كيملي» يصطفون عند القضبان خلال الإبحار في تيما في إطار فعاليات تمرين بحري. ضابطة صف من الدرجة الثالثة هانا فراي/البحرية الأمريكية

سفن البحرية الغانية تعبر خط الاستواء في عمل رمزي يسمح للطاقم بالحصول على شارة الملك نبتون، ويعود تاريخ تقليد الاحتفال بهذا العبور إلى 400 عام.
البحرية الغانية

فقد أدخلت أربعة زوارق دورية الخدمة في تشرين الأول/أكتوبر 2017، وأدخلت أربع سفن جديدة من طراز «فليكس فايتر» الخدمة في شباط/فبراير 2022، بينما كشفت الحكومة الغانية أنها ستحصل على سفينتي دورية جديدتين. وتسمى السفن الأربع، التي حصلت عليها البحرية بدعم من قطاع النَّفط والغاز: «فولتا» و«دينسو» و«برا» و«أنكوبرا». وعلى الرغم من إضافة هذه السفن الجديدة إلى أسطولها، فإنَّ البحرية الغانية تنهض بمهام جبارة لأنها تسعى إلى الوفاء بمسؤولياتها على طول شريط ساحلي بطول 550 كيلومتراً ومنطقة اقتصادية خالصة تبلغ مساحتها 235,000 كيلومتر مربع.

الطريق إلى الأمام

لقد تغيَّر المجال البحري الغاني بصورة هائلة منذ الاستقلال، وترتب على ذلك جملة من الصعوبات والفرص. تتعاون البحرية الغانية مع مختلف الأجهزة الحكومية والشركاء الدوليين للتصدي للتحديات الأمنية. وكان عليها في ظل توسع مفهوم الأمن البحري خلال العقد المنصرم التعامل مع الأطراف المعنية التقليدية فضلاً عن «الوافدين الجدد» في هيكل إدارة البحار والمحيطات في البلاد، وقد شكل بعضهم تحديات للمكانة التاريخية للبحرية الغانية بصفتها مؤسسة الأمن البحري وجهاز إنفاذ القانون الرائد بالبلاد؛ وهي تتكيف مع هذا الوضع.

ومع أنَّ البحرية الغانية تواجه تحديات تتعلق بالوعي بالمجال البحري وبفضل وجودها البحري الفعال للرد على التهديدات، فلم تزل واحدة من أقدر القوات البحرية في المنطقة. فمع تزايد غياب الأمن في خليج غينيا، تعمل غانا على تعزيز قواتها البحرية ببنية تحتية بحرية جديدة، كإنشاء عدة قواعد عمليات متقدمة على طول شريطها الساحلي وشراء سفن لتغطية مناطق أكثر. وستتمكن البحرية الغانية بفضل السفن الجديدة من حماية مصالحها البحرية، كحماية أنشطة النَّفط والغاز ومصايد الأسماك. وليكونن اكتشاف السبيل الأمثل لاستخدام مواردها المحدودة وإقامة شراكات أمنية فعالة داخل الدولة وخارجها هو الشعرة الفاصلة بين النجاح والفشل خلال السنوات القادمة. ومن خلال التعلم من تاريخها واستخدام التكنولوجيا والشراكات الجديدة، فإنَّ البحرية الغانية أهل لمواجهة هذه التحديات. ❑

الدكتور كمال الدين علي: عقيد بحري متقاعد، ويشغل منصب المدير التنفيذي لمركز القانون البحري والأمن البحري في إفريقيا، ومحاضر أول في جامعة الدراسات المهنية بغانا، وزميل في مجلس العلاقات الخارجية بغانا، والمركز الوطني الأسترالي لموارد المحيطات وأمنها، ومركز كوربيت للسياسة البحرية. وله كتابات كثيرة حول مسائل تتعلق بالأمن البحري وصاحب كتاب «التعاون الأمني البحري في خليج غينيا: الآفاق والتحديات» (2015).

الدكتور همفري أسامواه أجيكوم: باحث ما بعد الدكتوراه في قسم العلوم السياسية بجامعة كوبنهاجن بالدنمارك، حيث يتخصص في مجال الأمن البحري ويدير «مشروع تحليل (غياب) الأمن البحري في خليج غينيا». وهو مؤلف كتاب «من فتوات إلى ضباط ورجال كرام: كيف نجح مفهوما المهنية والتمدن في تغيير القوات المسلحة الغانية».

حان وقت العمل

بلدان القارة يمكنها اتخاذ تدابير استباقية لردع الصيد غير القانوني

أسرة منبر الدفاع الإفريقي

صيَّاد حرفي في نيجيريا يطرح شبكته في الماء وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

استهدفت أساطيل الصيد الأجنبية سواحل القارة الإفريقية طيلة عقود من الزمان، وتسببت في تدمير الثروة السمكية، وحرمان الملايين من الدخل والغذاء، وتدمير النظم البيئية البحرية.

إلَّا أنَّ الخبراء يتحدثون عن عدة سبل يمكن أن تسلكها بلدان القارة لمكافحتها.

حين أنشأت لجنة مصايد الأسماك لغرب وسط خليج غينيا «المركز الإقليمي للرصد والمراقبة والإشراف» في أيَّار/مايو 2021، اعتبره الخبراء سبيلاً للمساعدة على مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في خليج غينيا.

يقع مقر المركز في مدينة تيما بغانا، ويساعد الدول الأعضاء باللجنة، وهي بنين وساحل العاج وغانا وليبيريا ونيجيريا وتوغو، على إدارة قطاعات الصيد بها. والمركز مجهَّز بأنظمة لتعقب السفن، ويستطيع جمع البيانات عن السفن المصرَّح لها بالصيد في أرجاء المنطقة.

قوارب صيد ترسو في ميناء في تشوشان بالصين.
رويترز

قال السيد سيرافين ديدي، الأمين العام للجنة، لموقع «غانا ويب»: "يقرِّبنا تأسيس المركز خطوة نحو ا متلاك مناهج منسَّقة للعمل المشترك، كوجود دوريات لرفع مستوى الأمن في المجال البحري لمنطقتنا."

يعد إعداد قواعد بيانات لتعقب العالم الغامض للسفن التي ترفع الأعلام سبيلاً آخر من سبل مكافحة الصيد غير القانوني. تشتهر السفن الصينية برفع «أعلام الملاءمة»؛ أي أنها تستخدم سجلات الصيد المفتوحة الإفريقية في المياه الواقعة خارج سلطة البلدان الإفريقية. ويشيع عنها «رفع العلم المحلي»؛ أي أنها تستخدم القواعد المحلية وتنتهكها لتشغيل سفينة صيد تملكها وتشغلها شركة أجنبية داخل سجل إفريقي.

ويفيد مؤشر الصيد غير القانوني أنَّ الصين تعتبر أسوأ دولة في العالم تنخرط في ممارسات الصيد غير القانوني، وتمتلك أكبر أسطول في العالم للصيد في أعالي البحار.

تكلِّف التجارة البحرية غير القانونية منطقة غرب إفريقيا خسائر في سلسلة القيمة السمكية بنحو 1.95 مليار دولار أمريكي وخسائر في دخل الأسرة بقيمة 593 مليون دولار سنوياً. كما يرتبط الصيد غير القانوني بالقرصنة والاختطاف والاتجار بالمخدرات وجرائم أخرى.

وقد شهد عام 2021 تعاون كلٍ من مؤسسة العدالة البيئية وشركة «تريج مات تراكينج» المعنية بتحليل المعلومات الاستخبارية المتعلقة بالمصايد مع الحكومة السنغالية في برنامج للنهوض بمستوى الشفافية بين مصايد الدولة وتخليصها من الصيد غير القانوني.

تبلغ تكلفة المشروع نحو 1.2 مليون دولار ويستمر على مدار ثلاثة أعوام، ويرمي إلى نشر قوائم تراخيص الصيد وسجلات السفن المحدَّثة عبر الإنترنت، كما يمكِّن الصيَّادين الحرفيين من المشاركة في جهود مراقبة ميناء داكار، والمشاركة في القرارات الحكومية المتعلقة بقطاع المصايد.

قال السيد ستيف ترينت، الرئيس التنفيذي لمؤسسة العدالة البيئية ومؤسسها، لمنبر الدفاع الإفريقي: "على النقيض من بعض البلدان الساحلية الأخرى في المنطقة، تتمتع السنغال بخبرة في مجال المراقبة التشاركية، وتقر سلطاتها بأهميتها، ويعمل صغار الصيَّادين ووحدات المراقبة المحلية سوياً لمنع الصيد غير القانوني وردعه والقضاء عليه، ويواجه هذا العمل قيوداً تشغيلية وتقنية وتمويلية سيساهم المشروع في التغلب عليها."

صدَّقت كينيا على «اتفاق كيب تاون» وعلى «الاتفاقية الدولية لمعايير التدريب والترخيص والاعتماد للعاملين على سفن الصيد» في آذار/مارس 2021.

اعتمدت المنظمة البحرية الدولية اتفاق كيب تاون في عام 2012، وينص هذا الاتفاق على معايير ولوائح سفن الصيد لحماية أطقم الصيد ومراقبي المصايد، نقلاً عن مؤسسة «بيو تشاريتابل تراستس». تشتهر السفن الصينية المنخرطة في ممارسات الصيد غير القانوني بعدم توفير الطعام والأدوية والمأوى المناسب للعاملين على متنها، وكثيراً ما تجبرهم على العمل لساعات طويلة في ظروف يُرثى لها.

ثمة عدة إجراءات أخرى بوسع البلدان اتخاذها لردع الصيد غير القانوني.

تشديد القوانين البحرية المحلية

ربما يبدو الأمر في ظاهره بسيطاً، لكنه يتطلب إرادة سياسية ووعياً بالمجال البحري ومعلومات من مجتمعات الصيد المحلية للنهوض

صيَّادون يسحبون أحد قوارب الصيد الحرفي إلى الشاطئ في موريتانيا.
وكالة الأنباء الفرنسية/ صور غيتي

بالتشريعات التي تقضي على الصيد غير القانوني بكفاءة وفعالية.

قال الدكتور إيان رالبي، خبير الأمن البحري وصاحب الكتابات المستفيضة عن قضايا الصيد، لمنبر الدفاع الإفريقي إنَّ زيادة الغرامات على المنخرطين في ممارسات الصيد غير القانوني يعتبر من وسائل الردع الفعالة.

وقال رالبي، وهو الرئيس التنفيذي لشركة «آي آر كونسيليوم»: "أعتقد أنَّ أحد الأشياء التي ينبغي القيام بها هو تغيير ديناميكيات العقوبة؛ لأنها معادلة بين المخاطرة والمكافأة؛ فهب أنَّ الدولة تملك بالفعل الإرادة السياسية للقبض على المنخرطين في ممارسات الصيد غير القانوني ومحاكمتهم، فإذا كانت تكلفة هذه المخالفات منخفضة لدرجة تجعلها مجرد تكلفة من تكاليف العمل، فلن تحدث فرقاً كبيراً في ردع تلك الأنشطة على أرض الواقع؛ وإنما يجب تعديل القوانين، بالنظر إلى الفوائد الاقتصادية الهائلة المصاحبة للانخراط في ممارسات الصيد غير القانوني."

استشهد رالبي بالسنغال كنموذج للدولة التي قفزت بالعقوبة المفروضة على الصيد غير القانوني إلى 1.8 مليون دولار، وحصَّلت في إحدى القضايا غرامات بقيمة 5 ملايين دولار، مما أعانها على شراء زورق دورية جديد. وأدى هذا الإجراء إلى تقليل عدد سفن الصيد الصناعي الأجنبية التي تنخرط في ممارسات الصيد غير القانوني في مياهها.

وتأتي كلٌ من الكاميرون وساحل العاج والغابون وغانا ضمن بلدان غرب إفريقيا الأخرى التي أحرزت نجاحاً في هذا المجال.

ويقول رالبي: "يكمن أهم شيء حقًّا في التوحيد [أي توحيد جهود إنفاذ القانون] بين مصايد الأسماك وخفر السواحل، وتكثيف الدوريات بين مختلف الأجهزة المعنية التي من شأنها عملياً محاكاة النجاح الذي أحرزته مؤسسات أمثال «سي شيبارد»." ويقصد منظمة «سي شيبارد» غير الربحية التي تعاونت مع عدة بلدان لمكافحة الصيد غير القانوني. وأردف قائلاً: "ويتمثل الأمر الآخر في كيفية

ربما يبدو الأمر في ظاهره بسيطاً، لكنه يتطلب إرادة سياسية ووعياً بالمجال البحري ومعلومات من مجتمعات الصيد المحلية للنهوض بالتشريعات التي تقضي على الصيد غير القانوني بكفاءة وفعالية.

في الأعلى: كمية أسماك معروضة للبيع في العاصمة السنغالية داكـار. وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

في اليسار: صيَّادون حرفيون في ساحل العاج يحملون شباكهم إلى الشاطئ. وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

تقسيم الغرامات المحصَّلة بين الأطراف المعنية عند حدوث اعتقالات في مصايد الأسماك؟"

وأضاف أنَّ توزيع الغرامات بميزان العدل والإنصاف سيكون بمثابة حافز للقوات البحرية للعمل مع حرس السواحل وهيئات مصايد الأسماك لضبط المنخرطين في ممارسات الصيد غير القانوني.

محاكمة المنخرطين في ممارسات الصيد غير القانوني في محكمة دولية

هيهات! فما أيسر القول وما أصعب الفعل. فهذا ينطوي على عملية طويلة ومعقدة ومكلفة وإرادة سياسية. ذكر رالبي، وهو محامٍ، أنَّ ضبط سفينة وإعداد قضية يمكن البت فيها ثمَّ إثباتها أمام محكمة دولية إنما هي عملية يجب تنسيقها بين رجال السياسة والنيابة والبحرية وخفر السواحل.

فيقول: "فهذا عمل شاق أشد مشقة؛ ويمكن فعله في نطاق معين، لكنه ليس بالتأكيد أكفأ أو أنجع سبيل على الأرجح لمكافحة القضايا العملية الفعلية لقضايا الصيد غير القانوني بحراً."

ويرى أنَّ السبيل الأنجع لردع الصيد غير القانوني يتمثل في تقديم حوافز لشركات الصيد «شديدة الالتزام»، وربما يحدث ذلك من خلال تقديم حصة إضافية لمدة يوم "بغرض الوشاية بغير الملتزمين في المقام الأول."

من شأن هذا العمل أن يمنح الملتزمين بالقانون مصلحة راسخة في منظومة تنظيمية جيد الإدارة ويخلق ذراعاً فعلياً لأجهزة إنفاذ القانون.

"فلسان حالهم يقول: انظر، لن يحرمنا أحد من الفوائد التي نحصل عليها بشكل قانوني من خلال العمل بشكل غير قانوني، ولذلك سنحرص على تبادل المعلومات التي ترد إلينا عن أي شخص لا يراعي سيادة القانون."

انشر اسمها وافضحها

يشيع النظر إلى نشر أسماء الشركات المتهمة بالصيد غير القانوني على أنها وسيلة ردع فعالة؛ ومثال ذلك أنَّ شركة «تريج مات تراكينج» تحتفظ بقائمة لـ «أكثر السفن المطلوبة» على الإنترنت. ويقول رالبي إنَّ الشركة تتمكن بفضل البرامج المتقدمة وبفضل مصداقيتها من "تسليط الضوء على أنشطة كلٍ من السفن والأساطيل والشركات نفسها، وفي بعض الحالات دول العلم." وأضاف أنها تكشف الكيانات التي "إما تنخرط في ممارسات الصيد غير القانوني على مستوى العالم مباشرةً أو تعين على الانخراط فيها؛ وهذا يساعد، ويغيِّر الأوضاع."

يقدم موقع الشركة المجاني – www.tm-tracking.org/combined-iuu-vessel-list – أفضل المعلومات المتاحة والحديثة عن كافة سفن الصيد التي تظهر في قوائم الصيد غير القانوني التي تنشرها المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك.

ويعرض الموقع معلومات تتعلق بأي تغيير يطرأ على هوية السفينة ودولة العلم والملكية والموقع. والمعلومات المتوفرة على الموقع مستمدة من مجموعة من المصادر، كالقوائم الأصلية للصيد غير القانوني الخاصة بالمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، والقواعد الإلكترونية لبيانات السفن، وهيئات مصايد الأسماك الوطنية، وتحقيقات «تريج مات تراكينج»، والمعلومات المستمدة من شركائها ومصادرها في ربوع العالم.

العمل بمواسم توقف الصيد

فرضت غانا مواسم توقف الصيد لمدة شهرين للصيَّادين الصناعيين وشهر واحد للصيَّادين الحرفيين منذ عام 2019.

وأفاد تقرير لصحيفة «ديلي جرافيك» الغانية أنَّ السيد جودفري بايدو تسيبو، المنسق الإقليمي للرصد والمراقبة والإشراف بلجنة مصايد الأسماك لغرب وسط خليج غينيا، أقرَّ بأنَّ الثروة السمكية الأهم في المنطقة "تتعرَّض للاستغلال الكامل أو الاستغلال المفرط بسبب قدرات الصيد المفرطة والصيد الجائر والصيد غير القانوني."

انخفضت أعداد أسماك السطح الصغيرة في غانا، كأسماك السردينيلا، بنسبة 80٪ خلال العقدين الماضيين، وانهار نوع من الأنواع بالكامل، ونقصد بذلك أسماك سردينيلا أوريتا.

عددٌ من سفن الصيد، ومنها سفينتان صينيتان متهمتان بالصيد غير القانوني، ترسو في ساحل العاج. وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

حيل الصيد غير القانوني

تشتهر سفن الصيد غير القانوني باستخدام مجموعة من الحيل، وفيما يلي أبرزها:

رفع «أعلام الملاءمة»، ويحدث حين تستخدم الشركة سجلات الصيد المفتوحة في المياه الواقعة خارج سلطة البلدان الإفريقية.

يتيح استخدام معدات غير قانونية، كالشباك ذات الأحجام المخالفة، للصيَّادين اصطياد الأسماك بكميات تتجاوز الكميات المسموح بها.

الصيد في المياه المحمية والإبلاغ عن أرقام دون الكميات الحقيقية للأسماك.

دهس القوارب الحرفية الصغيرة بحراً وإتلاف معداتها.

الانخراط في ممارسات «السايكو»، وهي عبارة عن نقل الأسماك من سفينة إلى زورق كبير لإخفاء مصدرها. وتستطيع تلك الزوارق الكبيرة حمل كمية كبيرة من الأسماك تفوق ما يحمله زورق الصيد الحرفي بنحو 450 ضعفاً.

ينطوي الصيد بشباك الجر القاعية على سحب شبكة على قاع البحار والمحيطات واستخراج مختلف أنواع الحياة البحرية، مما يتسبب في تدمير النظم البيئية.

الصيد باستخدام مادة السيانيد التي تفقد الأسماك وعيها فيسهل صيدها.

استخدام المتفجرات، كالديناميت، التي تقتل الأسماك فتطفو على السطح، حيث يسهل تجميعها بالشباك.

تطبيق سيادة القانون

ثمة عدة إجراءات بوسع البلدان اتخاذها لردع الصيد غير القانوني:

- إعداد قواعد بيانات لتعقب العالم الغامض للسفن التي ترفع الأعلام.
- تشديد القوانين البحرية المحلية.
- محاكمة المنخرطين في ممارسات الصيد غير القانوني في محكمة دولية.
- إعلان أسماء الشركات التي أوقفت الأجهزة الأمنية سفنها على خلفية الصيد غير القانوني.
- العمل بمواسم توقف الصيد.

قوارب لصغار الصيَّادين ترسو على الشاطئ في العاصمة الموريتانية نواكشوط. وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

قال السيد نانا جوجو سولومون، أمين المجلس الوطني الغاني لصائدي الزوارق، للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: "إنَّ أزمة الصيد الحرفي التي تلوح في الأفق تهدد النمو الاقتصادي في هذا القطاع وتنطوي على مشكلة أمنية داخلية تؤثر تأثيراً مباشراً على سبل رزق ما يصل إلى 150,000 من العاملين في قطاع المصايد البحرية."

حثت غانا كلاً من بنين وساحل العاج وليبيريا ونيجيريا وتوغو في كانون الأول/ديسمبر 2021 على العمل بمواسم توقف الصيد بالتنسيق فيما بينها للمساعدة على إنعاش الثروة السمكية في المنطقة.

فقد كشف تقرير لصحيفة «ديلي جرافيك» أنَّ السيد بول أودارتي بانرمان، نائب المدير التنفيذي للجنة مصايد الأسماك الغانية، قال إنَّ التأثير على الثروة السمكية في المنطقة سيكون ضئيلاً إذا ما التزمت غانا وحدها بتطبيق موسم توقف الصيد. مضيفاً أنَّ مواسم توقف الصيد أثبتت فعاليتها في حماية الثروة السمكية في بقاع أخرى من العالم.

يتفق رالبي مع هذا الرأي، لكنه يرى أنَّ العمل بموسم توقف الصيد يتطلب المعرفة العلمية بالثروة السمكية التي ينبغي حمايتها والسبيل الأمثل لذلك. وأضاف أنَّ الأمن البحري يجب أن يظل يقظاً خلال موسم توقف الصيد، لأنَّ الشركات المنخرطة في ممارسات الصيد غير القانوني لا تتوقف عن تجاهل كافة اللوائح.

فيقول: "ليس إيقاف مواسم الصيد مع السماح للغير بنهب خيرات المصايد حلاً صائباً." ❑

عيون في السماء

بلدان القارة تلجأ للطائرات المسيَّرة كسبيل غير مكلف لتأمين المجال البحري

وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

الطائرات المسيَّرة البحرية كالمسيَّرات متعددة المراوح تيسِّر مهمة مراقبة البحار والمحيطات على خفر السواحل والسفن البحرية. صور دراجون فلاي

دأب سفن الصيد غير القانوني الوقوف خارج المياه المحمية للدولة خلال ساعات النهار ودخولها حين يرخي الليل سدوله.

وعلى السفن التي لا تقل سعتها عن 300 طن تشغيل نظام تعريف آلي.

ويعتبر إقدام السفينة على إطفاء نظام التعريف الآلي بها من المحاذير الخطيرة. إلَّا أنَّ إرسال سفينة دورية في كل مرة يحدث فيها ذلك ليس بالعمل الهيِّن، فقد يكون التحليق بمروحية أو طائرة شديد التكلفة، ويمكن أن تشكل الأحوال الجوية خطراً كبيراً على الأنفس والأرواح.

ذكر السيد دينيس ريفا، الباحث في معهد الدراسات الأمنية بجنوب إفريقيا، أنَّ قدرات تسيير الدوريات بمعظم البلدان الساحلية محدودة، والكثير منها محروم من الأصول الجوية البحرية.

وقال لمنبر الدفاع الإفريقي: "بوسع الطائرات المسيَّرة سد هذه الثغرة، لأنها حلٌ مجدٍ بعض الشيء من حيث التكلفة، لا سيما مع تثبيت الأجهزة المناسبة بها؛ وقد يساهم امتلاك هذه القدرة، على بساطتها، في ردع الأنشطة غير القانونية وتقليلها."

يتزايد عدد البلدان الإفريقية التي تستخدم الطائرات المسيَّرة لمواجهة باقة من تحديات الأمن البحري؛ كالمراقبة، ومراقبة الحدود، وأمن الموانئ والسواحل، والبحث والإنقاذ، والدوريات البحرية، وتفتيش السفن والبضائع.

وقد تصدرت جهود مكافحة القرصنة والإرهاب قضايا تأمين السواحل.

تكثر الموارد الطبيعية غير المؤمَّنة قبالة سواحل القارة، مثلما ذكر ضابطا البحرية الأمريكية: العقيد كريس رولي والرائد بحري سيدريك باتمون في مقال نشره مركز الأمن البحري الدولي في عام 2018: "لا شك أنَّ الاقتصاد البحري لإفريقيا بالغ الأهمية لنمو القارة وازدهارها خلال العقود القليلة القادمة،

"وقد يساهم امتلاك هذه القدرة، على بساطتها، في ردع الأنشطة غير القانونية وتقليلها."

~ السيد دينيس ريفا، معهد الدراسات الأمنية

فعلى حافة شرق المحيط الأطلسي، تطل ثمانية من بلدان غرب إفريقيا على خليج غينيا الذي يعتبر من المحركات الاقتصادية شديدة الأهمية."

"يستفيد أكثر من 450 مليون إفريقي استفادة تجارية من هذا المسطح المائي، وتزخر المنطقة بـ 50.4 مليار برميل من احتياطيات النَّفط المؤكدة، وتنتج ما يصل إلى 5.5 مليون برميل من النَّفط يومياً، فضلاً عن أنَّ أكثر من 90٪ من الواردات والصادرات الأجنبية تعبر خليج غينيا، مما يجعله الممر الرئيسي الذي يربط المنطقة بالاقتصاد العالمي."

وذكر ريفا أنَّ المزيد من البلدان تحتاج إلى الاستثمار في قطاع الأمن البحري، بيد أنَّ إفريقيا تعاني مما يسميه «عمى البحار».

فيقول: "يعاني القطاع البحري في إفريقيا تاريخياً من التجاهل، مما أدى إلى هذه الحالة من التخلف." وأضاف قائلاً: "لقد تغيَّر هذا الاتجاه بعض الشيء خلال السنوات الأخيرة، ولكن لم تزل عدة بلدان إفريقية حتى يومنا هذا تفتقر حتى لأساسيات قدرات وإمكانيات الأمن البحري اللازمة للتصدي لغياب الأمن البحري، ناهيك عن استثمار ملايين الدولارات في الطائرات المسيَّرة والأجهزة ذات الصلة."

هيئة مصايد الأسماك في سيشيل اشترت طائرتين مسيَّرتين بعيدَي المدى مزودتين بتقنيات الذكاء الاصطناعي لمراقبة المصايد في عام 2021.
أنلان سبيس

دولة جزرية في الصدارة

سيشيل مثال على تغير نهج إفريقيا لحماية مياهها.

فهي عبارة عن أرخبيل يتكون من 115 جزيرة في غرب المحيط الهندي، على مسيرة نحو 1,100 كيلومتر شمال شرقي مدغشقر، وبها منطقة اقتصادية خالصة تبلغ مساحتها 1.3 مليون كيلومتر مربع.

وقد كان الصيد غير القانوني مستشرياً بها حتى استلمت ثماني طائرات مسيَّرة مؤخراً.

فقد اشترت هيئة مصايد الأسماك بالبلاد طائرتين مسيَّرتين بعيدَي المدى مزودتين بتقنيات الذكاء الاصطناعي في عام 2021. وحصل خفر السواحل السيشيلي في عام 2022 على طائرتين مسيَّرتين رباعيتي الأجنحة من المملكة المتحدة، وتمت عملية الشراء بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة.

قال السيد باتريك لينش، المفوض السامي البريطاني، خلال حفل أُقيم يوم 15 شباط/فبراير 2022: "في حين أنَّ خطر القرصنة في غرب المحيط الهندي ربما يكون قد تراجع، فقد تزايد إلمامنا بالتحديات الناجمة عن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، والاتجار بالبشر والأسلحة، وربما أعظمها ضرراً على سيشيل، الاتجار بالمخدرات."

وأوضح رولي وباتمون أنَّ اتساع المحيط الذي يحيط بإفريقيا يجعل الطائرات المسيَّرة وسيلة تكميلية ممتازة للموارد المتاحة. كما سلطا الضوء على خليج غينيا، حيث يكلف الصيد غير القانوني اقتصادات المنطقة ما يتراوح من ملياري إلى 3 مليارات دولار سنوياً.

ويقولان: "تعد القدرة على تحديد المنحرفين في أعالي البحار وفي المناطق الساحلية وتعقبهم ومحاكمتهم ركيزة من ركائز إنفاذ القانون؛ ويشهد ما يسمى بالوعي بالمجال البحري تحسناً تدريجياً في المنطقة، بيد أنَّ الخيارات الحالية للمراقبة البحرية محدودة."

"تمتلك أكبر القوات البحرية المحلية سفن دورية قادرة على القيام بعمليات قريبة على مدار عدة أيام، ولكن حتى قدرة هذه السفن محدودة على إنفاذ القانون. وتعاني سفن الدورية من مشكلات الصيانة وندرة الوقود، وتصل أنظمة الرادار المتمركزة على الشاطئ في أفضل أحوالها إلى 30 أو 40 ميلاً بحرياً، ولكنها تعاني من مشكلات الطاقة والصيانة."

يوجد في سيشيل عدة زوارق دورية ولكن طائرة واحدة أو اثنتين فقط قادرة على تنفيذ طلعات الاستطلاع أو المراقبة.

ويقول الخبراء إنَّ الحكمة تقتضي من عدة بلدان أن تحذو حذو سيشيل: استكشاف سبل استخدام الطائرات المسيَّرة لمكافحة الصيد غير القانوني، ثمَّ تعميمها على قضايا الأمن البحري الأخرى.

ويقول ريفا: "في ظل أهمية التصدي للصيد غير القانوني، فإنَّ قضايا كالإرهاب البحري وتنقُّل الإرهابيين والقرصنة والاتجار بالمخدرات تعتبر من القضايا الجدير بأولية أكبر؛ فحتى عهد قريب نسبياً، لم تكن البلدان الإفريقية تأخذ الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم على محمل الجد، فخسرت دون قصد عائدات بالملايين. ويمكننا أن نقول إنها لا تزال تُعامل اليوم على أنها قضية «من الدرجة الثانية»."

وأردف قائلاً: "إلَّا أنَّ البلدان التي تعمل على توسيع قدراتها للتعامل مع قضايا الأمن البحري «من الدرجة الأولى» تستطيع استخدام المعدات الحالية للتصدي لمشكلات إضافية، كالصيد غير القانوني."

كما يمكن أن تشمل سبل استخدام الطائرات المسيَّرة البحرية في إفريقيا ما يلي:

أفراد من الجيش النيجيري يتعرفون على منظومة دفاعية بالطائرات المسيَّرة خلال معرض في لندن.

صور غيتي

مكافحة القرصنة والإرهاب

أمست إحدى مناطق المحيط الأطلسي المتاخمة لنحو 20 دولة في غرب إفريقيا تُعرف خلال السنوات الأخيرة بـ «زقاق القراصنة».

وهي منطقة تتجاوز مساحتها 2.35 مليون كيلومتر مربع تكاد تحدث فيها الآن جميع حوادث الاختطاف البحرية على مستوى العالم، إذ اختطف القراصنة عدداً قياسياً يبلغ 130 بحاراً في عام 2020، مقارنة باختطاف خمسة بحارين في سائر العالم.

وقد شاركت الطائرات المسيَّرة في مبادرة نيجيرية بميزانية تبلغ 195 مليون دولار اسمها «ديب بلو»؛ وهي أول استراتيجية أمنية بحرية متكاملة في غرب ووسط إفريقيا، وتهدف إلى التصدي للقرصنة والسرقة والجرائم البحرية الأخرى.

عمليات المراقبة والتفتيش البحرية

يمثل الاتجار بالمخدرات والبشر ومنتجات الحياة البرية مشكلة مستمرة في المياه الإفريقية.

وتحدث ريفا عن نجاح عدة بلدان في تكليف بعثات بحرية أجنبية بمهمة الأمن البحري، مشيراً أيضاً إلى الأدوار المهمة التي تنهض بها الجهات الدولية وعمليات الأمن البحري الإقليمية.

ويقول: "يقومون بدوريات بحرية مكثفة لمكافحة المخدرات في المياه الدولية؛ مما يرفع بعض الضغط عن كاهل البلدان الإفريقية، إذ يمكنها تركيز استثماراتها في بعض المجالات، مع التعويل على التعاون مع الشركاء الدوليين في مجالات أخرى."

وذكر أنَّ الطائرات المسيَّرة تعد من السبل المجدية الأخرى من حيث التكلفة لتعزيز إنفاذ القانون.

المراقبة

يمكن أن يكون اكتشاف التهديدات في المياه المفتوحة أشبه بالعثور على إبرة في كومة قش.

تستطيع الطائرات المسيَّرة، المجهزة بتقنيات الرؤية الليلية أو الأشعة تحت الحمراء أو التصوير الحراري المنطلقة براً أو بحراً، تحسين قدرة الدولة على إجراء عمليات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع فوق مياهها.

تستخدم البحرية الأمريكية الطائرات المسيَّرة لحماية الأصول البحرية، إذ تنشر مسيَّرات «إم كيو-4 سي ترايتون» لتوفير المراقبة البحرية شبه المستمرة حول القواعد البحرية الرئيسية.

ومن جملة المهام التي تنهض بها الوكالة الأوروبية للسلامة البحرية أنها تنشر طائرات مسيَّرة للمساعدة على مراقبة الحدود.

البحث والإنقاذ

أثبتت الطائرات المسيَّرة قدرتها الكبيرة على زيادة فعالية مهام البحث والإنقاذ، لا سيما بحراً.

فالطائرة المسيَّرة المجهزة بتقنية الفيدار (الكشف البصري وتحديد المدى) قادرة على تحديد موقع مئات الأشياء الكبيرة والصغيرة بحراً.

فقد تمكنت الطائرات المسيَّرة المزودة بهذه التقنية من التعرف على أشياء كالدراجات المائية والعوامات على مسافات تصل إلى 9 كيلومترات.

وتبقى التحديات

ذكر الدكتور إيان رالبي، خبير الأمن البحري وصاحب الكتابات المستفيضة عن قضايا الصيد، أنَّ بلدان القارة تواجه عدة عقبات في نشر الطائرات المسيَّرة.

فيصعب الحفاظ عليها في ظروف طقس المناطق الحارة، وقد يصعب على طائرات مسيَّرة صغيرة التحليق لفترات تكفي لتوفير المراقبة اللازمة، ولا تستطيع بعض الطائرات تجاوز مسافة 22 كيلومتراً، فيصعب تغطية المنطقة الاقتصادية الخالصة لدولة من الدول.

وقال لمنبر الدفاع الإفريقي: "حتى حين يتوفر لك كل شيء، أي الحفاظ على الطائرة المسيَّرة وقدرتها على تغطية المنطقة المطلوبة، فإذا بك تواجه مشكلة أخرى تتمثل في وجود بلدان لا تعترف بالأدلة المجمعة من خلال الطائرات المسيَّرة [أي أدلة الصيد غير القانوني]."

لكنه يؤمن بفوائد الطائرات المسيَّرة في مكافحة الصيد غير القانوني والجرائم البحرية الأخرى في إفريقيا.

فيقول: "من المحتمل أن نرى المزيد منها خلال السنوات القادمة." ❑

حماية
الممرات المائية الداخلية

الأنهار والبحيرات الرئيسية مورد لا يُقدر بثمن حين نحسن استغلالها

أسرة منبر الدفاع الإفريقي

كان على مسؤولي جنوب إفريقيا التعامل مع التماسيح حتى يتسنى لهم هدم جسر مؤقت مقام على نهر ليمبوبو.

انتشرت تماسيح النيل في بقاع من ليمبوبو منذ عام 2013، حين وقع حادث تسبب في إطلاق 15,000 منها في النهر عبر بوابات مزرعة تماسيح قريبة.

أطلق الأهالي النار عليها، فابتعدت أخيراً، وكان ذلك بعد ظهر يوم من أيام الخميس في أيلول/سبتمبر 2021. وهكذا شرعوا في هدم جسر للمهربين يربط جنوب إفريقيا بزيمبابوي، وساعدهم رجال القوات المسلحة فيما بعد على إتمام عملية الهدم.

كان الجسر من تداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)؛ إذ دفعت إجراءات الحظر العام جرَّاء الجائحة كلا البلدين إلى محاصرة الجسور التي تعبر ليمبوبو بداية من آذار/مارس 2020.

حتى مع تسيير دوريات جوية فوق الحدود البالغ طولها 250 كيلومتراً، نقل المهربون سلعاً كالمواد الغذائية والوقود والمركبات والحفاضات والأجهزة الكهربائية إلى زيمبابوي. وفي الاتجاه الآخر، شكلت السجائر والمعادن والحياة البرية والمتفجرات الجزء الأكبر من المواد المهربة إلى جنوب إفريقيا، نقلاً عن صحيفة «كرونيكل» الزيمبابوية.

شلالات فيكتوريا

حرم التهريب البلدين من رسوم استيراد بآلاف الدولارات، بل كان الوضع أنكى من ذلك خلال موسم الجفاف، حين كان من الممكن عبور أجزاء من مجرى النهر سيراً. لم تكد توجد دوريات بالمركبات على الجانب الزيمبابوي من النهر، ولم يكن بوسع أفراد الأمن تغطية إلّا نحو 30 كيلومتراً في اليوم سيراً. ومع ذلك، تمكن رجال الأمن في زيمبابوي خلال ثمانية أشهر في عام 2021 من إلقاء القبض على أكثر من 46,000 شخص على خلفية ارتكاب جرائم حدودية.

الـ 16 ممراً مائياً رئيسياً

ينبع نهر ليمبوبو من جنوب إفريقيا ويتدفق بطول 1,750 كيلومتراً ليصب في المحيط الهندي مروراً ببوتسوانا وزيمبابوي وموزمبيق، ويعتبر شريان حياة للملايين في البلدان الأربعة، وهو واحد من أبرز 19 ممراً مائياً داخلياً في إفريقيا: 11 نهراً وثماني بحيرات. وهي كالتالي:

- بحيرات إفريقيا العظمى: ألبرت وإدوارد وكيفو وملاوي وتنجانيقا وتوركانا وفيكتوريا
- بحيرة تشاد
- الأنهار الرئيسية: بنوي والنيل الأزرق والكونغو وليمبوبو والنيجر والنيل وأورانج والسنغال وفولتا والنيل الأبيض وزامبيزي

تزخر هذه الممرات المائية بموارد لا تقدر بثمن، كالأسماك والمياه الصالحة للشرب والنقل والري والشحن والكهرباء. ولكن ما أكثر ما يُساء استغلال مواردها.

يقول الباحث ديفيد ويليما في تقرير أعدَّه لمعهد الدراسات الأمنية في عام 2022: "تتزايد التهديدات المحدقة ببحيرات القارة وأنهارها جرَّاء الصيد غير المشروع، ونهب الموارد البحرية، والهجرة غير الشرعية، والنزاعات الإقليمية الناجمة عن الحدود غير الواضحة."

ذكر ويليما أنَّ التهديدات تشمل:

- الصيد غير المشروع ونهب الثروة السمكية.
- الهجرة غير الشرعية.
- النزاعات الإقليمية جرَّاء الحدود غير الواضحة.
- حوادث القوارب، والتي تتفاقم بسبب القوارب غير الآمنة والمزدحمة.

صيَّادون يعودون إلى أحد شواطئ بوروندي بعد رحلة صيد طوال الليل في بحيرة تنجانيقا. وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

عمال الإنقاذ يتفقدون عبّارة ركاب انقلبت في بحيرة فيكتوريا بالقرب من تنزانيا في عام 2018، وتوفي أكثر من 200 شخص.
آسوشيتد برس

”تتزايد التهديدات المحدقة ببحيرات القارة وأنهارها جرَّاء الصيد غير المشروع، ونهب الموارد البحرية، والهجرة غير الشرعية، والنزاعات الإقليمية الناجمة عن الحدود غير الواضحة.“

~ السيد ديفيد ويليما، معهد الدراسات الأمنية

- نقص عمليات البحث والإنقاذ والمساعدات المنقذة لحياة البشر.
- الخلاف على ملكية موارد الطاقة المكتشفة حديثاً.

تعتبر بعض الممرات المائية، كنهر بنوي الذي يبلغ طوله 1,400 كيلومتر ويتدفق عبر الكاميرون ونيجيريا، شديدة الخطورة خلال موسم الأمطار. فحين انتهت إحدى نزهات الكنائس في نهر بنوي في تموز/يوليو 2020 بغرق 20 شخصاً، أشار المسؤولون إلى ارتفاع مستويات المياه ضمن العوامل التي تسببت في الحادثة.

كما تعد العبَّارات المزدحمة من أبرز العوامل في حوادث الممرات المائية، كانقلاب عبَّارة في بحيرة تنجانيقا في كانون الأول/ديسمبر 2014، مما أسفر عن وفاة أكثر من 120 شخصاً.

عملاق المياه العذبة

تتجاوز مساحة بحيرة فيكتوريا 60,000 كيلومتر مربع، وتعد أكبر بحيرة في إفريقيا، وثاني أكبر بحيرة للمياه العذبة في العالم بعد بحيرة سوبيريور في أمريكا الشمالية. يبلغ متوسط عمقها 40 متراً ويتضاعف في بعض المناطق، ويبلغ طول شواطئها 7,142 كيلومتراً، ولكلٍ من كينيا وتنزانيا وأوغندا شطر من هذه البحيرة.

يعمل نحو 800,000 شخص في قطاع الصيد في بحيرة فيكتوريا، ويعمل في مياهها 70,000 قارب صيد صغير محلي الصنع. يُدِرُّ قطاع مصايد صغار الصيَّادين وحده عائدات سنوية تقارب 300 مليون دولار أمريكي بين البلدان الثلاثة، وتتعرَّض سبل رزق المجتمعات التي تعيش حول البحيرة للخطر بسبب الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم على أيدي عصابات الجريمة المنظمة.

عانت البحيرة من سوء الإدارة طيلة سنوات، إذ وضع فيها البريطانيون في خمسينيات القرن العشرين أسماك البياض النيلي التي ليست من أسماكها كمصدر للغذاء. وقد نجحت الخطة في البداية، بيد أنَّ هذه الأسماك قضت على أسماك أخرى، وربما مئات الأنواع. ثمَّ تعرَّضت للصيد الجائر في نهاية المطاف، مما أدى إلى تدمير اقتصادات القرى التي صارت تعتمد عليها.

والبحيرة اليوم مبتلاة بالتلوث الذي يقضي على أسماكها، إذ كشف تقرير لمنصة «الحجج الإفريقية» أنَّ المياه جرفت أكثر من 100 طن من أسماك البياض النيلي في الغالب على شواطئ البلدان الثلاثة خلال شهرين فقط في عام 2021. ويمكن أن تعادل هذه الكمية عائدات مهدرة بقيمة 400,000 دولار، إذ يصل سعر الطن إلى 4,000 دولار. وتُتهم الصناعات المحلية بأنها السبب في هذا التلوث.

تقدِّر السلطات الإقليمية أنَّ 200,000 سفينة على الأقل تعمل في البحيرة، في النقل وصيد الأسماك. وتعاني البحيرة من مشكلة مزمنة تتعلق بسلامة القوارب. يعتبر إهمال أصحاب القوارب لقواربهم السبب الرئيسي لذلك، وأفادت صحيفة «ستاندارد» الكينية أنه لا يكاد يمر شهر دون انقلاب قارب من قوارب الصيد.

وانقلبت عبَّارة في البحيرة بالقرب من موانزا بتنزانيا في أيلول/سبتمبر 2018، وتوفي ما يزيد على 200 شخص، مع أنها لا تستوعب رسمياً سوى 100 شخص. وتتحدث لجنة حوض بحيرة فيكتوريا عن الإبلاغ عن 5,000 حالة وفاة في المتوسط سنوياً.

وأفادت صحيفة «ستاندارد» في أيَّار/مايو 2022 أنَّ البلدان الثلاثة كانت تنشئ مراكز للبحث والإنقاذ و ”منظومة اتصالات قوية.“ وصرَّح السيد إلياس باهندا من اللجنة أنَّ رفع مستوى السلامة سيعزز التجارة الإقليمية.

وقال: ”صادقت البلدان الشريكة الثلاثة جميعها على المشروع؛ ولسوف تتحسَّن الملاحة كذلك.“ ستستضيف كينيا أحد مراكز الإنقاذ في كيسومو، وسيوجد مقر مركز أوغندا في عنتيبي، وسيُقام المركز الإقليمي لتنسيق الإنقاذ في موانزا. ومن المقرر تجهيز جميع المراكز بزوارق إنقاذ مزودة بأجهزة طبية. وقال المسؤولون إنَّ الزوارق السريعة ستستخدم أيضاً في الدوريات، وتحدث باهندا عن إمكانية الانتهاء من المشروع في عام 2023.

يؤدي نقص الأجهزة في محطات الأرصاد الجوية إلى صعوبة التنبؤ بأنماط الطقس على البحيرة لاتخاذ الاحتياطات اللازمة، وقد أولت اللجنة الأولوية للتكنولوجيا الحديثة للمساعدة على تحديد مواقع السفن في البحيرة.

الموت في نهر الكونغو

تعد جمهورية الكونغو الديمقراطية واحدة من أفقر بلدان العالم، وليس لديها سوى قلة قليلة من الطرق المعبَّدة مقارنة بمساحتها الشاسعة. ويعتبر نهر الكونغو بالنسبة لمعظم المواطنين الطريق السريع الحقيقي الوحيد. أفادت شبكة «إن بي سي نيوز» أنَّ الصنادل التي تبحر في النهر تشبه ”القرى العائمة المكتظة بما يصل إلى 2,000 شخص، معظمهم من التجار وبضائعهم، من أشولة الذرة الرفيعة إلى براميل زيت النخيل.“

دارسون دوليون يشاركون في تمارين التعريف بزوارق المياه الوحلة في «مركز جون ستينيس للفضاء» بالولايات المتحدة.
أنجيلا فراي/البحرية الأمريكية

الولايات المتحدة تدرِّب القوات لمجابهة متطرفي بحيرة تشاد

أسرة منبر الدفاع الإفريقي

بحيرة تشاد شريان الحياة للملايين في الكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا، إذ توفر المياه الصالحة للشرب وتدعم قطاعات الصيد والزراعة والثروة الحيوانية.

لكنها لم تزل تنكمش أيضاً، إذ تبلغ مساحتها اليوم نحو 1,500 كيلومتر مربع فحسب؛ أي 10٪ فقط من مساحتها التي كانت عليها حتى منتصف ستينيات القرن العشرين. وصفت الأمم المتحدة أزمة فقدان المياه بأنها "واحدة من أسوأ الأزمات في العالم."

وتراقب الأمم المتحدة الوضع منذ عقود.

وقالت في تقرير لها في عام 2012: "كما تسبب انكماش البحيرة في ظهور عدة صراعات مختلفة، إذ تختلف البلدان المجاورة لبحيرة تشاد على أحقيتها في المناطق المتبقية من المياه. وفضلاً عن الصراعات الدولية، فإنَّ العنف بين البلدان يتزايد أيضاً بين سكان البحيرة؛ فالمزارعون والرعاة يريدون المياه لمحاصيلهم وماشيتهم ولا يتوقفون عن تحويل المياه، في حين يريد صيَّادوها إبطاء أو إيقاف تحويل المياه لكي يتوقف الانخفاض المستمر في مستويات المياه مما يسفر عن تزايد الضغط على أسماكها."

وفي ظل هذا الوضع الحرج بالفعل تأتي جماعة بوكو حرام الإرهابية، فيُعتقد أنها مسؤولة عن مقتل 35,000 شخص على الأقل وأنها أجبرت 2.5 مليون آخرين على ترك منازلهم.

وفي محاولة لتحسين الوضع الأمني حول بحيرة تشاد، أطلقت «مدرسة التعليم والتدريب الفني على القطع البحرية الصغيرة» التابعة للبحرية الأمريكية «مبادرة حوض بحيرة تشاد» في مقراتها في «مركز جون ستينيس للفضاء» بولاية ميسيسيبي الأمريكية.

ففي جلستها الافتتاحية في كانون الأول/ديسمبر 2017، عملت المدرسة مع ما يقرب من 50 رجلاً من رجال الأمن من الكاميرون وتشاد والنيجر.

دارسان، من مجموعة دارسين من الكاميرون وتشاد والنيجر، يدرسان صيانة المحركات الخارجية وإصلاحها في «مركز جون ستينيس للفضاء».
ليا بورجوا/البحرية الأمريكية

ومن خلال تقديم 20 دورة تعليمية رسمية للمبادرة، أدرجت «قيادة الحرب البحرية الخاصة» سبع دورات تكتيكية وعملياتية واستراتيجية في التدريب. وعلاوة على التدريب على مهارات القيادة، تضمنت الدورات محاضرات حول صيانة المحركات الخارجية واللحام وإصلاح بدن القوارب ورفع كفاءة المدربين وصيانة الأسلحة الصغيرة.

كما تشمل الدورات تدريباً داخلياً في المركز وبرامج فرق التدريب المتنقلة في الكاميرون وتشاد والنيجر.

يتدرَّب نحو 600 جندي أجنبي في مقرات المدرسة سنوياً، وتدرَّب ممثلون من 124 دولة بها.

وشارك في دورة السنة الثانية أكثر من 90٪ من الدارسين القادمين من منطقة بحيرة تشاد. وبما أنَّ اللغة الفرنسية هي اللغة الأساسية في المنطقة، فقد تعاونت المدرسة من جديد مع مترجمين شفهيين من بلجيكا وكندا وفرنسا، ويضم الطاقم الدائم الآن ضابطاً من الكاميرون.

وفضلاً عن المدربين والمترجمين الشفهيين من البلدان الشريكة، شارك مراقبون من مشاة البحرية الملكية البريطانية بأداء دور في تمرين للمراقبة والاستطلاع خلال «دورة ضباط زوارق الدوريات النهرية» بالمدرسة. وأدى رجال المغاوير من الجيش الهولندي الملكي دور القوات المناوئة؛ وقد كان هؤلاء المغاوير يتدربون في المدرسة لدعم عملية أخرى.

كيفية حماية الموارد المائية الإفريقية وتحسينها

أسرة منبر الدفاع الإفريقي

قبل معالجة قضايا كالأمن والصيد الجائر وسلامة المياه، فعلى البلدان أولاً حماية مواردها المائية والحفاظ على نظافتها. تقدم دراسة للأمم المتحدة بعنوان «أطلس مياه إفريقيا» هذه التوصيات لموارد المياه العذبة في القارة:

توفير المياه الصالحة للشرب لعدد أكبر من المواطنين: كما أنَّ زيادة توفير المياه الصالحة للشرب يقلل من حدوث الأمراض المرتبطة بالمياه والأمراض المنقولة بالمياه كالكوليرا. ومن سبل زيادة توفير المياه الصالحة للشرب تشجيع روَّاد الأعمال على دخول قطاع تنقية المياه وتعبئتها، ويجدر بالحكومات نشر تكنولوجيا تطهير المياه.

ضمان توفير مقومات الصحة الوقائية المناسبة: تعتبر عدة ممرات مائية في إفريقيا أيضاً مصارف لمياه الصرف الصحي، فيجدر بالحكومات والمؤسسات الخاصة الاعتراف بإمكانية تحقيق عائدات من التقنيات الصحية، ويتحدث الخبراء عن ضرورة حدوث تحول في ثقافة النظافة الشخصية في ربوع إفريقيا.

فتقول الدراسة الأممية: "تعلموا من توسع الهواتف المحمولة منقطع النظير؛ واحرصوا على تشجيع ودعم الحلول البسيطة من روَّاد الأعمال، وأدخلوا تعريفات المياه في المناطق الحضرية، وزيدوا من حصة النظافة الصحية في إجمالي المساعدات، واعتمدوا تمويل النظام."

تقليل الصراعات المحتملة على المياه من خلال تكثيف التعاون في مجال مصادر المياه العابرة للحدود: إفريقيا عامرة بـ 63 حوضاً من الأحواض المائية المشتركة، وعلى الرغم من إمكانية نشوب صراع على الموارد المائية، فإنه يوجد بالفعل ما يقرب من 100 اتفاقية مياه دولية سارية في القارة. وعلى البلدان الاعتراف بالمياه واستغلالها كعامل من عوامل لم الشمل في التعاون العابر للحدود.

عامل يتنقد صندلاً تحت الإنشاء على طول نهر الكونغو شمالي جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ تتحمل القوارب التي عفا عليها الزمن مسؤولية حوادث الغرق على طول النهر.

وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

توفير المياه للأمن الغذائي: تعتبر الزراعة أكبر قطاع يستخدم المياه في إفريقيا. ومع ذلك، فإنَّ نسبة كبيرة من الأفارقة يقاسون من الجوع المزمن. ولم تزل قدرات الري الإفريقية على قدر كبير من التخلف، ويتمثل التحدي في الاستثمار في تقنيات الري البسيطة وغير المكلفة، وتجنب مخاطر الري المفرط، وربط تطوير الري بالاستدامة البيئية.

إنشاء مشاريع الطاقة الكهرومائية: تتمتع إفريقيا بإمكانات هائلة لتوليد الطاقة الكهرومائية؛ فنهر الكونغو وحده مصدر طاقة هائلة غير مستغلة. ولسوف يؤدي إنشاء مشاريع الطاقة الكهرومائية إلى النهوض بالاقتصاد وتحسين حياة المواطنين. كما أنَّ توصيل الكهرباء إلى المناطق الريفية سيؤدي إلى إبطاء هجرة الشباب إلى عشوائيات المدن الكبرى.

منع تدهور الأراضي وتلوث المياه: عانت منطقة الساحل خاصة من تدهور الأراضي مع تسرب المياه المالحة للمياه الجوفية فتلوثها، ويكمن الحل في تعزيز جهود تخضير القارة من خلال تشجيع التكيف مع حالات الجفاف ودعم التقييمات العلمية لتدهور الأراضي ونوعية المياه.

تحسين القدرة على معالجة إدارة المياه ونقصها: إصلاح مؤسسات المياه، وتحسين الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتثقيف المواطنين بكيفية إدارة الموارد المائية.

يمكن أن يقضي المسافرون والتجار الذين يقصدون العاصمة كينشاسا أسابيع في النهر على متن صنادل وقوارب مزدحمة. أسفرت حادثة وقعت في نهر الكونغو بالكونغو الديمقراطية في كانون الثاني/يناير 2022 عن مقتل 50 شخصاً. وفي عطلة أسبوعية واحدة في عام 2010، لقي ما يُقدَّر بنحو 270 شخصاً حتفهم في حادثين: ففي حادثة منهما، اشتعلت النيران في قارب وانقلب، وفي الأخرى، اصطدم قارب كان يسير بدون مصابيح بصخرة وانقلب.

ويقول المسؤولون إنَّ مثل هذه الحوادث في نهر الكونغو والبحيرات القريبة منه شائعة، لأنَّ الكثير من أصحاب القوارب لا يمكنهم تحمل تكاليف صيانتها، ومن الشائع عنهم رشوة موظفي إدارة الملاحة حين تكتشف عمليات التفتيش مشاكل في القوارب.

يبلغ طول نهر الكونغو 4,800 كيلومتر، وهو ثاني أطول نهر في القارة بعد نهر النيل، وأعمق نهر معروف في العالم، إذ يتجاوز عمقه في بعض الأماكن 220 متراً، ويصل عرضه إلى 16 كيلومتراً في بعض النقاط. ولا يكاد يصلح النهر بأكمله

للملاحة فوق شلالات ليفينغستون إلّا في أجزاء معينة، خاصة بين ميناءي كينشاسا وكيسنغاني بالكونغو الديمقراطية على النهر.

تمر خطوط السكك الحديد بالشلالات الثلاثة الرئيسية في الكونغو، مما يجعل النهر أعظم فائدة للسفر والتجارة. ويمر عبره قدر كبير من تجارة وسط إفريقيا، كالبن والقطن والنحاس وزيت النخيل والسكر. ويزخر النهر بأكبر إمكانات القارة كمصدر للطاقة الكهربائية ولكنه لا يزال غير مستغل حتى وقتنا هذا.

ويقول الباحثون إنَّ نهر الكونغو لم يزل ينطوي على مخاطر جسيمة على الرغم من فوائده الجمة للنقل والشحن. ويقول معظم المراقبين إنَّ الحل لمخاطر النهر يتمثل في إنشاء المزيد من الطرق حتى يسافر الناس براً.

التصدي للصيد غير القانوني

تعد بحيرة نياسا، الشهيرة ببحيرة ملاوي، تاسع أكبر بحيرة في العالم وثالث أكبر بحيرة في إفريقيا، وتعيش بها أنواع من الأسماك أكثر من أي بحيرة أخرى في العالم.

أدركت تنزانيا أنَّ ثروتها السمكية شديدة الأهمية لاقتصادها وتعمل على حمايتها.

فاشترت 16 زورقاً سريعاً في عام 2022 لمراقبة مصايد الأسماك في بحيرات الدولة والمحيط الهندي.

وصرَّح السيد ماشيمبا نداكي، وزير الثروة الحيوانية والسمكية في البلاد، أنَّ الزوارق ستُستخدم لمراقبة الصيد غير القانوني ومكافحته.

وستخصص الوزارة هذه الزوارق لبحيرة فيكتوريا وبحيرة تنجانيقا وبحيرة نياسا والمحيط الهندي لإدارة الموارد السمكية للدولة وحمايتها وتنميتها. وأهاب نداكي بقيادات المناطق والنواحي القريبة من البحيرات والأنهار لدعم الحكومة في حربها ضد الصيد غير القانوني.

تطل ملاوي وتنزانيا وموزمبيق على بحيرة نياسا، ولم تزل البلدان الثلاثة تختلف على أحقيتها في امتلاك أجزاء معينة منها، وتؤكد ملاوي أنها تمتلكها بأكملها.

وضعت ملاوي خطة رئيسية للاستثمار السياحي بقيمة 660 مليون دولار لتكثيف تطوير البنية التحتية.

وعلى غرار بحيرة نياسا، يعاني نهر زامبيزي من مشكلات الصيد الجائر. يُشار إلى هذا النهر أحياناً باسم «نهر زامبيزي العظيم» بسبب قوته ومعالمه، ومنها شلالات فيكتوريا، إحدى عجائب الدنيا السبع الطبيعية. وهو رابع أطول نهر في إفريقيا إذ يبلغ طوله 2,574 كيلومتراً، وينبع من زامبيا ويصب في المحيط الهندي مروراً بستة بلدان.

تصطاد المجتمعات التي تعيش على طول نهر زامبيزي أسماكه لتناولها، وتعد رياضة صيد الأسماك الكبيرة من المعالم السياحية التي تتميز بنزل السفاري، بيد أنَّ أجزاءً من النهر العلوي تعرَّضت بشدة للصيد الجائر. فحظر المسؤولون معظم أنواع الشباك وفرضوا حظراً سنوياً على الصيد لمدة ثلاثة أشهر للسماح للأسماك بالتكاثر. ويصعب الصيد خلال السنوات الأخيرة جرَّاء الفيضانات والجفاف، ويقول الأهالي إنَّ انخفاض مستويات المياه يبدو أنها أصبحت ظاهرة دائمة الآن.

ستتطلب حماية الممرات المائية الداخلية في إفريقيا من المتطرفين والصيد الجائر والهجرة غير الشرعية والنزاعات الإقليمية سلك عدة سبل. فأشار الباحث

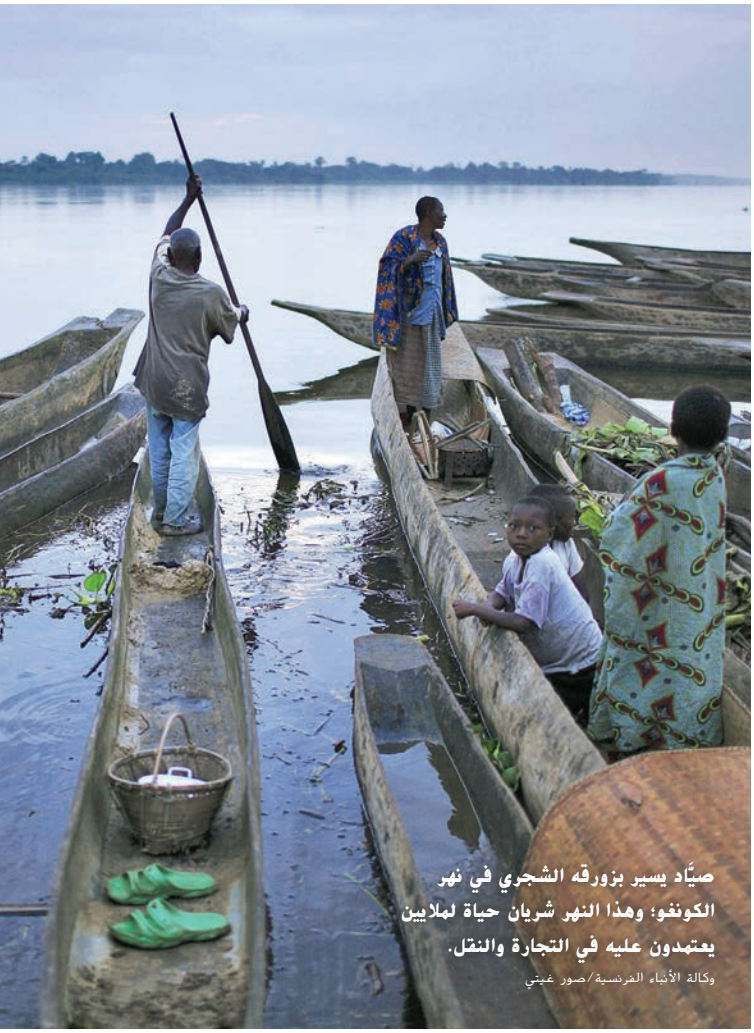

صيَّاد يسير بزورقه الشجري في نهر الكونغو؛ وهذا النهر شريان حياة لملايين يعتمدون عليه في التجارة والنقل.

وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

ويليما إلى أنَّ تنزانيا أنشأت محاكم متنقلة لمحاكمة مرتكبي الصيد غير القانوني في بحارها وبحيراتها وخلف سدودها. ونوَّه إلى أنَّ إنفاذ القانون في الممرات المائية الداخلية للقارة إنما يقوى بقوة أضعف حلقاته: "لأنَّ الجهود الضعيفة في إحداها ربما يهدم التقدم المحرز في أخرى."

ويقول: "توجد أطر قانونية تلزم البلدان الإفريقية بالارتقاء بمعايير الأمن البحري والسلامة البحرية؛ لكن معظمها لم يدخل حيز التنفيذ بعد بسبب عدم تصديق العدد الكافي من البلدان عليها."

تشمل الوثائق القانونية «ميثاق النقل البحري الإفريقي المعدَّل» لعام 2010 و«الميثاق الإفريقي للأمن والسلامة البحرية والتنمية في إفريقيا» لعام 2016 المعروف بـ «ميثاق لومي».

وحثَّ ويليما بلدان القارة على «إلقاء ثقلها خلف» مثل هذه المواثيق والاتفاقات القانونية. وذكر أنَّ بلدان القارة، مع الاتحاد الإفريقي: "لا بدَّ أن تكون قادرة على مساعدة البلدان على حل نزاعات الحدود البحرية القائمة والناشئة؛ وينبغي تنفيذ السياسات واللوائح الخاصة بالصيد غير القانوني في بحار إفريقيا وفي الممرات المائية الداخلية."

واستطرد قائلاً: "سيترتب على التقصير في ذلك أن تصبح الاقتصادات الزرقاء على طول أنهار القارة وبحيراتها غير مستدامة ولن تعود بخير على الأفارقة." ❑

البلدان الساحلية تتكاتف

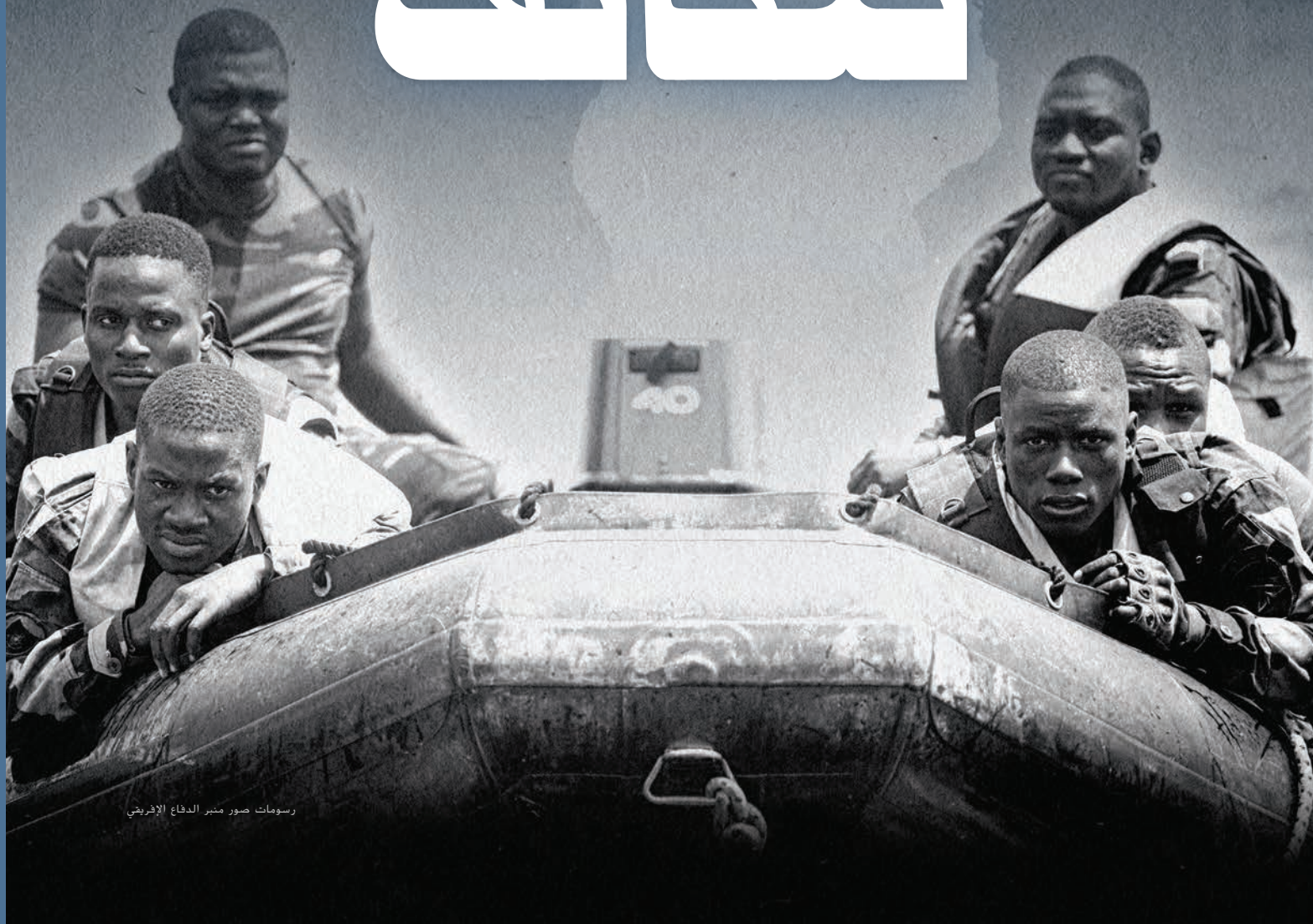

رسومات صور منبر الدفاع الإفريقي

البلدان تنظم أنفسها في مجموعات إقليمية لمكافحة الجريمة البحرية

أسرة منبر الدفاع الإفريقي

يرى قائد البحرية الجنوب إفريقية أنَّ الحرب الدائرة بين روسيا وأوكرانيا ينبغي أن تكون جرس إنذار للـ 38 دولة ساحلية في إفريقيا لإيلاء الأولوية لملف الأمن البحري.

ألقى الفريق بحري موسيوا صمويل هلونغواني كلمة في نيسان/أبريل 2022 خلال فعاليات «مؤتمر الأمن البحري» الرابع في جنوب إفريقيا. وذكر أنَّ الصراع في أوروبا أجبر "شركاءنا الأوروبيين والعالميين" على إعادة النظر في الأمن القومي والبحري وإعادة ترتيب أولوياتها، نقلاً عن موقع «ديفنس ويب».

يهدد القتال ونشر السفن والألغام البحرية طرق التجارة في البحر الأسود، وصرَّحت السلطات الروسية في آذار/مارس 2022 أنَّ 420 لغماً أخذت تنجرف بحُرية في البحر الأسود بعد تفلتها من أماكنها على إثر عاصفة.

حتى بدون الصراع الأوروبي، فإنَّ البلدان الساحلية في إفريقيا تواجه مجموعة من التهديدات، كالقرصنة والسطو والاتجار بالمخدرات والبشر وتزويد السفن بالوقود والتلوث والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

ومع أنَّ خليج غينيا يعتبر بؤرة من بؤر الجرائم البحرية، فإنه ليس وحده في ذلك؛ فخليج عدن وقناة موزمبيق والبحر المتوسط والبحر الأحمر يعانون أيضاً من مجموعة من المشكلات الأمنية، وتكافح عدة بلدان ساحلية في القارة للتعامل مع التهديدات البحرية وعليها توحيد جهودها مع دول جوارها.

تدرك البلدان ضرورة التعاون وحل الخلافات، كطبيعة حدودها من حيث الأمن وحقوق الصيد. بيد أنَّ بلدان عدة لا تسلم من التحديات عند سن قوانين وقواعد تتفق مع القوانين والقواعد السارية في دول جوارها الساحلية. بل إنَّ التعاون في مجال تقديم المجرمين إلى العدالة لا يخلو من التعقيد بسبب تعارض القوانين في بلدان شتى.

مشاة البحرية السنغالية يقومون بتدريبات برمائية على قارب مداهمة مطاطي خلال فعاليات تمرين «أوبنغامي إكسبريس» لعام 2022.

جندي أول إيثان روبرت جونز/مشاة البحرية الأمريكية

يعتبر الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في إفريقيا الأطراف المنطقية المنوط بها المساعدة على النهوض بمستوى الأمن البحري وفرضه، ولكن تتسم نتائجهما بالتباين حتى وقتنا هذا. فقد أشار الباحث تيموثي ووكر في تقرير لمعهد الدراسات الأمنية إلى ندرة تدخل هذه المجموعات.

جندي سنغالي يعزف على البوق في مقر قيادة البحرية السنغالية بداكار خلال الحفل الختامي لتمرين «أوبنغامي إكسبريس» لعام 2022.

رقيب بحري من الدرجة الثانية بيتر تيسيك/البحرية الأمريكية

ويقول ووكر: "يغلب على الجرائم البحرية الكبرى في المياه الإفريقية أنها عابرة للحدود من حيث منشأها وتأثيرها، فتستعصي على الحلول البسيطة أحادية الجانب؛ إلَّا أنَّ الاتحاد الإفريقي والهياكل الإقليمية المعنية بتعبئة العمل المشترك بين البلدان الإفريقية قلما تولي الأولوية للقضايا البحرية أو عواقبها على القارة."

وذكر أنَّ إفريقيا قلما تتخذ إجراءات جماعية مع أنها «تقيِّم» قضاياها الأمنية البحرية الفريدة. وأشار إلى أنَّ مجلس السلم والأمن

التابع للاتحاد الإفريقي حين ناقش ملف الأمن البحري في اجتماع تموز/يوليو 2021: "فلم يكن سوى اجتماعه السابع بشأن السلامة البحرية من أصل ما يزيد على 1,000 اجتماع عقده المجلس منذ افتتاحه في عام 2004."

أحد رجال البحرية الغامبية يصعد على متن سفينة أمريكية خلال فعاليات تمرين «أوبنغامي إكسبريس» لعام 2022. جندية أولى إيما جراي/مشاة البحرية الأمريكية

وقد حمل هذا التقاعس البلدان الإفريقية على رفع قضاياها البحرية إلى مجلس الأمن الدولي بدلاً من مجلس السلم والأمن الإفريقي. ويقول ووكر: "وهذا يعطي انطباعاً بأنَّ مجلس السلم والأمن لا يبالي ولا يكترث بسياسات ومصالح الأمن البحري للبلدان الإفريقية؛ مما يجعل مجلس الأمن الدولي، وليس مجلس السلم والأمن، في نظر العالم المنبر الرائد لتحديد السبيل الأمثل لمكافحة الجريمة البحرية في ربوع إفريقيا."

الاستراتيجية البحرية المتكاملة لعام 2050

اعتمد الاتحاد الإفريقي «الاستراتيجية البحرية المتكاملة لإفريقيا لعام 2050» في كانون الثاني/يناير 2014؛ وهي عبارة عن خطة بحرية متكاملة على مستوى القارة، غايتها التعامل مع ملف الأمن البحري على كافة المستويات، بما لا يقتصر على القرصنة والسطو المسلح بحراً؛ فهي تتصدى للأنشطة غير المشروعة بحراً، وتركز على التنمية المستدامة للاقتصاد الأزرق الإفريقي.

أشار تقرير في «نشرة القرن الإفريقي» لعام 2018 إلى أنَّ الاستراتيجية يجب ألَّا تقتصر على الأمن وحماية المصالح التجارية: "فمثل هذا النهج ثنائي الأبعاد لن يتصدى للتهديدات والمخاوف الأمنية البحرية الأخرى التي قد تؤثر سلباً على تنمية الاقتصاد الأزرق للبلدان الإفريقية ونموه."

نشرت الباحثة بريجيد كيروبو جيسامي دراسة في عام 2021 بعنوان «الأمن البحري في إفريقيا: تحدي الاتحاد الإفريقي في تطبيق الاستراتيجية البحرية المتكاملة لإفريقيا لعام 2050». وذكرت أنَّ الواقع أثبت أنَّ تفعيل الاستراتيجية ليس بالعمل الهيِّن.

فتقول: "تتصف الاستراتيجية المتكاملة لعام 2050 التي وضعها الاتحاد الإفريقي.. بمجموعة من السياسات والقرارات واللوائح والأنشطة المرتبطة ببعضها البعض ولكنها منفصلة ومفككة وغير منسَّقة مع بعضها البعض؛ ففضلاً عن الـ 11 برنامجاً استراتيجياً، تضمنت خطة العمل 21 غاية، و61 هدفاً إجرائياً، و65 مقياساً للمخرجات لمساعدة وتقدير ومراقبة تأثير الاستراتيجية المتكاملة لعام 2050 على المستويين الإقليمي والوطني."

تشكيل مجموعات إقليمية

أخذ المسؤولون الأفارقة والأوروبيون في عام 2004 يناقشون شراكة

القوات البحرية الصومالية تقوم بدورية في المحيط الهندي بعد صدور حكم في نزاع حدودي مع جارتها كينيا. رويترز

سفينة حربية تابعة لقوات الدفاع الكينية تقوم بدورية بالقرب من مدينة وميناء كيسمايو الصومالية. رويترز

تمخضت عن تشكيل «مبادرة دفاع 5+5»، وهي عبارة عن جهد تعاوني بين خمسة بلدان إفريقية (الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس) وخمسة بلدان أوروبية (فرنسا وإيطاليا ومالطا والبرتغال وإسبانيا). ويقول القائمون على تنظيمها إنَّ غايتها "أن يكون لها مساهمة كبيرة في الحلول التي تعالج المخاوف المشتركة في مجال الأمن والدفاع."

يجري أعضاء المبادرة الأوروبيون ثلاثة تمارين عسكرية بانتظام: «القنال» و«الحدود البحرية» و«عُقاب الأفاعي». وكان تمرين «القنال» مفتوحاً أمام جميع الدول الأعضاء بالمبادرة خلال السنوات القليلة الماضية. ومجالات التعاون في المبادرة هي المراقبة البحرية، والأمن الجوي، والتعليم والبحث، ومساهمة القوات المسلحة في الحماية المدنية.

ويقول القائمون عليها: "بتوحيد جهودها من خلال التعاون الوثيق، فإنَّ غاية الدول العشر بمبادرة الدفاع 5+5 تكمن في رفع فعاليتها في الحفاظ على البحر المتوسط كمنطقة تبادل تنعم بالأمن والأمان."

أسفر عدم الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا، ولا سيما في ليبيا، عن تقويض المشاركة الإفريقية في المبادرة خلال السنوات الأخيرة.

مجابهة القرصنة

وقع ممثلو كلٍ من جيبوتي وإثيوبيا وكينيا ومدغشقر وجزر المالديف وسيشيل والصومال وتنزانيا واليمن على ما يُعرف بـ «مدونة جيبوتي لقواعد السلوك» في كانون الثاني/يناير 2009.

ووقعت عليها منذ ذلك الحين كلٌ من جزر القمر ومصر وإريتريا والأردن وموريشيوس وموزمبيق وسلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية وجنوب إفريقيا والسودان والإمارات العربية المتحدة.

وبموجب المدونة، تعلن البلدان المشاركة عزمها على التعاون الكامل على مكافحة القرصنة والسطو المسلح ضد السفن. ونوَّهت المنظمة البحرية الدولية، وهي هيئة خاصة من هيئات الأمم المتحدة، إلى أنَّ الموقعين وافقوا على التعاون على:

- التحقيق مع من يدعو المنطق إلى الاشتباه في ارتكابهم أعمال قرصنة وسطو مسلح ضد السفن، ومن يحرضون على مثل هذه الأعمال أو يتعمدون تيسيرها، وإلقاء القبض عليهم ومحاكمتهم.
- اعتراض السفن المشبوهة والممتلكات الموجودة على متنها وضبطها.
- إنقاذ السفن والأفراد والممتلكات المعرَّضة للقرصنة والسطو المسلح.
- توفير الرعاية المناسبة والعلاج للبحارة والصيَّادين وغيرهم من العاملين على متن السفن والركاب المعرَّضين للقرصنة والسطو المسلح، ولا سيما من تعرَّضوا للعنف، وإعادتهم لأوطانهم.
- إجراء عمليات مشتركة، سواء بين البلدان المشاركة أو مع القوات البحرية لبلدان من خارج المنطقة.

تنص المدونة على تبادل المعلومات المتعلقة بالقرصنة من خلال شبكة تأسست في عام 2011؛ ولهذه الشبكة ثلاثة مراكز لتبادل المعلومات: في مومباسا بكينيا، ودار السلام بتنزانيا، وصنعاء باليمن. وتتبادل المعلومات حول القرصنة في ربوع المنطقة والمعلومات الأخرى ذات الصلة.

وتقول الأمم المتحدة إنَّ شبكة تبادل المعلومات أدت دوراً مهماً في مكافحة القرصنة.

اعتمدت المبادرة «تعديل جدة» في عام 2017 لتوسيع نطاق المدونة، إذ يغطي التعديل تدابيرَ لقمع مجموعة من المخالفات؛ كالقرصنة، والاتجار بالأسلحة، والاتجار بالمخدرات، والتجارة غير المشروعة في الحياة البرية، والتزويد بالنَّفط بشكل غير قانوني، وسرقة النَّفط الخام، والاتجار بالبشر، وتهريب البشر، والتخلص من النفايات السامة بشكل غير قانوني.

المدونة الإقليمية لغرب إفريقيا

شكلت بلدان منطقة خليج غينيا على اتساعها، من السنغال إلى أنغولا، مدونة ياوندي لقواعد السلوك في عام 2013 اقتداءً بمدونة جيبوتي. وتشير مؤسسة «ستيبل سيز» غير الحكومية إلى أنَّ مدونة ياوندي تهدف إلى حث الدول الأعضاء على التعاون على مكافحة مختلف أشكال الجريمة البحرية، كالقرصنة والاتجار وسرقة النَّفط والصيد غير القانوني؛ وهي نفس الإجراءات التي تداركها تعديل جدة لاحقاً في مدونة جيبوتي.

استفادت مدونة ياوندي من المناطق البحرية التي أنشأتها بالفعل كلٌ من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس) والمجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (الإكاس). وتغطي هاتان المؤسستان البلدان الساحلية والحبيسة في المنطقتين.

وقد تمخضت المدونة عن إنشاء مركزين إقليميين لتبادل المعلومات: المركز الإقليمي للأمن البحري في وسط إفريقيا، ومقره في بوانت نوار بجمهورية الكونغو، لمساعدة بلدان الإكاس؛ ومركز التنسيق الإقليمي للأمن البحري لغرب إفريقيا، ومقره في أبيدجان بساحل العاج، لخدمة بلدان الإيكواس. ويتولى مركز التنسيق الأقاليمي في ياوندي بالكاميرون أعمال التنسيق بين المركزين.

أحرزت الإكاس بعض النجاحات في مجال التعاون الأمني البحري؛ فيفيد مركز إفريقيا للدراسات الاستراتيجية أنَّ المنطقة «د» التابعة لها، وتضم كلاً من الكاميرون وغينيا الاستوائية والغابون وساو تومي وبرينسيبي، تجري عمليات بحرية مشتركة "تكاد تحدث كل يوم من أيام العام."

وقد تشكل تمرين «أوبنغامي إكسبريس»، وهو تمرين عسكري سنوي تنظمه القوات البحرية الأمريكية بإفريقيا، لرفع مستوى التعاون الإقليمي دعماً لمدونة ياوندي لقواعد السلوك، ويركز على الوعي بالمجال البحري وتبادل المعلومات والخبرة التكتيكية في عمليات الاعتراض.

عناصر سرب القوارب الخاصة الغاني توثق جندياً يمثل دور «شخص مثير للاهتمام» وتعتقله في إطار حق الزيارة والصعود والتفتيش والمصادرة في خليج غينيا خلال تمرين «أوبنغامي إكسبريس» لعام 2022. متخصص أول بلبك ميدنايت/البحرية الأمريكية

جندي سنغالي يقيد معتقلاً وهمياً خلال تدريب على حق الزيارة والصعود والتفتيش والمصادرة في إطار فعاليات تمرين «أوبنغامي إكسبريس» لعام 2022. رقيب بحري من الدرجة الثانية تري فاولر/البحرية الأمريكية

اختتم تمرين «أوبنغامي إكسبريس» لعام 2022 نسخته الـ 11 في آذار/مارس 2022؛ وجرت فعاليات التمرين في خمس مناطق في المحيط الأطلسي وخليج غينيا، امتدت من السنغال إلى أنغولا.

مركز الإيكواس البحري

تعمل الإيكواس على إعداد استراتيجية بحرية متكاملة منذ عدة سنوات.

أفاد الدكتور كمال الدين علي، المدير التنفيذي للمركز الإفريقي للقانون البحري والأمن البحري، أنَّ 13 دولة تتعاون على تبادل المعلومات، والتصدي للتحديات التي تعترض مجالاتها البحرية، وإدارة ثلاث مناطق عمليات مشتركة.

افتُتح مركز الأمن البحري الإقليمي لغرب إفريقيا في أبيدجان بساحل العاج في آذار/مارس 2022 في حفل نظمته الإيكواس بالتعاون مع الحكومة الإيفوارية.

وقد تأسس المركز بقرار من هيئة رؤساء الدول والحكومات يوم 31 تموز/يوليو 2018، وسيكون من الأدوات الأساسية لتنفيذ الاستراتيجية البحرية المتكاملة للإيكواس المعتمدة في عام 2014.

يوفر المركز خدمات إدارة المعلومات وتبادلها، ومراقبة العمليات، وتنسيق الأزمات، والتدريب وبناء القدرات. وسيشكل مع المراكز والمؤسسات المماثلة قوام الهيكل الإقليمي للأمن والسلامة البحريَين.

زيادة الالتزام واجب

تشمل مدونة جيبوتي ومدونة ياوندي ومبادرة دفاع 5+5 مجتمعة كافة البلدان الساحلية في إفريقيا ما عدا ناميبيا. بيد أنَّ الخبراء يتفقون على ضرورة تكثيف العمل لتحقيق التعاون بين البلدان الساحلية لضمان أمنها، ويقولون إنَّ الاتحاد الإفريقي خاصة لا بدَّ أن يزيد من دوره البنَّاء.

خلصت دراسة «نشرة القرن الإفريقي» لعام 2018 إلى هذا الرأي: "الاستراتيجية البحرية المتكاملة لعام 2050 وثيقة مثيرة للإعجاب تؤكد على تعدد أبعاد الأمن البحري؛ ولكن يقتضي انتقالها من «الورق إلى حيز التنفيذ» العمل على تطبيقها بتجانس واتساق. ولذا يلزم وجود تنسيق إداري فعال عن طريق إدارة مؤسسة، وحسن تدفق المعلومات للمسؤولين والأطراف المعنية، وإبراز العلاقة بين مختلف جوانب الاستراتيجية ونشرها كما ينبغي."

وفي دراسته التي نشرها معهد الدراسات الأمنية في عام 2021، أشار ووكر إلى ضرورة تكثيف التعاون بين البلدان.

فيقول: "إنَّ غياب الأمن البحري يعيق البلدان عن تأمين طرق التجارة، وحماية اقتصاداتها الزرقاء وجني ثمارها، وضمان النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية للمجتمعات الساحلية." وأردف قائلاً: "يجدر بمجلس السلم والأمن والدول الأعضاء بالاتحاد الإفريقي الشروع في وضع خطط شاملة على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية وتنفيذها." ❑

منافسة تؤججها كرة القدم والأرز

أسرة منبر الدفاع الإفريقي | الصور بعدسة آسوشييتد بريس

تتنافس نيجيريا وغانا في عدة أشياء حين يتعلق الأمر بالحق في التباهي والتفاخر، ويتنافسان هذه الأيام في كرة القدم وطبق أرز احتفالي.

جاءت النسخة الأخيرة من التنافس المحموم في نهاية آذار/مارس 2022، حين هزم المنتخب الغاني لكرة القدم نظيره النيجيري للتأهل إلى نهائيات كأس العالم 2022 التي تستضيفها قطر.

ربما يبدو أي تنافس بين البلدين من الأمور المستبعدة؛ فمن حيث عدد السكان، تعد نيجيريا أكبر دولة في القارة، إذ يبلغ تعدادها 206 مليون نسمة، وتعد غانا ثالث أكبر دولة في القارة، إذ يبلغ تعدادها 31 مليون نسمة.

ويعود التنافس بينهما إلى عام 1957 حين نالت غانا استقلالها قبل نيجيريا بثلاث سنوات، ولم يزل البلدان يتنافسان منذ ذلك الحين.

وتتمثل تنافساتهما هذه الأيام في كرة القدم ونسختين متنافستين من أرز الجولوف؛ وهو أكلة من أكلات غرب إفريقيا الحارة الشائعة في الحفلات والمناسبات السعيدة. ويوافق يوم 22 آب/أغسطس «يوم أرز الجولوف» في كلا البلدين، ويشهد هذا اليوم إقامة مسابقات تقارن النسختين ببعضهما البعض. وقد أُطلق على منافسة كرة القدم بين البلدين اسم «حروب الجولوف»، وأُطلق على التصفيات المؤهلة لكأس العالم 2022 اسم «ديربي الجولوف».

بدأ التنافس في كرة القدم خلال نضال البلدين لنيل الاستقلال؛ إذ أفادت هيئة الإذاعة البريطانية أنَّ غانا فازت بأول مبارياتها خارج البطولات الرسمية في خمسينيات القرن العشرين، ومنها فوزها على «الشياطين الحمر» – كما كان يُطلق على المنتخب النيجيري آنذاك – فوزاً ساحقاً بنتيجة 7-0 في حزيران/يونيو 1955.

وظلت غانا تتمتع بالأفضلية في اللقاءات التي جمعت المنتخبين حتى نيسان/أبريل 2022: 4-3 في بطولات كأس الأمم الإفريقية، والوصول إلى ربع نهائي كأس العالم، وأفضلية بواقع 22-10 في المواجهات المباشرة، ومنها تصفيات كأس العالم 2022.

حدثت معظم تلك الانتصارات خلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، إلَّا أنَّ غانا عادت إلى مستواها في عام 1992 حين حقق منتخب «النجوم السوداء» ريمونتادا وفاز على «النسور الخضر» بنتيجة 2-1 في نصف نهائي كأس الأمم الإفريقية.

وقد واصلت نيجيريا منذ ذلك الحين حصد البطولة القارية في عامي 1994 و2013، لتضيفهما إلى لقبها الذي حصدته في عام 1980، في حين لم تفز غانا – بطلة إفريقيا أربع مرات – باللقب منذ عام 1982.

غانا واجهت نيجيريا في إحدى مباريات تصفيات كأس العالم 2022.

رقمنة آلاف المخطوطات القديمة في مالي

أسرة منبر الدفاع الإفريقي

تعاونت شركة «جوجل» مع لفيف من القيادات الشعبية في مالي لرقمنة عشرات الآلاف من المخطوطات القديمة من مدينة تمبكتو.

فقد تسببت الاضطرابات السياسية شمالي البلاد في تعريض المخطوطات للخطر، إذ أحرق متطرفون مكتبتين في تمبكتو في عام 2013، ويُذكر أنَّ الكثير من المخطوطات تعرَّضت للتدمير، فضلاً عن العديد من المعالم الأثرية الأخرى التي تعود للثقافة الإسلامية. بيد أنَّ أمناء المكتبات نقلوا معظم المخطوطات خفية قبل الهجمات.

معهد أحمد بابا للتعليم العالي والبحوث الإسلامية في تمبكتو بمالي يضم آلاف المخطوطات القديمة. وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

تأسست تمبكتو كمركز تجاري في غرب إفريقيا منذ 900 عام، وتغطي المخطوطات القديمة العديد من أركان العلم والمعرفة كالرياضيات والطب والعلوم وعلم الفلك من القرن الـ 16 وحتى القرن الـ 18، وتقدم صورة للمجتمع والحياة اليومية في المنطقة على تعقيدها خلال العصور الوسطى.

يعرض مشروع الرقمنة العمل المنجز على مدار السبعة أعوام الماضية للحفاظ على تلك المخطوطات، وما يصل إلى 40,000 مخطوط ستكون متاحة على الإنترنت. وأفادت هيئة الإذاعة البريطانية أنَّ المجموعة، المعروفة بـ «سحر مالي»، تضم أيضاً جولات تفاعلية إلكترونية لبعض من أبرز المواقع التاريخية في البلاد باستخدام «جوجل ستريت فيو».

وليست جوجل أول شركة تحاول رقمنة أرشيفات مالي الضخمة، إذ شرع «مشروع مخطوطات تمبكتو» في ذلك في عام 1999، وعمل مشروع جامعة أوسلو على حفظ أوراق المخطوطات ورقمنتها وجعلها متاحة للبحث، وانتهى في عام 2007.

أول فيلم تنزاني على شبكة «نتفليكس» يمنح المرأة صوتاً

أسرة منبر الدفاع الإفريقي

أصدر عددٌ من صانعي الأفلام التنزانيين أول فيلم في البلاد يُعرض على شبكة «نتفليكس»؛ والفيلم بعنوان «بنتي» [بنت بالسواحيلية]، وقصته تدور حول حياة ونضال أربع سيدات يتجاوزن صعاب ومحن شديدة في دار السلام.

ويدور الفيلم حول الظروف المؤلمة التي تعيشها المرأة خلال بحثها عن حياة «فاضلة».

قالت الفنانة أنجيلا روهيندا، التي شاركت في تأسيس شركة إنتاج الفيلم مع أختها أليندا، لمنصة «أوكي أفريكا»: "لقد تعاملنا مع عدة عقبات، منها مرحلة ما بعد الإنتاج في بلدان مختلفة خلال الجائحة، لعرضه فقط، وما هذه سوى البداية."

وذكرت الفنانة جودليفر جورديان، إحدى ممثلات الفيلم، أنَّ الفيلم يعرض الألم الذي تعيشه المرأة في الأسرة ولا تبوح به. وقالت لشبكة «بي بي سي نيوز سواحلي»: "منح فيلم «بنتي» صوتاً لمن لا يستطيعون الكلام؛ فثمة بعض الأشياء التي تمر بها الأسرة أو الزوجان ولكن لا يجد أحدهما من يساعده ولا يتحدث عما يمر به."

وقالت الفنانة أليندا روهيندا لمنصة «أوكي أفريكا»: "أجرينا مسابقة لكتابة السيناريو في نهاية عام 2018 بعنوان «صُنع في إفريقيا»، حيث طلبنا من الكتاب التنزانيين تقديم قصص أصلية تتناول قضية تمكين المرأة. واختاروا السيناريو الفائز في عام 2019، وكان بعنوان «حياتها» لماريا شو."

وأضافت تقول: "لقد أحببنا القصة لأنها سلَّطت الضوء على المرأة التنزانية المعاصرة، وشعرنا أننا لم نرها قط حقاً."

وقال المخرج سيكو شامتي لصحيفة «سيتيزن» الوطنية الجنوب إفريقية: "يعد «بنتي» أول فيلم تنزاني يُعرض على «نتفليكس» كفيلم عالمي! ولكم يسعدنا ويشرفنا ذلك! فقد اجتهدنا لعرض «بنتي» على الشاشة، ولعرض القصص التنزانية على جمهور عالمي."

فعالية بين نيجيريا والاتحاد الأوروبي تبرز أهمية الشراكة البحرية

ديفنس ويب | الصور بعدسة الاتحاد الأوروبي

اجتمعت قيادات القوات البحرية من الاتحاد الأوروبي ونيجيريا للتعهد بإقامة شراكة متينة لمكافحة التهديدات البحرية.

فقد عُقدت «الفعالية المشتركة بشأن تعزيز التعاون بين نيجيريا والاتحاد الأوروبي في مجال الأمن البحري» الأولى يوم 7 نيسان/أبريل 2022 في مقر القيادة البحرية الغربية التابعة للبحرية النيجيرية بلاغوس. وتضمنت زيارة من الفرقاطة «لويجي ريزو» التابعة للبحرية الإيطالية وسفينة الدوريات «سرفيولا» التابعة للبحرية الإسبانية. ونظّم هذه الفعالية رفيعة المستوى كلٌ من البحرية النيجيرية ووفد الاتحاد الأوروبي لدى نيجيريا والدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي العاملة في إطار مبادرة «الوجود البحري المنسق» التابعة للاتحاد الأوروبي؛ وتضمنت مجموعة من فعاليات التدريب المشترك واستعراض القدرات على مدار يومين.

قال الفريق بحري سايدو غاربا، رئيس السياسات والخطط بمقر قيادة البحرية النيجيرية: "لا تقتصر الشراكة الأمنية على إفريقيا، إذ تشمل الاتحاد الأوروبي وعدداً من اللاعبين الدوليين الرئيسيين الواقعين جغرافياً خارج خليج غينيا؛ لأنَّ لخليج غينيا أهمية عالمية باعتباره طريقاً بحرياً حيوياً."

وصرَّح الاتحاد الأوروبي أنَّ العلاقات تعمقت بين الشركاء خلال السنوات الأخيرة من خلال تعزيز التعاون على تنفيذ العمليات والتمارين المشتركة والتدريب وتكثيف تبادل المعلومات. وأشاد الاتحاد الأوروبي بالدور القيادي الذي تلعبه نيجيريا في «منتدى التعاون البحري لخليج غينيا بشأن الوعي المشترك وفض النزاعات» والمبادرات الإقليمية كمنصة «ياريس» لتبادل المعلومات.

قال السيد نيكولاس بيرلانجا، كبير منسقي الاتحاد الأوروبي لخليج غينيا: "ما أحسن أن ننسق داخلياً ونتعاون استراتيجياً مع البحرية النيجيرية؛ ذلك لأنَّ حرية الملاحة واستثمار الأنشطة الاقتصادية لهي حريتنا أيضاً."

تبحر أكثر من 1,500 ناقلة نفط وسفينة شحن ومركب صيد في مياه خليج غينيا يومياً، فلكل سفينة منشأ ووجهة تمتد عبر العالم، مما يبرز أهمية التنسيق العابر للقارات بين رجال الأمن وتبادل المعلومات.

قال اللواء البحري يعقوب ومباي، قائد القيادة البحرية الغربية النيجيرية: "التعاون ركيزة أساسية لحماس الزود عن البحار من خلال تعزيز الأمن والسلامة البحريين اللازمين لتشجيع التجارة العالمية وحماية البيئة وضمان استخدام البحار للأعمال الشرعية."

الفرقاطة «لويجي ريزو» التابعة للبحرية الإيطالية تزور ميناءً في لاغوس بنيجيريا.

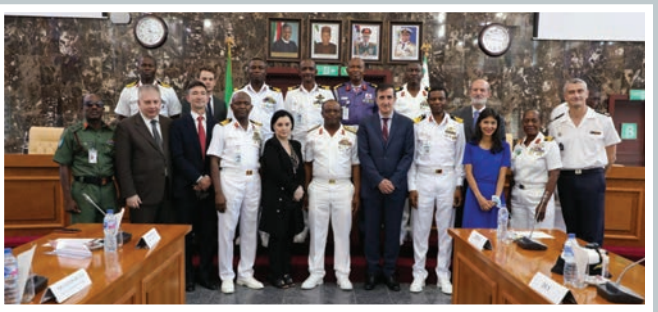

المشاركون يحضرون «الفعالية المشتركة بشأن تعزيز التعاون بين نيجيريا والاتحاد الأوروبي في مجال الأمن البحري» في لاغوس بنيجيريا.

قوات الشرطة الصومالية تفتتح منشأة بحرية بتكلفة 3 ملايين دولار

بعثة الأمم المتحدة لمساعدة الصومال | الصور بعدسة إيوكاب الصومال

تعززت القدرات البحرية الصومالية يوم 30 آذار/مارس 2022 بافتتاح منشأة حديثة لقوات الشرطة الصومالية في العاصمة مقديشو.

بلغت تكلفة المشروع 3 ملايين دولار أمريكي، موَّله الاتحاد الأوروبي ونفذه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة. وستوفر المنشأة قاعدة تستطيع قوات الشرطة العمل من خلالها حول ميناء مقديشو وعلى طول السواحل الصومالية.

وهذه المنشأة تحت الإنشاء منذ عام 2018، وتتكون من مقر مفروض بالأثاث ومزود بأجهزة تكنولوجيا المعلومات ووحدة احتجاز ورصيف عائم ومنحدر للقوارب ووحدة إقامة. كما أنها مجهزة بأجهزة اتصالات بحرية لدعم الاستعداد للعمليات. وقد تدرَّب 60 من عناصر الشرطة في إطار المشروع وحضروا ورشاً حول إنفاذ القانون البحري والهندسة البحرية والاتصالات البحرية.

وقال السيد تيم لاردنر، مدير مكتب الصومال التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، خلال حفل الافتتاح: "سيكون لزراع إنفاذ القانون البحري بقوات الشرطة الصومالية قدرة أكثر فاعلية بكثير للعمل والتفاعل بحراً وداخل المناطق الساحلية للصومال لضمان الحد من الجريمة البحرية."

عددٌ من كبار الشخصيات يشاركون في قص شريط افتتاح المنشأة البحرية الجديدة لقوات الشرطة الصومالية في مقديشو.

يمتد الشريط الساحلي الصومالي الذي يبلغ طوله 3,300 كيلومتر على طول طرق الشحن الدولية الاستراتيجية، وتأمل القيادات الصومالية أن تحفز الابتكار والنمو في القطاع الساحلي والبحري خلال السنوات القادمة.

وقالت السيدة أنيتا كيكي غبيهو، نائبة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للصومال: "لكي تواصل الصومال توسيع «اقتصادها الأزرق» والاستفادة من فرص إدرار الثروة التي تزخر بها سواحلها الشاسعة، فسيتعين على أجهزة الأمن البحري وإنفاذ القانون ألَّا تتوقف عن جهود التمكين."

وفي هذه الفعالية أيضاً، أبرز السيد نيل والش، الممثل الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة لشرق إفريقيا، أنَّ المنشأة سترتقي بجهود الصومال لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والبحرية.

وقال: "نحن قادرون على مساعدة الشرطة والمحققين على القيام بحق الزيارة والصعود والتفتيش والمصادرة حرصاً على أن يتمتع الأمن البحري بأعلى قدرات ممكنة؛ ولا يوجد شريك أهم لنا من الحكومة الاتحادية الصومالية في سبيل التعاون على ذلك، ويمكننا إحداث فارق حقيقي عند العمل مع شركائنا في الأمم المتحدة وفي الاتحاد الأوروبي."

رجال البحرية المكلفون بالعمل على متن القاعدة البحرية الاستكشافية الأمريكية «هيرشيل وودي ويليامز» ينقلون كمية ممنوعات من قارب مطاطي بعد ضبطها على متن سفينة صيد بالقرب من الرأس الأخضر.

رقيب بحري من الدرجة الأولى فريد جراي/البحرية الأمريكية

الأجهزة الأمنية بالرأس الأخضر والولايات المتحدة تضبط شحنة كبيرة من الكوكايين

ديفنس ويب

تمكنت الأجهزة الأمنية بالرأس الأخضر والولايات المتحدة من ضبط كمية كبيرة من المخدرات عقب اعتراض سفينة مشبوهة خلال عملية مشتركة لإنفاذ القانون البحري.

فقد نجحت سلطات الرأس الأخضر ورجال البحرية الأمريكية على متن قاعدة الاستكشاف البحرية «هيرشيل وودي ويليامز» يوم 1 نيسان/أبريل 2022 في اعتراض سفينة كانت تهرِّب 6,000 كيلوجرام من المخدرات التي يُشتبه في أنها كوكايين. تقدر قيمة الشحنة غير المشروعة في الأسواق بأكثر من 350 مليون دولار أمريكي، وألقت أجهزة إنفاذ القانون بالرأس الأخضر القبض على سبعة أفراد خلال العملية التي دعمها الإنتربول.

وقد أوقفت سفينة الصيد التي ترفع العلم البرازيلي خلال عمليات كانت تجريها «الشراكة الإفريقية لإنفاذ القانون البحري» في المياه الدولية على مقربة من السواحل الغربية لإفريقيا. وعملت العناصر الأمريكية بالتنسيق مع مركز التحليلات والعمليات البحرية لمكافحة المخدرات ومركز العمليات البحرية الوطني بالرأس الأخضر.

صرَّحت البحرية الأمريكية أنها وخفر السواحل الأمريكي تربطهما علاقة متينة بالرأس الأخضر واتفاقية ثنائية لإنفاذ القانون تسمح بتقديم الدعم اللازم لمكافحة الجريمة البحرية في المياه المحيطة بهذا الأرخبيل.

قال الفريق بحري ستيفن بولين، قائد منطقة المحيط الأطلسي التابعة لخفر السواحل الأمريكي: "تعد هذه العملية خير مثال على الشراكة المتينة ومتبادلة المنفعة بين حكومتي الولايات المتحدة والرأس الأخضر؛ إذ تسمح الاتفاقات الثنائية كهذه الاتفاقية لخفر السواحل الأمريكي والبحرية الأمريكية والأجهزة الأخرى بالتعاون مع البلدان الشريكة على التصدِّي لتحدياتها الفريدة والمشتركة من خلال جهد تعاوني."

أجهزة إنفاذ القانون بالرأس الأخضر والولايات المتحدة ضبطت 6,000 كيلوجرام من الممنوعات بقيمة 350 مليون دولار.

رقيب بحري من الدرجة الأولى فريد جراي/البحرية الأمريكية

وصرَّحت البحرية الأمريكية أنها حرصت خلال العقد المنصرم على تكثيف التعاون الأمني البحري مع شركائها على سواحل إفريقيا على المحيط الأطلسي لرفع مستوى الوعي بالمجال البحري لمساعدتها على حماية مياهها السيادية.

قال اللواء بالجيش الأمريكي جريجوري أندرسون، مدير العمليات بالقيادة الأمريكية لقارة إفريقيا: "تحمل الولايات المتحدة على عاتقها التزاماً طويل الأمد بمساندة البلدان الإفريقية للتصدي لتحدياتها الأمنية في المجال البحري؛ وإنَّ شراكاتنا طويلة الأمد مع البلدان الإفريقية، كشراكتنا مع الرأس الأخضر، من الأهمية بمكان لمواجهة تهديدات كالإرهاب والاتجار غير المشروع والقرصنة، وبناء القدرات في المنطقة لنشر الأمن والاستقرار على المدى الطويل."

تنزانيا تعرض بندقية «الأفعى» مزدوجة الماسورة

ديفنس ويب

تتجه قوات الدفاع الشعبي التنزانية نحو استخدام بندقية الهجوم الإسرائيلية «أفعى جلبوع دي بي آر» مزدوجة الماسورة، ويفيد تقرير لشركة «جينز» الاستخبارية أنَّ الجيش التنزاني يعد أول جيش معروف يستخدم مثل هذا السلاح.

تجمع بندقية «أفعى جلبوع» بين بندقيتين من طراز «إيه آر-15» مقاس 5.56 مليمتر في سلاح واحد، تغذيهما خزنتان عاديتان. وتطلق كلتا الماسورتين النار بسحب زناد واحد. وتكمن الفكرة وراء تصنيع هذه البندقية في توفير سلاح قادر على إطلاق النار بسرعة وكثافة لزيادة احتمالية الإصابة وإعاقة الهدف أسرع من البندقية الواحدة وبسحب زناد واحد.

بندقية «أفعى جلبوع»

سيلفر شادوز

وقد عُرضت هذه البندقية خلال استعراض عسكري أُقيم يوم 12 كانون الثاني/يناير 2022 للاحتفال بذكرى ثورة زنجبار 1964.

كما شهد الاحتفال عرض دبابات برمائية خفيفة من طراز «63 إيه»، ومركبة استطلاع مجنزرة من طراز «العقرب»، وصنادل آلية، ودبابات تجسير، وأنظمة رادار من طراز «بي-15»، وقاذفات صواريخ متعددة من طراز «بي إم-21»، ومروحيات من طراز «إتش 225».

تنفق تنزانيا 742 مليون دولار أمريكي سنوياً على قواتها المسلحة، مما يجعلها واحدة من أفضل الجيوش تمويلاً في شرق إفريقيا. وقد أرسلت عدداً من قوات حفظ السلام إلى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة مجموعة تنمية الجنوب الإفريقي في موزمبيق.

جنود تنزانيون يقومون باستعراض عسكري ببنادق هجومية مزدوجة الماسورة خلال احتفال بذكرى ثورة زنجبار 1964. مكتب الرئيس التنزاني

حماية الأسلحة العسكرية ركيزة من ركائز دحر المتطرفين

أسرة منبر الدفاع الإفريقي

المسؤولون نجحوا في ضبط كمية كبيرة من الأسلحة والذخيرة من الجماعات المسلحة شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. سيلفان ليشتي/المونوسكو

كان مقاتلو جماعة أنصار السنة المتطرفة يلوحون بالسواطير حين عزمت تلك الجماعة على إرهاب محافظة كابو ديلجادو في شمال موزمبيق في عام 2017، وباتوا يحملون الآن بنادق هجومية وقذائف صاروخية.

ويقول نفر من المحللين إنَّ السبب الرئيسي وراء ذلك يكمن في استيلاء المتطرفين على عتاد من الجيش الموزمبيقي. وقد نجحت الجماعات المسلحة في ربوع القارة في تسليح نفسها بهذه الطريقة.

كتب خبير الأسلحة إريك بيرمان مقالاً لمركز إفريقيا للدراسات الاستراتيجية مؤخراً قال فيه: "لقد أصبح فقدان العتاد المملوك للوحدات العسكرية نقطة ضعف خطيرة للجيوش الوطنية وعمليات السلام في إفريقيا؛ فقد دأبت الجماعات المسلحة غير الحكومية على استهداف قوات حفظ السلام والقوات المسلحة الوطنية وسحقها للاستيلاء على الأسلحة الفتاكة وغير الفتاكة."

شهدت إفريقيا خلال الـ 10 سنوات الماضية قيام الجماعات المسلحة باستهداف والاستيلاء على الملايين من الأعيرة النارية والآلاف من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمئات من أنظمة الأسلحة الثقيلة والمركبات والدراجات النارية والبدلات العسكرية وأجهزة الاتصالات والوقود.

ويقول بيرمان: "تستخدم الجماعات المسلحة هذا العتاد ضد قوات حفظ السلام والقوات المسلحة في كمائن معقدة، وهذا يديم دورة فقدان الذخائر؛ فقد استهدفت الفصائل في النقاط العسكرية، واستهدفت السرايا في قواعد العمليات المتقدمة، واستهدفت الكتائب في مقرات قيادة القطاعات، واجتاحت عشرات المواقع التي يُفترض أنها آمنة، صغيرها وكبيرها، ونهبت مخازنها."

وعلاوة على الخسائر الحادثة في ساحة المعارك، كشفت الدراسة أنَّ الأسلحة غير المشروعة تأتي من المخزونات الوطنية ومن قوات حفظ السلام بسبب الفساد وسوء الإدارة والسرقة.

أكدت عدة دراسات على ما يلي ضمن الممارسات المثلى لتأمين الأسلحة والحيلولة دون وقوعها في أيدي العدو:

- تأمين محيط مستودعات الأسلحة ونقل المخزونات.
- الحرص على التسجيل في سجلات الأسلحة والذخيرة والمواد ذات الصلة لجميع القوات العسكرية وقوات حفظ السلام، ويشمل ذلك برامج وسم الأسلحة، والتقييمات السابقة للانتشار، وتسجيل المخزونات بعد الانتشار، والتحقيق في الخسائر المبلغ عنها.
- برامج استعادة الأسلحة: العفو والتبادل وإعادة إدماج المقاتلين.
- المشاركة في منصات تبادل المعلومات الدولية للاطلاع على المعلومات الاستخبارية المتعلقة بالاتجار بالأسلحة.
- تبادل معايير الحد من التسلح الإقليمية ودون الإقليمية.

كما نصح الخبراء القادة بأهمية إيلاء الأولوية للروح المعنوية والشفافية والرواتب والعلاوات لأفراد القوات المسلحة لمكافحة الفساد والسرقة.

المزارعون الغانيون يحتاطون لأنفسهم من قلة الإنتاجية بتأمين المحاصيل

مؤسسة طومسون رويترز

حين اقتربت ساعة الظهيرة، قفزت ابنة السيدة آدم فوزينا من على دراجة في منزلهم في قرية نافرينج شمالي غانا، ونادت على الدتها لتخبرها بأنها عادت من السوق بسلة مليئة بزيت الطهي والدقيق والخضروات.

فقالت السيدة ذات الـ 43 عاماً، وهي أم لخمسة أطفال: "سيكفينا هذا لمدة أسبوع." وكانت حينذاك تقف وسط بيوت القرية المبنية من الطوب اللبِن والمسقوفة بقش بالٍ.

كان الوضع مختلفاً منذ عام، حين كانت عائلة فوزينا لا تتناول أحياناً سوى وجبة واحدة في اليوم.

فقد صارت زراعة الفاكهة والخضروات أصعب في غانا بسبب الفيضانات وحالات الجفاف المتفاقمة، وحين تضرَّر محصولا الذرة والأرز الأساسيين أيضاً، ما عادت عائلات كعائلة فوزينا تحصد إلَّا محصولاً ضئيلاً من الحبوب.

ولكن انضمت فوزينا في آذار/مارس 2021 إلى مشروع تأمين مجاني على المحاصيل يحاول أن يضمن عدم وقوع المزارعين في براثن الفقر بسبب قسوة الطقس وتفشِّي الآفات وأمراض المحاصيل.

وذكرت فوزينا أنه ما زال بإمكان أسرتها الآن تناول نظام غذائي صحي حين تدمر فترات الجفاف الطويلة جزءاً من المحاصيل في حقلها الذي تبلغ مساحته 2.6 هكتار [نحو 6.5 فدان].

السيدة آدم فوزينا تعمل في حقلها في قرية نافرينج بشمال غانا.
كاغوندو نجاغي/مؤسسة طومسون رويترز

ويأتي برنامج التأمين في إطار مبادرة أكبر أطلقتها مؤسسة «جذور التغيير»، تحت مظلة «منظمة الفرصة الدولية» الخيرية؛ ويستخدم البرنامج بيانات الأراضي الزراعية والمحاصيل التي جمعتها وزارة الزراعة للمساعدة على تغطية نحو 1,360 مزارعاً في شمال غانا.

يعمل «تجمع غانا للتأمين الزراعي»، وهو عبارة عن مجموعة تضم 15 شركة تأمين، على مقارنة البيانات المتعلقة بالإنتاجية الزراعية التاريخية بالمحاصيل الفعلية للتحقق من طلبات التأمين التي يقدمها المزارعون المسجلون.

ونجح المشروع منذ إطلاقه في عام 2021 في صرف 7,000 سيدي غاني (1,120 دولاراً أمريكياً) لأكثر من 300 مزارع، نقلاً عن الدكتور إبنيزر لاريا، رئيس قطاع الأعمال الزراعية في مكتب «منظمة الفرصة الدولية» بغانا؛ وهذه المنظمة هي التي تدفع أقساط التأمين للمزارعين.

يستثمر بعض المزارعين الأموال في جمعيات ادخار مجتمعية حيث يدخرون أموالهم حتى يتسنى لأعضائها استخدامها حين يحتاجون إليها.

كينيا تحمي ظباء البونغو النادرة

أسرة منبر الدفاع الإفريقي

أطلقت كينيا المجموعة الأولى من ظباء البونغو الجبلية في محمية لإنقاذ ظباء الغابات النادرة هذه من الانقراض في البرية.

فقد أطلقت ذكرين وثلاث إناث بالقرب من جبل كينيا؛ وتعد كينيا آخر مكان يوجد فيه هذا النوع في موئله الأصلي، ويعتقد العلماء أنَّ الأعداد الموجودة منه لا تتجاوز 100 ظبي.

وقال الدكتور نجيب بلال، وزير السياحة، لهيئة الإذاعة البريطانية: "في كل سنة من السنوات القادمة، سننقل 10 ظباء بونغو إضافية إلى المحمية في مجموعات تتكون من خمسة ظباء كل ستة أشهر."

يختار العلماء الظباء التي تُنقل إلى المحمية من قطعان التربية ويُسمح لها بالتجول والتزاوج كما تشاء في المحمية، وقد استغرق إعداد ظباء البونغو الأسيرة للحياة البرية زهاء 20 عاماً.

مع انهيار التجمعات البرية، حرص أنصار الحفاظ على الطبيعة في كينيا على تربية ظباء البونغو بهدف إعادة قلة مختارة منها إلى الطبيعة لمنح هذه الظباء المهددة بالانقراض فرصة للبقاء، ويأمل المسؤولون أن يكون هناك ما بين 50 إلى 70 بونغو جبلي «استعادت طبيعتها البرية» بالكامل في المحمية بحلول عام 2025.

واستراتيجية استعادة الطبيعة البرية هذه ليست أمراً يهون، إذ يجب حرمان ظباء البونغو الأسيرة من الاختلاط بالبشر تماماً.

كانت هذه الحيوانات صيداً ثميناً للصيَّادين في الحقبة الاستعمارية، وتهددت في السنوات الأخيرة بفقدان موئلها، والأمراض التي تسببها الماشية، والصيد الجائر لتناول لحومها.

ذكران صغيران من ظباء البونغو الجبلية يُطلقان في محمية بكينيا.

وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

وكان آخر بونغو بري شوهد في المرتفعات المحيطة بجبل كينيا عبارة عن جثة عُثر عليها في عام 1994؛ وتعد هذه المرتفعات إحدى مراعيها التاريخية، والأخرى هي غابات أبيرداريس وإيبورو وماو. وبعد عقد من الزمان، ومع اقترابها من شفير الانقراض، استُقدمت بعض ظباء البونغو الأسيرة من حدائق الحيوان في الولايات المتحدة ووُضعت في أحد برامج استعادة الحياة البرية تديره محمية جبل كينيا للحياة البرية.

معلمة أوغندية تحول منزلها إلى فصل خلال الجائحة

أسرة منبر الدفاع الإفريقي

أدركت المعلمة أوكوي أيرين ترندز أنَّ عليها اتخاذ إجراءات صارمة حين تفشَّى فيروس كورونا (كوفيد-19) في أوغندا في آذار/مارس 2020. فقد فرضت الدولة حظراً عاماً صارماً وأغلقت جميع المدارس، وشعرت أوكوي أنَّ طلابها لن يعودوا إلَّا بعد مرور فترة طويلة.

تشغل أوكوي منصب مديرة «مدرسة هيلدر الابتدائية»، في حي فقير في جولو، شمال أوغندا، وعلمت أنَّ أكبر طلابها، الذين تتراوح أعمارهم من 13 إلى 17 عاماً، معرَّضون لخطر كبير من الانقطاع عن الدراسة.

فأحضرت 30 طالباً وطالبةً للعيش في منزل عائلتها، حيث عكفت على تعليمهم مجاناً.

وقالت لمنبر الدفاع الإفريقي باسمةً: "كان العامان الماضيان جنونيين، لكني أحببت الجنون. لم أكن أعرف أنَّ وجود 30 مراهقاً ومراهقةً سيكون عصيباً بهذه الدرجة."

لم تقدم الحكومة أي تمويل، ومعظم الآباء فقراء أشد الفقر ولم يستطيعوا مساعدتها.

وفرت وزارة التعليم الأوغندية في البداية خيارات التعلم عن بُعد مع بث الدروس على محطات الإذاعة والتلفزيون ونشر الكتب المطبوعة، ولكن نفد التمويل، وما عاد نحو 15 مليون طفل على مستوى الدولة يتعلمون.

المعلمة أوكوي أيرين ترندز سعيدة بالعودة إلى «مدرسة هيلدر الابتدائية» في جولو بأوغندا.

أوكوي أيرين ترندز

إلَّا أنَّ التعليم لم يتوقف في مزرعة عائلة تلك المعلمة التي تبلغ مساحتها 6 هيكتارات [نحو 15 فداناً]، وساعد الطلاب على تحويل منزلها المكون من خمس غرف نوم، فتحولت إحداها إلى فصل، وتحولت ثلاث أخرى إلى مساكن لهم.

كان الطلاب يتناولون وجبة الإفطار في الساعة 9 صباحاً، ويدرسون ثلاثة دروس يومياً في الفصل، وكانوا يغسلون ملابسهم ويجلبون المياه ويشاركون في زراعة الفول السوداني والصويا والكسافا والفاصولياء. ويجمعهم شعور بالترابط والألفة في المساء من خلال الحديث عن آبائهم وحياتهم المنزلية والمجتمع.

هذا النموذج من المثابرة خلال الجائحة ألهم الدكتورة جويس موريكو كادوكو، وزيرة التعليم الابتدائي في أوغندا؛ وكانت قد تعلمت في المدرسة الثانوية في جولو.

وقالت لصحيفة «نيويورك تايمز»: "لا أقبل بأنه يوجد جيل ضائع، بل أقبل بأنه توجد نسبة من أطفالنا الفتيات حملن، ودخل الفتيان في اقتصاد كسب المال، وانشغل آخرون بأمور أخرى؛ وهذا لا يدل على أننا فقدنا الجيل تماماً."

أنهت أوغندا في كانون الثاني/يناير 2022 أطول إغلاق للمدارس جرَّاء الجائحة على مستوى العالم، إذ استمر 22 شهراً. وعاودت «مدرسة هيلدر الابتدائية» استقبال طلابها، ودخل طلاب أوكوي الذين تعلموا في منزلها امتحاناتهم الوطنية، وسيحضر الـ 30 طالباً وطالبةً جميعهم المدرسة الثانوية ومدرسة هيلدر المصنفة ضمن أفضل 20 مدرسة في أوغندا.

وأشادت المحطات الإذاعية بهؤلاء الطلاب، وظهرت صورهم في الصحف.

فتقول المعلمة: "كان الجميع يتحدث عنهم، وحينئذ بدأت أدرك ما فعلته؛ فقد أحسنا التصرف."

الاتحاد الإفريقي يعتزم تأهيل الآلاف من الكوادر الطبية الجديدة

أسرة منبر الدفاع الإفريقي

تقضي مريم تراوري، وهي من كوادر صحة المجتمع، أيامها في التنقل من منزل لآخر في مدينة يريماديو الواقعة على مشارف العاصمة المالية باماكو في علاج جيرانها من كل شيء؛ بداية من الملاريا ووصولاً إلى الإسهال وحتى التطعيم. ويقصدها بعض المرضى في الأيام التي لا تستطيع فيها زيارتهم.

تنتمي تراوري إلى شبكة كوادر الرعاية الصحية المجتمعية العاملة على الخطوط الأمامية لمنظومة الرعاية الصحية في إفريقيا، وتشعر بالإرهاق وتحتاج إلى الدعم شأنها شأن زملائها من كوادر الرعاية الصحية المجتمعية.

تشير تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى أنَّ إفريقيا تحتاج إلى مليونين من كوادر صحة المجتمع لتلبية متطلبات سكانها الذين تتزايد أعدادهم بسرعة، وما نقص كوادر الرعاية الصحية المجتمعية إلَّا مثال على جملة النواقص التي يعاني منها القطاع الطبي في إفريقيا؛ إذ يوجد في القارة في المتوسط نحو طبيب واحد لكل 3,000 مريض، أي نحو ثلث النسبة التي توصي بها منظمة الصحة العالمية، كما يقول الخبراء إنها لا تمتلك إلَّا نحو ثلث الـ 6,000 أخصائي وبائيات اللازمين لسكانها.

قال الدكتور جون نكينجاسونج، مدير هيئة المراكز الإفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها سابقاً، خلال إحاطة إخبارية: "علينا فعلاً زيادة ذلك إذا كنا نريد حقاً التأهب للجائحة القادمة."

وحرصاً على التخلص من مشكلة نقص الكوادر الصحية في إفريقيا، أطلق الاتحاد الإفريقي «فريق عمل الكوادر الصحية» بهدف الإسراع بزيادة أعداد الكوادر الطبية، ويسعى هذا الجهد غير المسبوق إلى جذب تمويل بمليارات الدولارات لتأهيل الآلاف من كوادر الرعاية الصحية الجديدة ومساعدة إفريقيا على سد العجز.

وعلى الفريق القيام بأعمال كثيرة، فقد كشفت دراسة أجراها باحثون بجامعة جورج واشنطن أنَّ منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يوجد بها نحو 145,000 طبيبٍ وطبيبةٍ يخدمون 821 مليون نسمة؛ بمعدَّل 18 طبيباً وطبيبةً لكل 100,000 نسمة.

قال الدكتور جيثينجي جيتاهي، المدير التنفيذي للمؤسسة الطبية والبحثية الإفريقية، في مقطع فيديو في نيسان/أبريل 2022: "المنظومة الصحية لا تكون منظومة صحية بدون كوادر صحية؛ إلَّا أنَّ إفريقيا ظلت مظلومة من حيث الأعداد والتأهيل والتدريب على المهارات وتوفر الكوادر الصحية في ربوع القارة؛ ولا بدَّ من إصلاح هذا الوضع إذا أردنا الاستعداد للتغطية الصحية الشاملة والتأهب للجائحة القادمة."

وتشير تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى أنَّ إفريقيا تحتاج لأكثر من مليون طبيب وطبيبة للوفاء بالمعايير الدولية.

إفريقيا لا يوجد بها إلَّا نحو ثلث عدد الأطباء الذين تحتاجهم لعلاج سكانها المتزايدين، وهي مشكلة يأمل الاتحاد الإفريقي حلها من خلال زيادة أعداد كوادر الرعاية الصحية. وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

نيجيريا تزيح الستار عن أهرامات الأرز

أسرة منبر الدفاع الإفريقي

أزاحت نيجيريا الستار عما وصفه الواصفون بأنه "أكبر أهرامات الأرز في العالم"، مصنوعة من مليون كيس أرز، في العاصمة أبوجا.

كانت تلك الأهرامات المؤقتة تهدف إلى عرض جهود الدولة لزيادة إنتاج الأرز وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء لنيجيريا.

وكان ذلك أحد أبرز الوعود التي قطعها الرئيس النيجيري محمد بخاري حين تولى مهام منصبه في عام 2015.

وصرَّح مسؤولون نيجيريون أنَّ المبادرة نجحت في تخفيض مبالغ هائلة من فاتورة استيراد الأرز السنوية لنيجيريا: من مليار دولار أمريكي في عام 2015 إلى 18.5 مليون دولار في عام 2021.

وأخذ سعر الأرز، وهو من المواد الغذائية الأساسية في نيجيريا، يرتفع حين أغلقت الحكومة حدود سيمي بين نيجيريا وبنين في آب/أغسطس 2019، وصرَّحت نيجيريا أنَّ القرار كان يهدف إلى النهوض بقطاع الزراعة والحد من ظاهرة التهريب المتفشية، ولا سيما تهريب الأرز؛ وقد أعادت فتحها في كانون الأول/ديسمبر 2020.

وقد زاد إنتاج الأرز من خلال «البرنامج الأساسي للمقترضين» الذي أطلقه البنك المركزي النيجيري في عام 2015 لزيادة الإنتاج الزراعي وإصلاح ميزان المدفوعات النيجيري السلبي من حيث المواد الغذائية. وذكر بخاري أنَّ هذا الإجراء سيساهم في خفض أسعار الأرز.

ونقلت صحيفة «بريميام تايمز» النيجيرية الوطنية عنه قوله: "يمكن فهم أهمية مناسبة اليوم فهماً أفضل من خلال النظر إلى مختلف النجاحات الاقتصادية التي حققتها الإدارة من خلال الزراعة."

يحتل الأرز مكانة خاصة في الثقافة النيجيرية، إذ تفتخر نيجيريا وبلدان أخرى في المنطقة بأنها تصنع أفضل طبق من أرز الجولوف الذي يعد من الأطباق الأساسية في الاحتفالات الشعبية.

أناس يتجمعون لرؤية أهرامات الأرز في العاصمة النيجيرية أبوجا.

وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

مشاريع السكك الحديد تؤذن بحقبة جديدة من السفر فائق السرعة

أسرة منبر الدفاع الإفريقي

تعمل حكومات القارة على إنشاء بنية تحتية حديثة لسكك الحديد فائقة السرعة لاستبدال القطارات القديمة التي تعمل بالديزل بقطارات كهربائية.

اثنان من قطارات البراق فائقة السرعة في المغرب

وصلت القطارات إلى إفريقيا في خمسينيات القرن التاسع عشر، بإنشاء أول خط سكة حديد في مصر؛ وانتشرت في ربوع القارة على مر السنين، ولكنها كانت مخصصة في الغالب لخدمة الصناعة وليس لنقل الركاب.

وفي ظل تزايد انتشار التجارة بين مختلف المناطق الآن، بات يُنظر إلى سكك الحديد على أنها وسيلة لنقل الأفراد والسلع على نطاق واسع. وفيما يلي بعض المشاريع التنموية الجديدة في مجال السكك الحديد في القارة:

- **البراق، المغرب:** أطلق المغرب أول قطار فائق السرعة في تشرين الثاني/نوفمبر 2018؛ وهو أول قطار فائق السرعة في القارة إذ تبلغ سرعته القصوى 320 كيلومتراً في الساعة. ويقول المغرب إنه قلص وقت السفر من الدار البيضاء إلى طنجة إلى 50 دقيقة بعدما كانت الرحلة تستغرق ما يزيد قليلاً على ثلاث ساعات، ونقل 3 ملايين راكب اعتباراً من عام 2022.
- **قناة السويس على قضبان، مصر:** وقعت مصر صفقة بقيمة 4.45 مليار دولار أمريكي مع شركة «سيمنز موبيليتي» للنقل في أيلول/سبتمبر 2021 لإنشاء خط سكة حديد كهربائي بسرعة قصوى تبلغ 250 كيلومتراً في الساعة. وسيسير القطار على خط سكة حديد بطول 1,800 كيلومتر يربط بين البحر الأحمر والبحر المتوسط بداية من عام 2023، وسيستغرق تنفيذ المشروع بالكامل 15 عاماً.
- **القطار الإقليمي السريع، السنغال:** أطلقت السنغال المرحلة النهائية من مشروعها الذي تبلغ تكلفته 1.3 مليار دولار في نهاية كانون الأول/ديسمبر 2021 للحد من الاختناقات المرورية في داكار. وقد بدأ العمل على إنشاء المشروع في كانون الأول/ديسمبر 2016، ومن المتوقع أن تكتمل المرحلة النهائية في مطلع عام 2024، وفقاً لموقع «ريلواي تكنولوجي دوت كوم».
- **القطار فائق السرعة، تنزانيا:** تستقدم تنزانيا قطارات بسرعة 160 كيلومتراً في الساعة ستكون الأسرع في شرق إفريقيا بحلول عام 2024؛ إذ تعمل شركة «هيونداي روتيم» الكورية الجنوبية على إنشاء خط كهربائي فائق السرعة بطول 546 كيلومتراً، وبدأت تنزانيا اختبار الأنظمة الكهربائية لسكة الحديد القياسية الجديدة في آذار/مارس 2021.
- **جاوترين، جنوب إفريقيا:** يعد «جاوترين» أسرع قطار في جنوب إفريقيا، إذ تبلغ سرعته القصوى 160 كيلومتراً في الساعة، وقد دخل الخدمة في حزيران/يونيو 2012 بنظام قطار الضواحي على خط بطول 80 كيلومتراً يربط جوهانسبرج وبريتوريا وإكورهوليني ومطار تامبو الدولي.

زيمبابوي العظمى

أسرة منبر الدفاع الإفريقي

باتت زيمبابوي العظمى الآن مهجورة في أغلب الأحوال، لكنها كانت في زمانها مكاناً عجباً.

يعتقد المؤرخون أنَّ أفراد ما يُعرف الآن بقبيلة شونا شرعوا في تشييد دولة ومدينة زيمبابوي العظمى في القرن التاسع، وقد بلغت أوجها من نحو عام 1200 إلى عام 1300، وبلغت مساحتها 720 هكتاراً [نحو 7.2 كيلومتر] وعاش بها ما يُقدَّر بنحو 10,000 شخص في ذروتها.

وأبرز معالمها عبارة عن بناء يسمى «السياج العظيم»، فقد شيده الحرفيون برص أكثر من مليون حجر، بدون ملاط، بدقة واضحة جلية حتى يومنا هذا، ويعد أكبر بناء قديم في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى قاطبة.

ويبلغ محيط جداره الخارجي البيضاوي 250 متراً، ويبلغ ارتفاعه 11 متراً عند أعلى نقطة له، ويوجد جدار داخلي موازٍ للجدار الخارجي يشكل ممراً ضيقاً بطول 55 متراً يؤدي إلى برج مخروطي الشكل. يبلغ ارتفاع البرج 10 أمتار وعرضه 5 أمتار، وربما كان رمزاً لصوامع الحبوب، أو ربما لم يكن له أي معنىً سوى إعطاء شكل جمالي، كصف السباعيات القريب.

كانت المدينة مصدر فخر واعتزاز للمنطقة لدرجة أنَّ السيد روبرت موغابي، رئيس الوزراء، قرر تغيير اسم الدولة إلى زيمبابوي، ومعناه «دار الحجر»، وذلك حين نالت روديسيا استقلالها في عام 1980.

وكانت في أوجها مدينة مزدهرة تشتهر بالتنقيب عن الذهب وبكونها مركزاً تجارياً إقليمياً، لكنها لم تستطع تحقيق الاكتفاء الذاتي لنفسها على الرغم من كل نفوذها، إذ أخذ الناس يهجرون المنطقة في نحو عام 1450، وصارت مهجورة في غضون بضع سنوات.

أخذ عالم الآثار الزيمبابوي شادريك شيريكوري على عاتقه مهمة إثبات أنَّ زيمبابوي العظمى جزء مهم من التاريخ، ولاقت النتائج التي توصل إليها إشادةً وتكريماً دوليين.

توجد عدة نظريات حول اضمحلال زيمبابوي العظمى وهجرانها في نهاية المطاف، فتقول طائفة إنَّ المنطقة صارت مكتظة بالسكان وما عاد يمكنها إنتاج ما يكفي من الغذاء لإطعامهم، ومع أنها كانت قبلة للتجارة ذات يوم، فربما خسرت تجارتها بسبب المناطق التجارية الواقعة أقصى الشمال. وتذهب نظرية أخرى إلى أنها كانت قائمة على التنقيب عن الذهب ولم تستطع تحقيق الاكتفاء الذاتي لنفسها بعد استنفاد المناجم.

وذهب نفر من الباحثين إلى أنَّ المجاعات ونقص المياه وعدم الاستقرار السياسي أفقدت زيمبابوي العظمى جدواها، وتشير معظم النظريات إلى وجود أدلة على نفاد مواردها.

قال تشيريكوري لمجلة «الإيكونوميست» في عام 2021: "لا نتعلم من الماضي كما ينبغي؛ فها هنا مكان كان يقطنه أناس كان الإنتاج شغلهم الشاغل، وأقاموا روابط إقليمية، وكانوا على تواصل أيضاً مع بقاع أخرى من العالم، وشيدوا مكاناً بهذه القوة والصلابة."

وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

مفاتيح الحل

1. تتكون هذه القرية المحصنة من مجموعة من البيوت المشيدة من الطين.
2. يعود تاريخ بعض البنايات إلى القرن الـ 17.
3. كان هذا الموقع واحداً من جملة المراكز التجارية على طول الطريق المؤدي إلى السودان القديم.
4. تشمل المناطق المجتمعية ساحة عامة ومسجد وساحات لدرس الحبوب ومقبرتين، إحداهما لليهود والأخرى للمسلمين.

شاركوا بما لديكم من معلومات

تريد أن تنشر مقالاً؟

إن منبر الدفاع الأفريقي، أو أيه دي إف، مجلة عسكرية مهنية تعمل كمنبر للعسكريين ورجال الأمن المتخصصين في أفريقيا.

والمجلة ربع سنوية تنشرها القيادة الأمريكية لقارة أفريقيا وتتناول موضوعات مثل: استراتيجيات مكافحة الإرهاب، وعمليات الأمن والدفاع، والجرائم عبر الدول وقضايا تؤثر على السلام، والاستقرار، والحكم الرشيد والرخاء.

ويسمح المنتدى بإجراء مناقشات وتبادل للأفكار على نحو عميق. ونريد أن نسمع من الناس في الدول الأفريقية الشريكة الذين يفهمون المصالح والتحديات الملحة التي تواجه القارة. قدّم مقالتك لنشرها في مجلة أيه دي إف واجعل صوتك مسموعاً.

الإرشادات الخاصة بالمؤلفين لتقديم مقالاتهم إلى مجلة منبر الدفاع الأفريقي

شروط النشر

- يفضل أن تكون المقالات في حدود 1500 كلمة تقريبا.
- يمكن أن يُعدّل المقال من حيث الأسلوب والمساحة، ولكن مجلة أيه دي إف سوف تتعاون مع المؤلف بشأن التعديلات النهائية.
- أرفق سيرة ذاتية قصيرة عن نفسك ومعلومات بشأن كيفية الاتصال بك.
- إذا أمكن، أرفق صورة فوتوغرافية عالية الدقة لنفسك وأي صور تتعلق بمقالتك مع شرح لها وتوفير معلومات عن مصدر تلك الصور.

الحقوق يحتفظ المؤلفون بجميع الحقوق لمؤلفاتهم الأصلية. ولكننا نحتفظ بالحق في تحرير المقالات حتى تتوافق مع معايير وفضاء الأسوشيتد برس. إن تقديم المقالات لا يضمن النشر. إنك توافق على هذه الشروط من خلال المساهمة في مجلة أيه دي إف.

تقديم المقالات أرسل كل أفكار المقالة، ومحتواها وأي تساؤلات إلى أسرة تحرير أيه دي إف على الموقع **ADF.EDITOR@ADF-Magazine.com**.
أو بالبريد العادي إلى العنوان التالي:

Headquarters, U.S. Africa Command
ATTN: J3/Africa Defense Forum Staff
Unit 29951
APO AE 09751 USA

Headquarters, U.S. Africa Command
ATTN: J3/Africa Defense Forum Staff
Kelley Kaserne
Geb 3315, Zimmer 53
Plieninger Strasse 289
70567 Stuttgart, Germany

adf
AFRICA DEFENSE FORUM

ألا تطيق الانتظار حتى صدور العدد التالي؟

نقدم لك على موقع مجلة منبر الدفاع الإفريقي ADF-Magazine.com تغطية متعمقة للقضايا الراهنة التي تؤثر على السلام والاستقرار أسبوعياً؛ تصفح موقعنا الإلكتروني لمطالعة نفس الأخبار الأمنية الموثوقة والدقيقة التي ننقلها أسبوعياً من ربوع القارة.

داوم على التواصل

إذا أردت التواصل معنا على وسائل الإعلام الاجتماعي، فتابع مجلة منبر الدفاع الإفريقي (إيه دي اف) على الفيسبوك وتويتر وإنستجرام، أو يمكنك الانضمام إلى قائمة البريد الإلكتروني الخاصة بنا عن طريق التسجيل بموقعنا الإلكتروني، **ADF-Magazine.com**، أو أرسل رسالة بالبريد الإلكتروني إلى: **News@ADF-Magazine.com**.